الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف المسيلة
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية
قســـــم: التاريخ
الرقم التسلسلي:.....
رقم التسجيل:D.HRA.3C.04.14

القيم الإنسانية للثورة الجزائرية

1962-1954

أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في: التاريخ
تخصص: تاريخ الثورة الجزائرية
إعداد الطالب: محمد محمدي
تاريخ المناقشة: 10/ 2020/06
أعضاء لجنة المناقشة

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
01	محمد السعيد قاصري	أستاذ	محمد بوضياف. المسيلة	رئيسا
02	عمر بوضربة	أستاذ	محمد بوضياف. المسيلة	مشرفا ومقرراً
03	جمال قندل	أستاذ محاضر "أ"	حسيبة بن بوعلي. الشلف	عضوا مناقشا
04	إسعد لهلالي	أستاذ محاضر "أ"	محمد لمين دباغين. سطيف2	عضوا مناقشا
05	مصطفى عبيد	أستاذ محاضر "أ"	محمد بوضياف. المسيلة	عضوا مناقشا
06	فتح الدين بن أزواو	أستاذ محاضر "أ"	محمد بوضياف. المسيلة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2018-2019م

شكر وعرفـان:

يسعدني كثيراً وأنا أنهي هذا البحث، أن أتقدم بالشكر والعرفان

إلى: المشرف على الأطروحة:

البروفيسور: **بوضربة عمر**

الذي لم يبخل بتوجيهاته القيمة وإرشاداته السديدة في سبيل إتمام هذه الدراسة

أساتذتي بقسم التاريخ:

صالح لميش، عبد الله مقلاتي، عبد الكامل جويبة، محمد يعيش، كمال بيرم،

محمد السعيد قاصري.

وجميع أساتذة وإداريي كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية عامة وقسم التاريخ خاصة.

عمال مكتبات:

المركز الوطني للأرشيف الجزائر –العاصمة.

قسم التاريخ، مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية

ملحقة متحف المجاهد بالمسيلة

طلبة تلمسان الإلكترونية.

كاتب ومنسق الأطروحة:

الحاج-مكتبة الهداية

المترجم:

عجابي ياسين

إهـــداء:

إلـــى:

روح الوالدة الطاهرة-رحمها الله تعالى-وأسكنها فسيح جناته

جدتي التي سهرت على تربيتنا ورعايتنا -شفاها الله وأطال في عمرها-

الوالد الكريم-حفظه الله ورعاه-

الابن "معاذ" والابنة "رحمة هداية"

"أم معاذ"

"الإخوة والأخوات"

زملاء الدراسة أطوار "ليسانس"، "ماستر"، "دكتوراه"

أصدقاء الطفولة بمسقط الرأس "قرية المسراح-بلدية العش-برج بوعريريج"

قوافل الشهداء إبان الثورة التحريرية الجزائرية

شهداء العلم والمعرفة

إلى كل هؤلاء

أهديـــي هـــذا العمل المتواضع

قائمة المختصرات:

القسم العربي:

الرمز	المعنى
جبهة.ت.و	جبهة التحرير الوطني
جيش. ت.و	جيش التحرير الوطني
هـ.أ.ج	الهلال الأحمر الجزائري
ل.ت.ت	لجنة التنسيق والتنفيذ
ج. ع. م. ج	جمعية العلماء المسلمين الجزائريين
ح. م. ج. ج	الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
ل. د. ص. أ	اللجنة الدولية للصليب الأحمر
م. و. ث. ج	المجلس الوطني للثورة الجزائرية
م. و. ت. ص. إ	المركز الوطني للتوثيق والصحافة والاعلام
م. د. ب. ث. ج	مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية
م .و .د. ب. ح. و. ث. أ. ن.54	المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954

القسم الأجنبي:

A.N.A	Archives Nationale D'Algérie
Anep	Agence National d'édition et de publicité
C.C.E	Comité de coordination et d'exécution
C.I.C.R	Comet international de la Croix-Rouge
C.RA	Croissant-Rouge Algérienne
M.T.L.D	Mouvement pour le triomphe des libertés démocratiques
O.A.S	Organisation de L'armée Secrète
O.S	Organisation Spéciale

مقدمـــــــة

مقدمة:

تصنف مرحلة الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، كواحدة من أبرز وأهم الحلقات التاريخية التي عرفتها الجزائر خلال المرحلـــة الاستعمارية 1830-1962، استناداً لكون هذه الأخيرة من بين الفترات الأكثر فاعلية من حيث الأدوار الثورية الهادفة إلى استرداد الحرية المسلوبة من الجزائريين بالقهر والعدوان، وعليه فقد اختصت المرحلة المذكورة بالريادة الثورية والتحريرية في حال مقارنتها مع غيرها من المراحل النضالية التي عاشها الجزائريون خلال مسيرتهم التحررية.

إن هذا التفرد ورغم أهميته الكبيرة في خصوصية الثورة، فإنه لم يكن السبب الوحيد وراء الريادة والتميز العالميين اللذين حققتهما الثورة التحريرية خلال سنوات كفاحها، إذ أن للأقلام والكتابات التي كتبت ودونت تاريخ ثورتنا التحريرية دوراً هاماً في الإشعاع والتميز الدولي والعالمي الذي وصل إليه صدى إنجازات وبطولات هذه الثورة بالنسبة لباقي الحركات التحررية المنتشرة في أصقاع العالم، فبالرغم من المستوى الكبير الذي وصل إليه معدل الكتابة في تاريخ الثورة التحريرية، بما تشمله هذه المجالات من عديد التطورات السياسية والعسكرية الحاسمة إبان هذه الفترة.

ففي الوقت الذي لاتزال أغلب المجالات الموضوعاتية بكرا في تاريخ الثورة التحريرية، فإن عديد القضايا والإشكالات لا تزال تفرض نفسها وبقوة على الدارسين، ومن المواضيع التي ما زالت تشكل عقبة أمام الباحثين في تاريخ الثورة التحريرية الجزائرية؛ نجد المجالات الآتية: الفكرية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية...وغيرها، والتي تبقى (من وجهة نظرنا) في حاجة ماسة إلى مزيد من الاهتمام والبحث الموضوعي الهادف من الباحثين الجزائريين (بصفة خاصة)، لأجل نفض الغبار عنها وإماطة اللثام حول الكثير من تفاصيلها.

وانطلاقا من أهمية هذه المجالات والحاجة لكتابة تاريخها فقد تجسدت الفكرة عملياً في المشروع البحثي الدكتورالي الموسوم بـ: "البحث التاريخي القيمي في الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962" الذي اقترح من قبل قسم التاريخ بالجامعة وحصل على الاعتماد من الوزارة المعنية للموسم الجامعي 2015/2014، والذي كان نصيبنا من متغيراته الموضوع محل الدراسة والموسوم بـ:" القيم الإنسانية للثورة الجزائرية 1954-1962".

1-أسباب ودوافع اختيار الموضوع:

لقد تعددت وتباينت الأسباب والدوافع التي كانت لنا حافزاً ودافعاً من أجل اختيار الموضــوع العلمي التاريخي الموسوم بـ: "**القيــم الإنسانية للثورة الجزائرية 1954-1962**" ليكون محوراً لاهتماماتنا وانشغالاتنا العلمية والبحثية، والتي نجد أنها تمايزت بين الأسباب الموضوعية الأكاديمية والدوافع الشخصية الذاتية، في ما تعلق بدراسة الموضوع والبحث في إشكاليته الرئيسية وتساؤلاته الفرعية، ومن الأسباب الموضوعية لاختيار الموضوع نذكر:

أ-الأسباب الموضوعية:

- كون الموضوع محور أساسي ومن بين المقترحات الهامة، التي تقدم بها فريق التكوين للقسم في المشروع الدكتورالي للبحث التاريخي القيمي في أدبيات وممارسات الثورة التحريرية الجزائرية للسنة الجامعية 2015/2014.
- التعريف بالمجالات القيمية والإنسانية التي تميزت بها الثورة التحريرية الجزائرية، وخاصة في ظل محاولات التعتيم والتشويه التي مارستها الدعاية الإعلامية للسلطات الاستعمارية الفرنسية، تجاه جميع المجالات والأوجه الإنسانية المشرقة التي تميزت بها الثورة الجزائرية دون غيرها من الثورات العالمية.

- السعي إلى تقديم إضافة بحثية للمكتبة التاريخية الجزائرية في مرحلة الثورة التحريرية الجزائرية تكون مكملة للدراسات السابقة، وتناول مواضيع وإشكالات جديدة تعنى بالخوض في التأريخ لقضايا وأحداث الثورة الجزائرية بأسلوب فكري وفلسفي.
- غياب دراسة أكاديمية (في حدود مطالعاتنا) تهتم بالقضايا الإنسانية والمشروع الحضاري الذي نهضت به الثورة الجزائرية طيلة مسيرتها التحريرية.

ب-الدوافع الذاتية:

- الرغبة الشخصية في دراسة المواضيع التاريخية ذات الأبعاد الفكرية والفلسفية واستنباط القيم والمبادئ التي ميزت المشروع الثوري التحرري الجزائري عن باقي الحركات التحررية السائدة في العالم.
- محاولة الرد على دعاة الطرح التغييبي للإيديولوجية الفكرية والمشروع الحضاري والإنساني الذي حملته الثورة الجزائرية.

2-إشكالية الدراسة:

تدور إشكالية الموضوع المطروق بالدراسة حول تساؤل رئيسي؛ ورد على النحو الآتي:

«ماهي تجليات القيم والأبعاد الإنسانية للثورة التحريرية الجزائرية في مواثيقها وممارساتها؟ وما مدى انعكاسات هذه القيم على مختلف الأصعدة والمستويات الداخلية والخارجية لهذه الثورة التحررية»؟

وبهدف الإحاطة بالموضوع والإجابة على تساؤلاته الفرعية، فقد توجب علينا تفكيك إشكاليته الرئيسية إلى جملة من التساؤلات الفرعية، والتي نذكر منها مايلي:

- ما هي أبرز القيم الإنسانية الواردة في مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية؟

- ما هي تجليات القيم الإنسانية للثورة التحريرية الجزائرية على المستوى الداخلي؟
- ما هي تجليات القيم الإنسانية للثورة التحريرية الجزائرية على المستوى الخارجي؟

3-مناهج البحث:

من أجل الإجابة على إشكالية الموضوع وتساؤلاته الفرعية، فقد كان من المنهجي في تعاملنا مع المادة العلمية، الاعتماد على المنهج التاريخي بأصنافه المختلفة، وبعض العلوم المساعدة والتي نذكر منها:

أ- المنهج الوصفي:

ويتجلى توظيفه في وصف الأحداث والوقائع التاريخية وتجلياتها، إما من خلال المواثيق والنصوص الأساسية للثورة التحريرية أو في واقع الممارسة الكفاحية للمجاهدين الجزائريين، ويتجلى توظيفه في الوقوف عند صور الأشكال المختلفة للجرائم ضد الإنسانية للاحتلال الفرنسي، وما قابلها من مبادئ إنسانية وحضارية تميزت بها الممارسات اليومية لجنود جيش الثورة التحريرية الجزائرية.

ب- المنهج التحليلي:

ويظهر توظيفه في تحاليل النصوص والأدبيات الثورية التي شهدتها المسيرة التحررية، مع إبراز الأسس والمبادئ الفكرية والإيديولوجية التي سارت على خطاها الثورة التحريرية الجزائرية، إضافة إلى وروده ضمن التحاليل المختلفة للظروف والأسباب التي واكبت التطورات والممارسات الميدانية للثورة التحريرية والوقائع اليومية للمجاهدين الجزائريين.

ج-المنهج الاستنباطي:

ويظهر الاعتماد عليه في جهود قراءة النصوص ومواثيق الثورة التحريرية الجزائرية، وكذا في جهود استنباط الحقائق والوقائع التاريخية، بناء على ما تضمنته الأدبيات والنصوص الثورية المتباينة في الزمان والمكان، وهو ما استهلك منا الوقت والجهد في العديد من المحاولات الاستنباطية لكثير الحقائق الواردة ضمن هذه النصوص والأدبيات الثورية.

د-العلوم المساعدة:

وبالإضافة إلى المناهج التاريخية المعتمدة في دراسة الموضوع، فقد تطلب منا السياق الفكري والقانوني للموضوع الاستعانة بجملة من العلوم والمعارف المساعدة من أجل الوصول إلى الحقائق التاريخية للموضوع محل الدراسة، ومن العلوم المساعدة المعتمد عليها نذكر: علم القانون، علم النفس، علم الاجتماع، علم السياسة، علم الفلسفة...وغيرها من العلوم، التي ساهمت بحضورها في هذا الموضوع المطروق بالدراسة من إثراء فصول وعناصر هذا البحث.

4-نقد المصادر والمراجع:

استناداً إلى تشعب أنساق الموضوع المطروق بالدراسة، فقد انعكس ذلك على مضان الدراسة ومصادرها الرئيسية، والتي تباينت بين: الوثائق الأرشيفية، المصادر المطبوعة، المراجع المطبوعة، المقالات العلمية، ملتقيات العلمية، الأطروحات والرسائل الجامعية، وكذا المواقع الإلكترونية.

أ-الوثائق الأرشيفية:

بالرغم من زياراتنا القليلة إلى المركز الوطني للأرشيف بالجزائر العاصمة، والإجراءات التنظيمية الصارمة والمعقدة التي تفرضها إدارة هذا المركز على الباحثين،

فإن هذه الزيارات البحثية لم تكن عائقا أمامنا في الحصول على مادة تاريخية أرشيفية هامة وذات علاقة وطيدة بموضوع البحث، فمنها ما تعلق بالأوضاع المأساوية للاجئين الجزائريين عبر المراكز الحدودية للقطرين الشقيقين تونس والمغرب ومنها ما عالج قضية أسرى الحرب وموقعهما لدى طرفي النزاع العسكري القائم، كما تمت الاستفادة من وثائق أخرى تتعلق بالمواقف والمساعدات المقدمة من قبل الهيئات الإنسانية الدولية مثل "ل.د.ص.أ" لصالح اللاجئين الجزائريين، ووثائق أخرى تتعلق بالتحفظات التي عبرت عنها "جبهة.ت.و" إزاء قضية الأسرى الجزائريين وطرق معاملتهم من قبل السلطات الفرنسية في الوقت الذي كانت هذه الأخيرة تعامل الأسرى الفرنسيين أحسن معاملة حتى موعد إطلاق سراحهم ورجوعهم إلى أهاليهم.

ومن العلب الأرشيفية المستفاد منها نذكر:

- A.N.A : 6G1/001/01/014
-A.N.A : 6G1/02/02/006
- A.N.A : 6G1/04/02/005.

ب-المصادر المطبوعة:

مثلها مثل الوثائق الأرشيفية، فقد استفادت دراستنا من نصيب وافر وكم هائل من المصادر التاريخية المطبوعة ذات العلاقة الوطيدة والصلة المتينة بموضوع البحث، والتي نذكر منها: كتاب "**النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954-1962**" والصادر سنة 1979 من قبل الأمانة الوطنية لجبهة التحرير الوطني، وبالإضافة إلى ذلك فقد كان الفضل كبيرا أيضا في هذه الدراسة، للعديد من المصادر التاريخية المطبوعة

التي أنارت سبيلنا في هذه الدراسة، والتي نذكر منها: دراسة "**الدكتـــور فاروق بن عطية**" بعنـــوان "**الأعمال الإنسانية أثناء حرب التحـــرير الجزائريـــة 1954-1962**"، وكتاب جماعي قيم يعود الفضل في فكرته للمؤرخ المرحوم: "**عبد الكريم بوصفصاف وآخرون**" بعنوان "**القيم الفكرية والإنسانية للثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962)**"، بالإضافة إلى دراسات أخرى لا تقل أهمية عن هذه الدراسة مثل: المؤلفات الهامة للمجاهد والمناضل "**محمد الصالح الصديق**" والتي نذكر منها: "**الجانب الإنساني للثورة التحريرية الجزائرية**" و"**البعد الروحي في الثورة الجزائرية**" و"**قاهرة الاستعمار**"، بالإضافة إلى دراسات للدكتور "**عمر سعد الله**" والتي نذكر منها: "**آراء في تقرير المصير السياسي للشعوب**.

ج-الأطروحات والرسائل الجامعية:

كثيرة هي الأطروحات والرسائل الجامعية، التي تناولت بالبحث والتنقيب زوايا الموضوع المطروق بالدراسة أو أحد جزئياته أو فروعه، وذلك حتى لا نقول الموضوع كله لأن الموضوع المقترح للدراسة، يعتبر واحداً من بين المواضيع التاريخية البكر في مجال الدراسة التاريخية خلال المرحلة الثورية بشهادة ذوي الاختصاص والباحثين المتمرسين في حقل البحث التاريخي خلال المرحلة المذكورة ولذلك فإن اهتمام الرسائل الجامعية بالموضوع كان جزئياً غير كلي، بل وعبارة عن شذرات علمية وأسطر معدودة مترامية بين الصفحات والعناصر المتعددة الواردة في هذه الرسائل الجامعية، وقد صنفنا هذه الرسائل الجامعية إلى صنفين رئيسين هما:

أطروحات الدكتوراه: ومن بينها نذكر:

- أطروحة بعنوان: الأسس الإيديولوجية والأبعاد الحضارية للثورة الجزائرية 1954-1962 للباحث لصر الدين لعوج، والتي أفادتنا في الوقوف عند أهم الأبعاد الإنسانية للثورة الجزائرية، وموقف هذه الأخيرة من الأقلية اليهودية.
- أطروحة بعنوان: مواثيق الثورة الجزائرية 1954-1962 (دراسة تحليلية نقدية) للباحث يوسف قاسمي والتي استفدنا منها في ما تعلق بالقيم والمبادئ التي حملتها النصوص والمواثيق الأساسية للثورة التحريرية.
- أطروحة بعنوان: الأقلية الأوربية في الجزائر ما بين 1945-1962 للباحث محمد داعي والتي أفادتنا في موضوع موقف الثورة الجزائرية من المستوطنين الأوربيين.

رسائل الماجستير: ونذكر منها أيضاً:

- رسالة ماجستير بعنوان: إيديولوجية الثورة الجزائرية 1954-1962 للباحث فتح الدين بن أزواو وكانت ذات أهمية بالنسبة للموضوع في مسائل الأبعاد والقيم المختلفة التي حملتها نصوص الثورة التحريرية الجزائرية.
- رسالة ماجستير بعنوان: اللاجئون الجزائريون بتونس ودورهم في الثورة التحريرية 1956-1962 للباحث صالح عسول والذي كانت لها دور هام في الوقوف عند جهود جبهة التحرير الوطني في النهوض بالأوضاع المتدهورة للاجئين الجزائريين في المراكز الحدودية.
- رسالة ماجستير بعنوان: دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر الجزائري أثناء الثورة التحريرية 1954-1962 للباحث محفوظ عاشور وكانت استفادتنا منها في موقف الثورة الجزائرية من مسألة اللاجئين والأسرى وجهود هذه الأخيرة في التكفل بهذه الفئات سالفة الذكر.

د-المقالات:

وإضافة إلى المظان العلمية سالفة الذكر، فلا يمكن أن ننكر بالمقابل أهمية الدوريات التاريخية ودورها الرئيس في محاور الدراسة، كما لا يفوتني هنا الإشادة بالدور المفصلي في تيسير الاستفادة من هذه الدوريات، إلى المولود العلمي الذي أطلقته "وزارة التعليم العالي والبحث العلمي" في الفترة الأخيرة على شبكة الأنترنت والموسوم بـ:" البوابة الجزائرية للمجلات العلمية"، هذا الذي تعددت أشكال استفادتنا منه بين: التعدد في الدوريات، السرعة في البحث، اليسر في التحميل، ومن بين المقالات الموظفة في الدراسة نذكر:

- مقال بعنوان: "**النشاط الإنساني للثورة الجزائرية بمراكز اللاجئين وأثره على العلاقات الجزائرية المغاربية**" للباحث عبد الله مقلاتي والمنشورة في "مجلة المعيار".
- مقال بعنوان: "**الدور الإنساني لـ "ج.ت.و" في التكفل باللاجئين الجزائريين خلال الثورة التحريرية**"، للباحث جمال بلفردي والمنشور في "مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية".
- مقال بعنوان: "**البعد الإنساني في الثورة الجزائرية**"، للباحث عامر رخيلة: والمنشور في "مجلة المصادر".
- مقال بعنوان: "**البعد الإنساني في الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962**"، للباحث عبد المجيد الفضة والمنشور في "مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية".

5-خطة البحث:

من خلال البحث في موضوع الدراسة مكنتنا المادة العلمية المتحصل عليها من المصادر السالفة الذكر، من معالجة الإشكالية المطروحة وفقا للخطة الآتية: مقدمة ومدخل مفاهيمي وثلاثة فصول وخاتمة إضافة إلى قائمة للملاحق (نصوص، صور، جداول) وقائمة بيبليوغرافية المعتمد عليها في دراستنا لهذا الموضوع، ليكون ختام البحث بفهرس ختامي للموضوعات.

وقد خصصنا "**مقدمة الرسالة**" للتعريف بالموضوع وتبيان أهميته، إضافة إلى الأسباب والدوافع التي أدت إلى اختيارنا لهذه الدراسة، والتطرق إلى إشكاليته والمناهج المتبعة فيه، وكذا بالتطرق إلى أهم المصادر والمراجع، والصعوبات والعراقيل التي اعترضنا طيلة دراستنا لهذا الموضوع.

أما فيما يخص "**المدخل المفاهيمي**" فقد خصصناه لـ"**التعريف بالمصطلحات والمفردات**" المفتاحية في موضوع البحث، والتي نذكر منها على سبيل المثال: القيم، القيم الإنسانية، الحرية العدالة، المساواة...وغيرها، وذلك استنادا لكون المفردات والإحاطة بمعانيها مفاتيح للبحوث وأساس في دقتها ونجاحها، سيما في ظل التباين الحاصل في ضبط تعريف جامع مانع لمفهوم القيمة (القيم).

أما الفصل الأول من هذه الدراسة فقد تطرقنا فيه إلى "**القيم الإنسانية في مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962**"، هذا الذي انقسم إلى خمسة مباحث رئيسية استعرضنا في الأول منها قيمة الحرية، وفي الثاني إلى قيمة السلم، أما الثالث فقد تناولنا فيه قيمة الديمقراطية، في حين تناولنا في الرابع قيمة الوحدة، أما في المبحث الخامس فقد تمحور حول قيمة حرية المعتقد في مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية، في حين عالجنا في المبحث الأخير قيمة العدالة الاجتماعية في مواثيق الثورة.

الفصل الثاني جاء بعنوان: "**تجليات القيم الإنسانية للثورة الجزائرية على المستوى الداخلي**" والذي قسمناه إلى خمسة مباحث، خصصنا الأول منها إلى موقف الثورة الجزائرية من الأقليات الدينية والعرقية، في حين تناول الثاني مكانة المرأة في مشروع الثورة التحريرية، في حين تناولنا في الثالث موقف الثورة التحريرية من الأسرى الفرنسيين، أما الرابع فقد خصص للمسألة الاجتماعية والصحية في ممارسات الثورة التحريرية، لنختم فصلنا هذا بمبحث أخير الذي عالجنا فيه الاهتمام الإنساني للثورة الجزائرية باللاجئين في المراكز الحدودية.

أما الفصل الثالث من هذه الدراسة الذي حمل عنوان "**التجليات الإنسانية للثورة الجزائرية على المستوى الخارجي**"، والذي قسمناه هو الآخر إلى أربعة مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى تأثير الثورة الجزائرية في بلورة نصوص القانون الدولي الإنساني، أما الثاني فقد خصص إلى دور الثورة الجزائرية في تضامن الحكومات والدول، في حين خصصنا الثالث إلى تأثير البعد الإنساني للثورة في تضامن المثقفين مع الثورة الجزائرية، أما الرابع والأخير فقد تطرق إلى البعد الإنساني لهذه الثورة ودوره في التأثير على حركات التحرر العالمية وتضامنها مع القضية الجزائرية.

وفي الأخير ختمنا دراستنا بهذه بجملة من النتائج والاستنتاجات المتوصل إليها من خلال بحثنا هذا، وفي الأخير دعمنا بحثا هذا بمجموعة من الملاحق ذات العلاقة بموضوع البحث.

6-الصعوبات:

تبقى عملية البحث في مجملها عملية شـــاقة وممتعة في نفس الوقت وخلال إنجازنا لهذا البحث واجهتنا عدة صعوبات نجملها كالتالي:

- التعدد والتباين في المظان العلمية للدراسة والتي تباينت بين علوم ومعارف مختلفة مما جعل الجهود تتضاعف وتتشتت سيما في المراحل الأولى من مسيرتنا البحثية.
- مسألة التعريب وجهود الترجمة بالنسبة للمصادر الأجنبية (اللغة الفرنسية)، وخاصة ما تعلق منها بالوثائق الأرشيفية والعديد من المصادر المطبوعة الأخرى ذات الأهمية بالنسبة لموضوع البحث.
- العراقيل التي اعترضتنا في المركز الوطني للأرشيف بالجزائر العاصمة، والتي نذكر منها: محدودية الاستفادة من الوثائق الأرشيفية المحصل عليها في هذا المركز، بفعل الإجراءات التنظيمية المطبقة داخل هذا المركز، مثل نقل المادة العلمية المحصل عليها من هذه الوثائق بالكتابة دون طرق أخرى بديلة، كالتصوير أو النسخ مثلا، وكل ذلك يكون عائقا أمام استفادة ناجعة من الوثائق المطلع عليها في هذا المركز في حال ما سمح للباحث بالاطلاع عليها من الأساس.

وفي ختام هذه الدراسة لا يفوتني، إلا أن أتقدم بخالص شكري وامتناني للأستاذ المشرف "**الأستاذ الدكتور عمر بوضربة**" على قبوله: الإشراف، القراءة، التصحيح والتدقيق العلمي واللغوي المتكرر لأخطاء ومطبات هذه الرسالة المتواضعة طيلة مرحلة البحث؛ فلك مني أستاذي الفاضل جزيل الشكر وخالص العرفان.

مدخل: (مفاهيمي)

ماهية القيم الإنسانية

المبحث الأول: ماهية القيم (لغة واصطلاحا)

المبحث الثاني: ماهية القيم الإنسانية

المبحث الأول: ماهية القيم (لغة واصطلاحاً)

1-مفهوم القيم في اللغة:

القيم مصطلح في صيغة الجمع مفرده "قيمة"، وباللغة الفرنسية Valeur، أما في اللغة الإنجليزية Value، أصل الكلمة في اللغة العربية هو "قومة"، فقلبت الواو ياءً لسكونها وكسر ما قبلها لأنها من أصل (ق. و. م)، وتدل على انتصاب أو عزم، والقيمة أيضا هي كل ما يدخل تحت تقويم مقوم، وسمي الثمن قيمة لأنه يقوم مقام الشيء.[1]

والقيمة أيضا كلمة مشتقة من الفعل الثلاثي: قوم، قيم، تقييم، أي عير، وزن، قاس. والقيمة هنا تدل على التقويم أو القيام مقام الشيء.[2]

وقد أجمع علماء اللغة أن مصطلح القيمة في اللغة يدل على الاعتدال والاستقامة، مصداقاً لقول الله تعالى في كتابه:﴿ **دِينًا قِيَمًا**﴾.[3]

-معاني لغوية لمصطلح القيمة:

كما نجد أن مصطلح القيمة ورد في عديد المواضع اللغوية تماشيا مع معانيه المختلفة، ومن بين هذه النماذج نذكر على سبيل المثال:

- ورد في حديث لابن عباس عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إذا استقمت بنقد فبعت بنقد فلا بأس به، وإذا استقمت بنقد فبعته بنسيئة فلا خير فيه فهو مكروه».[4]
- كما نقل عن أقوال أهل مكة في القديم، أنهم قالوا: "كم قامت ناقتك" أي "كم بلغت ناقتك".

1- محمد شريط: القيم الإنسانية في النزاعات الحربية (قبسات من مشكاة السيرة النبوية)، **مجلة البحوث السياسية والإدارية**، ع04، الجزائر، د.ت، ص 80.

2- ابن منظور: **لسان العرب**، ج 12، ط1، دار صادر، لبنان، 1997، ص 500.

3- سورة الأنعام: الآية 161.

4- علي بن حرب: **الكتاب الثاني من حديث سفيان بن عيينة للطائي**، ط1، موقع الشبكات الاسلامية، د.ب، 2004، ص54.

- كما وردنا من كلام أهل مكة أيضا قولهم: "استقمت المتاع أي قومته".
- وقد قيل أن جماعة قد قالوا: لرسول الله ﷺ، يا رسول الله: «لو قومت لنا، فقال لهم: الله هو المقوم».[1]

وللإشارة فإن معنى لفظة القيمة في كل المواضع اللغوية السابقة الذكر، فإنما يدل على: "معاوضة السلع والحاجيات المادية، بما يقابلها من أثمان وأسعار".

كما ورد مصطلح القيمة في عديد المواضع اللغوية الموازية أيضا، والتي تختلف في معانيها عن المعاوضات المادية أو معاوضة الأشياء المادية من سلع وحاجيات بما يقابلها من أسعار وأثمان، ومن هذه المعاني البديلة نذكر:

- ورد معنى القيمة بمفهوم الاستقامة والوضوح والجلاء، الذي يميز به الإنسان الحق من الباطل والصحيح من الخطأ، وذلك في قول الله تعالى في كتابه: ﴿ **فِيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ**﴾.[2]
- كما ذكر عن سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال: "قيمة كل امرئ ما يحسنه"[3] واللفظة هنا تفيد الاستقامة التي تبين الحق من الباطل على يقين وبينة واضحة.[4]

ومن خلال ما تقدم ذكره، نستنتج أن معنى ومفهوم القيمة في هذه المواضع من القرآن والسنة وأقوال أهل السلف، إنما هي تفيد في جوهرها الاستقامة والاعتدال اللذان يبينان للناس الطريق القويم، ويمدهم بقدرة التمييز بين الحق والباطل والصحيح والخطأ.

1- ابن منظور: **المرجع السابق**، ص 500.

2- سورة البينة: الآية 03.

3- محمد شريط: **المرجع السابق**، ص80.

4- عادل العوا: **العمدة في فلسفة القيم**، ط1، دار طلاس، سوريا، 1986، ص36.

2-مفهوم القيم في الاصطلاح:

في ظل التعدد والتباين الذي ميز المشارب والاتجاهات العلمية والمعرفية الكثيرة، التي جعلت من مصطلح القيم–القيمة محورا وموضوعاً لاهتماماتها وانشغالاتها البحثية والعلمية، وهو ما فسر لنا التباين والاختلاف الحاصل في عدم الوصول بهذا المصطلح إلى مفهوم جامع مانع له، وفي ظل هذا الاختلاف الحاصل بين مختلف العلوم، فقد حاولنا أن نورد في ما يلي جملة من التعريفات الاصطلاحية لمعنى القيمة، وهي على النحو الآتي:

- هي قيمة الشيء أو مقدار المنفعة المرجوة من حصول هذا الشيء.[1]
- هي جميع الأعمال الفاضلة والمستحبة التي تصدر من الأفراد والجماعات، أو الغايات النبيلة التي تنعكس عن الأعمال الخيرة لهؤلاء الأفراد في واقع حياة الناس ويومياتهم.[2]
- هي جميع الغايات المرجوة من كل أشكال العمل والفعل الإنساني، في الوقت الذي تبين لنا العلاقة بين الفعل وصاحبه أهداف وغايات الأشخاص والجماعات الإنسانية في هذه الحياة.[3]

ومما سبق التطرق إليه؛ وبعد استعراضنا لمجموعة من التعاريف والمفاهيم الاصطلاحية التي وردت في مفهوم مفردة القيم (القيمة)، والتي اتضح أنها تتجه نحو التباين والاختلاف تماشياً مع المعارف والعلوم المختلفة التي اهتمت بمصطلح القيمة

1- رياض بودلاعة: **القيم الديمقراطية في الثورة التحريرية**، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2006، ص18.

2- جان بول رزقبر: **فلسفة القيم**، تر: عادل العوا، دار عويدات للنشر، لبنان، 2001، ص05.

3- عبد الله موسى: **مقدمات في فلسفة القيم**، دار الغرب، الجزائر، 2004، ص 16.

وجعلته محورا من محاور اهتمامها، وعليه فقد حاولنا حصر مفهومها في المعنى الآتي ذكره:

«هي حكم يصدره الإنسان على شيء ما، مهتديا بمجموعة المبادئ والمعايير التي ارتضاها الشرع مع الفطرة البشرية، محددا بذلك المرغوب فيه والمرغوب عنه من السلوك الإنساني».[1]

كما يمكننا التأكيد على التعريف الاصطلاحي لمفهوم القيمة، بما ورد في الدراسات الفكرية والفلسفية الحديثة، التي أكدت أن مفهوم القيمة لدى الأفراد والجماعات البشرية والإنسانية، إنما يدور حول مجموعة من الأضداد التي تحويها النفس البشرية، وقد حصرتها هذه الأبحاث في الأضداد الآتي ذكرها: «الحق، الجمال، الخير، فالحق مقابل للباطل والجمال مقابل للقبح والخير مقابل للشر، وما دون هذه الأضداد فهو ليس من القيم في شيء».[2]

المبحث الثاني: ماهية القيم الإنسانية

أولا: تعريف القيم الإنسانية

القيم الإنسانية وكغيرها من المصطلحات اللغوية تميزت بالتباين والتعدد في المفهوم، تماشيا والمعارف والعلوم التي جعلت من هذا المصطلح حقلاً بحثياً لها، ومن بين التعاريف الواردة في معنى القيم الإنسانية نذكر ما يلي:

- هي الأهداف والغايات المرتبطة بإقامة علاقات إنسانية مشتركة كالحق والجمال والخير، وتظهر هذه الغايات الإنسانية بصورة واضحة خلال فترات العداء والخصومات، وعليه فإن هذه القيم هي جميع المثل الإنسانية الرفيعة التي يسعى

1- محمد شريط: **المرجع السابق**، ص80.

2- صلاح قنصوه: **نظرية القيم في الفكر المعاصر**، دار التنوير، لبنان، 2010، ص32.

أفراد المجتمع إلى تجسيدها في واقع حياتهم مثل قيم: الحرية، المساواة، العدالة، السلم، الأمن... وغيرها.[1]

- أو هي مجموعة الأسس والمبادئ التي تمثل المنطلقات الحقيقية للنفس البشرية الهادفة إلى إيلاء الإنسان مكانته الإنسانية التي يجب أن يكون عليها، وتسعى أيضا لتكفل له بالمقابل السلامة المادية والمعنوية من كل أشكال الأخطار الخارجية، وهي من المقاصد الإنسانية التي حُفظت للبشرية في المعتقدات والأديان السماوية.[2]
- أو هي مجموعة حقوق النفس البشرية المرتبطة ارتباطاً وثيقا مع الحقوق الأصيلة للإنسانية مثل: الحق في الحرية، الحق في السلم، الأمن، العدالة...، وغيرها من الحقوق الأساسية التي تملكها النفس البشرية.[3]

ثانياً: أهم القيم الإنسانية

منذ زمن طويل والبشرية تسعى إلى العمل من أجل إيلاء النفس البشرية والإنسانية مكانتها الآدمية والإنسانية، التي خصها بها الله تعالى ووهبها إياها في مختلف العقائد والأديان السماوية السابقة، وعليه فقد كان الاهتمام بالغا بهذه النفس الإنسانية وتجلى ذلك في محاولات صيانة والحفاظ على حقوقها الفطرية والطبيعية الأصيلة، سيما بعد أن أضحت هذه الحقوق محلاً للتهديد والزوال بفعل الحروب والنزاعات العسكرية المسلحة، التي أضحت الخطر الداهم بهذه الحقوق والقيم الإنسانية والبشرية، والتي نذكر منها:

1- محمد شريط: **المرجع السابق**، ص82.

2- فاروق محمد معاليقي: **حقوق الإنسان بين الشرعة الدولية والقانون الدولي الإنساني**، ط1، مؤسسة الكتاب الحديث، لبنان، 2013، ص 22.

3- فاروق محمد معاليقي: **المرجع السابق**، ص22.

قيمة الحياة، قيمة الحرية، قيمة السلم، قيمة حرية المعتقد، قيم العدالة، قيمة المساواة...وغيرها.

1-قيمة الحياة:

ظلت ولا تزال قيمة الحياة، أحد أسمى وأهم الحقوق والقيم الإنسانية التي وهب الله تعالى إياها لبني الإنسانية منذ أقدم العصور والى غاية وقتنا الحالي، فحق الحياة هو الأصل الثابت الذي تتفرع منه جميع الحقوق الإنسانية الأخرى التي للنفس البشرية[1]، فمن دون حق الإنسان في الحياة لا يمكن له أن يحوز أو يطالب ببقية الحقوق الإنسانية الأخرى التي تملكها النفس البشرية، وبالاستناد إلى هذه الأهمية والمكانة التي حازتها قيمة وحق الحياة بالنسبة للنفس البشرية، فقد خصته الأديان والعقائد السماوية بمكانته التي وهبها الله تعالى لهذا الإنسان وفضله بها عن سائر المخلوقات الأخرى.

كما تجدر الإشارة هنا أيضا، أنه وبالإضافة إلى الأحكام الشرعية التي أقرتها الشريعة الإسلامية من أجل الحفاظ على النفس البشرية من الهلاك والاعتداء، فقد كان للقوانين الدولية الإنسانية والعرفية منها نفس الاتجاه في ما يتعلق بحماية النفس الإنسانية من خطر الاعتداء أو القتل وذلك بإقرارها لجملة من التدابير والأحكام الدولية التي تسري على الدول والأشخاص الذين هم في موضع تهمة بتهديد الأرواح والأنفس البشرية وخاصة المدنية منها، وهو الأمر الذي ساهم في المسارعة إلى سن جملة من الضوابط والأطر القانونية التي تنظم العلاقات القائمة بين الدول والأفراد، لاسيما خلال فترات الحروب

1- عمر محمد شحادة: **حقوق الإنسان في الدستور والمواثيق الدولية**، ط1، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2016، ص110؛ للاستزادة حول الموضوع. ينظر، علي بشريرات: **ممارسات حقوق الإنسان في الجزائر1830-1962**، تر: مسعود حاج مسعود، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص35.

والنزاعات المسلحة وتغريم الأطراف المعتدية على الإنسانية وترتيب عقوبات صارمة تجاهها.[1]

2-قيمة الحرية:

بالرغم من الاختلاف والتباين الحاصل بين علماء ومفكري العصر الحديث، فيما يتعلق بتحديد مفهوم ثابت لقيمة الحرية كحق إنساني أصيل للنفس البشرية، استناداً منهم إلى جملة من المتغيرات والظروف الخارجية التي قد تطرأ على هذه الميزة والخاصية البشرية التي كانت سمة بشرية محصورة للجنس الإنساني، حتى يجعل الله من هذا الإنسان كائناً مختلفا ومميزا عن باقي الكائنات الأخرى، وبناء على ذلك فقد وضح "ابن منظور" في قاموسه السمات العامة لقيمة الحرية البشرية، في قوله:" إن الحر هو نقيض العبد" كما قيل أيضا في حق وقيمة الحرية:" أن الحر من الناس هو أحسنهم وأفضلهم سجية".[2]

وفي ذات السياق وجدنا أن الإغريق قد عرفوا الحرية، بكونها مجمل الصفات الكريمة التي تتميز بها النفس البشرية الفاضلة وتميزها عن النفس القبيحة، مثل الكرم والحكمة والتسامح...وغيرها من الصفات الإنسانية الحميدة التي تتميز بها النفس الإنسانية الطيبة والفاضلة في سلوكها مع الآخرين.[3]

وفي ذات الإطار، المتعلق بمحاولة حصر مفهوم الحرية كقيمة من القيم الإنسانية الفردية والجماعية[4]، فقد وضح معناها "ألبير كامو" في كتابه "الإنسان المغلوب" في قوله: "إن الحرية هي أفضل بكثير من العبودية"[5]، كما بين كيف يقع الاعتداء على هذا الحق

1- فاروق محمد معاليقي: **المرجع السابق**، ص52.

2- ابن منظور: **المرجع السابق**، ص57.

3- رياض بودلاعة: **المرجع السابق**، ص18.

4- فاروق محمد معاليقي: **المرجع السابق**، ص50.

5- محمد العربي ولد خليفة: **الجزائر المفكرة والتاريخية (أبعاد ومعالم)**، دار الأمة، الجزائر، 2007، ص204.

الإنساني المتأصل للنفس البشرية منذ يوم الخليقة الأول والى يوم الناس هذا، في اعتباره أن الحرية على قدرة الإنسان في الاختيار الصائب واتخاذ القرار من دون ضغط ولا إكراه، فالحرية عند "ألبير كامو" تتناقض وتتعارض مع القصرية واللاإرادية.[1]

وفي نفس السياق أيضا، فإننا نجد أن علماء الفترة الحديثة والمعاصرة قد أضافوا أشكالا أخرى من أشكال الاعتداء على الحريات الفردية والجماعية، سيما ما تعلق باعتداء دولة على دولة أخرى في حالة سلم، وهو ما عرف بالاستعمار الكلاسيكي الحديث الذي دأب على سلب الشعوب المستضعفة ممتلكاتها المادية وخيراتها الطبيعية، كما عمل على تجريدها من جميع حقوقها الإنسانية الأصيلة مثل الحرية والأمن والحياة...، من خلال إقراره بواقع اللاأمن في هذه البلدان، وهو ما صنفته القوانين الدولية الحديثة ضمن الأشكال والأصناف المختلفة لسلب الحريات والحقوق المتأصلة للنفس البشرية، إما بصفة فردية أو جماعية وهو الواقع الذي تعرض له الشعب الجزائري على يد الاستعمار الفرنسي سنة 1830.[2]

3-قيمة السلم:

على اعتبار السلم وغاية تحقيقه في واقع حياة الأفراد والمجتمعات، واحدا من أهم الحقوق والقيم الإنسانية التي استهدفتها القوانين الدولية والجموع البشرية والإنسانية عبر الحقب التاريخية المتعاقبة، فقد آلته العقائد السماوية والأديان الإلهية مكانته الإنسانية التي يجب أن يكون عليها في واقع ومعاملات هؤلاء الأفراد والجماعات، ولذلك فإننا نجد أن الدين الإسلامي قد خص هذا الجانب الإنساني حظه من الاهتمام، باعتبار أساس

1- عبد الكريم بوصـــفصـــاف وآخرون: **القيم الفكرية والإنســانية للثورة التحريرية الجزائرية(1954-1962)**، ج1، منشورات مخبر الدراسات التاريخية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2003، ص50.

2- محمد الغزالي: **حقوق الإنســـان بين تعاليم الإســلام وإعلان الأمم المتحدة**، دار الهناء، الجزائر، د.ت، ص213.

العمران البشري وطمأنينة النفوس الإنسانية، في قوله تعالى:﴿ **وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ** ﴾.[1]

ومن هذا المنطلق، فقد أصبح السلم واحدا من الحقوق والقيم الإنسانية المكفولة للنفس البشرية في مجمل العقائد السماوية والقوانين الوضعية، كما أضحى كذلك أحد الأركان الأساسية في بناء المجتمع المسلم المتسامح القائمة أسسه على السلم والأمن وهي المميزات التي ينبغي أن تكون عليها حيات الأفراد والجماعات البشرية بصفة عامة، في حين كانت الحرب والنزاعات العسكرية المسلحة أمرا طارئا لا يمكن اللجوء إليها إلا في أوقات وحالات الضرورة والاعتداء من قبل الأطراف الخارجية للدولة.[2]

4–قيمة حرية المعتقد:

إن الحرية في الاعتقاد أو حرية اختيار المعتقد الديني، مثلها مثل باقي الحقوق والقيم الإنسانية الأصيلة بالنسبة للنفس البشرية، تعد واحدة من الحقوق الأساسية التي بذلت الجموع البشرية والقوانين الوضعية جهودا كبيرة لأجل تجسيدها وتحقيقها واقعاً معاشاً في حياة الأفراد والمجتمعات، والدليل على كون الحرية الدينية واحدة من الحقوق الإنسانية للنفس البشرية هي إقرارها والتأكيد على تجسيدها في مختلف الأديان السماوية والقوانين الوضعية، ولا أدل على ذلك مما ورد في القرآن الكريم من تأكيد على هذا الحق الإنساني للبشرية في قوله تعالى: ﴿**لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ**﴾[3]، وفي ذات السياق فقد خاطب الله تعالى رسوله محمد ﷺ مخاطباً إياه بضرورة حفظ هذا الحق الإنساني والإلهي

1– سورة الأنفال: الآية 61.

2– فاطمة طاهري: تجليات البعد الديني في بيان أول نوفمبر 1954، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسـانية**، ج1، ع 10، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، جوان 2016، ص70.

3– سورة البقرة: الآية 206.

للناس جميعا من دون استثناء، في قوله تعالى: ﴿**وَلَوْ شَاء رَبُّكَ لآمَنَ مَن فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ**﴾.[1]

كما أننا قد وقفنا في المراحل الحديثة والمعاصرة على إقرار القانوني الدولي بالحرية الدينية كحق إنساني متأصل للنفس البشرية، وهو ما أثبتته الاجتهاد العلمي والقانوني المعاصر، الذي بين أن الحرية الدينية للأفراد والجماعات تنقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي:

أ- **الحرية الدينية:** وتعني حرية الفرد في اختيار عقيدته أو دينه الذي يؤمن به، من دون ضغط ولا إكراه.

ب- **حرية الإيمان:** هي حرية الفرد أو الإنسان في الإيمان بالدين الذي يريده أو العكس فالإنسان هنا مخير لا مسير في الاعتقاد بدين معين أو عدم الاعتقاد به.

ج- **حرية الفكر:** هي حرية الفرد في التعبير عن فكره الديني والاعتقادي، شريطة ألا تعتبر هذه الأفكار اعتداء على الأفكار والمعتقدات الأخرى السائدة في هذا المجتمع أو ذاك.[2]

وبالاستناد لما سبق ذكره، فحرية اختيار العقيدة الدينية وكما اعتبرت حقاً أساسيا العقائد والأديان السماوية، فإنها بالمقابل تعتبر حقا إنسانيا متأصلا للنفس البشرية ضمن القوانين الوضعية التي نظمت العلاقات الإنسانية والبشرية التي تحكم الأفراد والجماعات داخل الحيز العلائقي من هذا العالم، وهو ما أكدته المادة الأولى من الميثاق الأساسي للأمم المتحدة، الذي ورد ضمن نصوصه ما يلي: «إن من مقاصد الأمم المتحدة...هي تعزيز احترام حقوق الإنسان...دون تمييز ولا تفريق بسبب الجنس أو اللغة أو الدين»، وهو ذات الطرح الذي تبناه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948، والذي أقر

1- سورة يونس: الآية 99.

2- فاروق محمد معاليقي: **المرجع السابق**، ص110.

بدوره الحرية الدينية لجميع الأفراد، وهو نفس ما تضمنته المادة الثامنة عشر من الإعلان الأممي التي أقر هو الآخر بالحرية الدينية في جميع المجتمعات الإنسانية للأفراد والجماعات، في نص جاء فيه: «لكل فرد الحق والحرية في حرية التفكير والضمير والدين».[1]

5-قيمة العدالة والمساواة:

تعتبر العدالة والمساواة مثلهما مثل باقي القيم والحقوق الإنسانية الأصيلة الثابتة بالنسبة للأفراد والجماعات، حتى أن غيابهما في المجتمع وفي واقع الأفراد داخل النظام الاجتماعي، يؤدي بصورة حتمية إلى سقوط هذا الأخير في غياهب الطبقية والفوارق الاجتماعية والعنصرية التي تصبح في هذه الحالة خطرا على بنيان المجتمع وأمنه.

وذلك انطلاقا من اعتبار العدالة في المجتمع، كالمنهج الذي تقوم عليه العلاقات والروابط الاجتماعية المنظمة بين أفراد المجتمع، وبغياب العدالة بين أفراد المجتمع يصبح هذا الأخير مهددا باختلال نظام تسييره، من خلال التوزيع غير العادل للحقوق والواجبات داخل مؤسسات المجتمع، في حين تجدر الإشارة أن العدالة في المجتمع لا تعني بحال من الأحوال المساواة بينهم، فالمساواة هنا لا يمكن لها أن تخرج عن الإطار الفطري الشامل للتفاوتات البينية كضرورة ومسلمة إنسانية بين أفراد هذا المجتمع أو ذاك.[2]

ومثل ذلك، نجد أن علم الأخلاق قد أدرج حق المساواة بين أفراد المجتمع، كواحد من أهم الحقوق والقيم الإنسانية الثابتة للنفس البشرية خاصة والجموع الإنسانية والبشرية عامة، لكون قيمة المساواة المبدئ الأساسي الذي يضمن للأفراد الكرامة والحرية الإنسانية

1- فاروق محمد معاليقي: **المرجع السابق**، ص111.

2- حسيبة مصطفى: **المعجم الفلسفي**، دار أسامة للنشر، الأردن، د.ت، ص309.

داخل هذا المجتمع، دون إهمال للفروقات الحاصلة في التركيبة الاجتماعية لهذا المجتمع وبين أفراده.[1]

ومما سبق التطرق نستطيع القول بأن، المفهوم اللغوي والاصطلاحي لمصطلح (القيم، القيم الإنسانية)، هو موضوع يكتسي بالغ الأهمية لدى الكثير من الباحثين والدارسين بالنظر إلى الأهمية العلمية والمعرفية للمصطلح من جهة، ولشموليته وتغطيته لأغلب العلوم والمعارف البحثية من جهة أخرى، وعليه فإن لمفهوم القيمة علاقة وطيدة مع أغلب الحقوق الأساسية والأصلية للأفراد والجماعات البشرية، وهي في الوقت ذاته تنقسم إلى العديد من الفروع والأقسام الرئيسية التي تشكل بتوافرها الحقوق الأساسية للنفس البشرية، ومن بين هذه الحقوق والقيم المتأصلة للنفس البشرية؛ نجد: قيمة الحياة، قيمة الحرية، قيمة حرية المعتقد، قيمة العدالة، المساواة...الخ.

1- رياض بودلاعة: **المرجع السابق**، ص19.

الفصل الأول

القيم الإنسانية في مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية

1962-1954

المبحث الأول: قيمة الحرية في مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية

المبحث الثاني: قيمة السلم في مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية

المبحث الثالث: قيمة الديمقراطية في مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية

المبحث الرابع: قيمة الوحدة في مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية

المبحث الخامس: قيمة حرية المعتقد في مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية

المبحث السادس: قيمة العدالة الاجتماعية في مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية

المبحث الأول: قيمة الحرية في مواثيق التحريرية الجزائرية

تعتبر الحرية الإنسانية حقا طبيعياً ومتأصلاً في النفس البشرية، فقد كفلتها مجمل العقائد والأديان السماوية للإنسانية بالوجوب والوجود، كما أقرتها بالمقابل جميع القوانين والمواثيق الدولية والوضعية الإنسانية، من خلال العمل تجسيدها وحمايتها والتأكيد على حفظها من كل ما يتهددها، وذلك بسن القوانين والضوابط التي تنظم العلاقات الإنسانية، وتحمي وتحافظ كذلك على النفس البشرية من كافة الأخطار الخارجية ضمانا لأمنها وسلامتها.[1]

وبناء على ذلك فالحرية المنشودة من قبل عامة الجزائريين خلال الفترة الاستعمارية، لا هي بالمطلب الفلسفي ولا هي بالحلم الميتافيزيقي[2]، بل هي استهداف حقيقي وموجه من أجل تجسيد المطلب التاريخي الرئيس بالنسبة لعموم الجزائريين والجزائريات، الذين دأبوا بكافة الوسائل المتاحة أمامهم، لأجل تقويض وطرد الوجود الاستعماري الفرنسي من على الأرض الجزائرية، بعد أن جعل هذا الأخير من أهاليها عبيداً أو بشراً من الدرجة السفلى بعد أن كانوا أسياداً فيها، وذلك ضمن قوالب قانونية وإدارية مختلفة، لكنها مجحفة وظالمة في حق هؤلاء المدنيين والأهالي الجزائريين، ولا أدل على هذه القوانين العنصرية التي سلطتها الإدارة الفرنسية ضد الجزائريين، من "قانون الأهالي"[3] الذي جعل من الجزائريين الأصليين في هذه البلاد بمنزلة "بالأنديجان"، أو

1- بول. ف. بولر: **الحرية والقدر في الفكر الأمريكي**، تر: إسماعيل كشميري، مكتبة الأنجلو مصرية، مصر، د.ت، ص130.

2- الطاهر الغول: القيم الإنسانية والمبادئ السلمية في الثورة التحريرية بين الكتابة التاريخية والخطاب الشعري، **مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، س05، ع7، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، جوان 2016، ص125.

3-نظام "الأهالي" أو indeigeant هو نظام خاص بالأهالي، وهو أحد القوانين الاستعمارية الفرنسية المطبقة في مستعمرة الجزائر، وقد بدأ العمل به على أنقاض نظام "المكاتب العربية" المنتهية صلاحية العمل به سنة 1870 وقد تواصل العمل بهذا القانون إلى غاية سنة 1944، وقد اهتم به العديد من الدارسين والمؤرخين الفرنسيين في=

السكان من أدنى الدرجات والمراتب الاجتماعية بالمجتمع الجزائري خلال المرحلة الاستعمارية.[1]

وفي ظل الواقع العنصري المسلط على الجزائريين من لدن السلطات الفرنسية خلال المرحلة الاستيطانية الطويلة، والمرفقة بالوعود والمناورات السياسية والاقتصادية الكاذبة التي انتهجتها الإدارة الكولونيالية بالجزائر، في أشكال وألوان مختلفة من المشاريع الوهمية والإصلاحات الاجتماعية الموجهة لصالح الجزائريين، فقد قرر الوطنيون الجزائريون وضع حد لكل المراوغات والتلاعبات التي ما فتئت تنظمها الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، والتي راح ضحيةً لها الملايين من الجزائريين الآملين في التوصل إلى حل سلمي ونهائي للقضية الجزائرية، وفقا لما تمليه الطرق والوسائل القانونية والمبادئ الإنسانية السلمية.[2]

وفي ظل الأوضاع المتدهورة التي عرفها المجتمع الجزائري خلال الحقبة الاستعمارية 1830-1962، والتي شملت كافة مجالاته: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية...، فقد قرر نشطاء المنظمة الخاصة اتخاذ القرار بالإعلان عن العمل المسلح كخيار نهائي للقضاء على النظام الاستعماري، ومن أجل تجسيد الأهداف والآمال التحررية المسطرة، من قبل النخبة الوطنية منذ فترة زمنية طويلة، وذلك لربط الماضي بالمستقبل وما قبل الثورة بما بعدها،...في خطوة لأخذ زمام المبادرة الثورية

=قولهم أنه: "**هو قانون فرنسي سن من أجل مراقبة كل نشاطات حياة المسلمين بصورة واسعة، مع اخضاعهم للطاعة الصارمة**"؛ ينظر. عثمان زقب: **السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1914(دراسة في الأساليب الإدارية)**، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر -باتنة، الجزائر، 2015/2014، ص 180.

1- يحي بوعزيز: **الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه**، ط. خ، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص12.

2- محمد الطيب العلوي: **مظاهر المقاومة الجزائرية 1830-1954**، ط3، د. د. ن، الجزائر، د.ت، ص21.

العسكرية، ونقل ملف الوطنية الجزائرية من مستوى الجدال والنقاش السياسي إلى ميدان الكفاح المسلح،...وهو الذي سيحسم وبشكل نهائي مصير ومستقبل البلاد، كما يسعى للقضاء على النظام الاستعماري بصفة نهائية.[1]

وفي هذا التوجه المعلن، رد واضح وصريح على دعاة القطيعة الثورية مع النضالات التحررية السياسية القديمة، والتي افترى منتسبوها أن الثورة التحريرية بإعلانها للكفاح المسلح كخيار راديكالي ضد النظام الاستعماري الفرنسي، إنما هو في الحقيقة قطيعة واضحة مع النضالات السياسية السابقة التي قادتها النخبة الوطنية بواسطة الأحزاب والتيارات السياسية التي عرفتها الساحة الوطنية، وهو ما فندته المواثيق الثورية المختلفة التي أكدت استمرارية الجهود التحررية والنضالية، التي أثبتت التطور التاريخي الحاصل في أشكال وأنماط المطلبية التحررية للشعب الجزائري، عبر المراحل الآتية: "المقاومة الشعبية"، "المقاومة السياسية"، "المقاومة المسلحة"، وكلها أشكال للمطالب الوطنية الخالصة من أجل تحقيق غاية الحرية والاستقلال واقعاً ملموسا لعموم الأهالي الجزائريين، وهو ما عبر عنه البيان بنص صريح، جاء فيه: «إن حركتنا موجهة فقط ضد الاستعمار، الذي هو العدو الوحيد الأعمى، والذي رفض أمام وسائل الكفاح السلمية أن يمنح أدنى حرية...».[2]

كما تجدر الإشارة هنا، أنه وفي ظل الأوضاع السائدة لم يبق من خيار لدى الجزائريين وعلى رأسهم نشطاء المنظمة الخاصة إلا إقرار العمل المسلح كوسيلة لمجابهة الواقع الاستعماري، والقضاء على النظام الجائر المسلط على الجزائريين منذ ما يزيد عن

1- يوسف قاسمي: قراءة فكرية وسياسية في بيان أول نوفمبر 1954م، **مداخلة بالملتقى الدولي الثورة التحريرية الجزائرية (دراسة قانونية وسياسية)**، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2012، ص10.

2- وزارة الإعلام والثقافة: **النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني (1954-1962)**، الجزائر، 1979، ص08.

القرن وربع القرن، وهو ما ركزت عليه أغلب النصوص الثورية والأبحاث التاريخية المعاصرة لهذه الأحداث، ولا أدل على ذلك مما ورد في تفسير منطقي من الدكتور "سليمان الشيخ" في قوله: «لقد صور لنا بيان أول نوفمبر 1954، الحالة الهابطة للحركة الوطنية، وهي تفقد كل شيء، وتدخل مرحلة اليأس التام عشية اندلاع الثورة...، وهكذا أصبح العنف الثوري هو الأمل الوحيد، لانتزاع الحق وتحقيق النصر، وهو مقرون بضرورة اجتماعية وحياتية، ومشروعية وطنية وإنسانية في نظر المستعمر، ضمن كلية منسجمة ولازمة ومبررة بين الوسيلة والغاية».[1]

وفي المقابل نجد أن قادة "جبهة.ت.و" لم يسارعوا إلى إغلاق أبواب الأمل في إيجاد مخرج سلمي ومشرف للقضية الوطنية، والسعي إلى فض النزاع القائم مع إدارة الاحتلال بالطرق السلمية والشرعية، وهو ما ركزت لتحقيقه الطليعة الثورية ليكون حلاً توافقياً بين الطرفين المتنازعين (الفرنسي والجزائري)، أين تجلت المبادئ الفكرية والقيم الوطنية، كعناصر أساسية ضمن أدبيات ونصوص الحركة الوطنية والثورية، وعليه فإن المبادئ والأسس الواردة ضمن بيان أول نوفمبر 1954 قد جمعت بين مبادئ الكفاح المسلح ومبادئ الثورة الإنسانية والأخلاقية التي تندرج في صميم تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف.[2]

1- سـليمان الشـيخ: **الجزائر تحمل السـلاح أو زمن اليقين**، تر: محمد حافظ الجمالي، دار القصـبة، الجزائر، 2003، ص267؛ ينظر أيضـا. خالد عبد الوهاب: الأبعاد الفكرية والإنسـانية في نصـوص الثورة الجزائرية-بيان أول نوفمبر 1954 أنموذجاً-، **مجلة دراسـات إنسـانية**، م04، ع09، جامعة قسـنطينة 02، الجزائر، د.ت، ص 30.

2- محمد مجاود: المجالات الإنسـانية في الثورة الجزائرية، **مداخلة في ملتقى الأبعاد الحضـارية للثورة التحريرية الجزائرية**، دار الغرب للنشر، جامعة الجيلالي اليابس-سيدي بلعباس، الجزائر، جوان 2003، ص17.

وعليه فقد سعى ميثاق مؤتمر الصومام 20 أوت 1956[1] إلى تجسيد هذه الغاية في واقع الجزائريين ويومياتهم، وهو ما أكده الميثاق دون أن يهمل أو يهمش بالمقابل آفاق الحلول السلمية والقانونية للقضية الجزائرية، واسترداد الحرية المسلوبة قهراً وعدواناً من المدنيين الجزائريين، وحول الهدف التحرري المسطر فقد ذكر ميثاق مؤتمر الصومام ما يلي: «إن مهمة الثورة التحريرية تاريخية، وهي تسعى إلى القضاء بصفة نهائية على النظام الاستعماري، الذي وقف حائلا بين كافة السبل الممكنة لإرساء السلم والرقي في هذا البلد».[2]

وبناء على الثبات الوارد في المطلب الحُرّياتي بالنسبة لعامة الجزائريين عبر مختلف المواثيق والنصوص الثورية، التي اعتبرت غاية تجسيد واقع الحرية المطلب (القديم- الجديد) بالنسبة لعامة الجزائريين والجزائريات، فالحرية كانت مطلباً أساسيا في بيان الفاتح نوفمبر 1954، كما أنها لازالت المطلب الرئيس بعد مرور ما يقارب السنتين كاملتين من عمر الكفاح المسلح ضد الاستعمار الفرنسي على الأرض الجزائرية، وهو ما عبر عنه ميثاق مؤتمر الصومام في القول: «تحارب الجزائر منذ عامين ببطولة وبأس شديد في سبيل الاستقلال الوطني»[3]، وبناء عليه فالاستمرارية والديمومة النضالية للجزائريين في ما يخص مطلب الحرية والاستقلال كقيمتين إنسانيتين، وعدم قبول الجزائريين بأنصاف الحلول التي تقدم بها عديد الساسة والعسكريين الفرنسيين في أشكال

1- يذهب الكثير من المؤرخين إلى أن أشـــغال مؤتمر الصـــومام المنعقد بقرية إيفري أوزلاقن جنوب ولاية بجاية حاليا، قد دام حوالي 10 أيام كاملة وهي الممتدة من 14 إلى 23 أوت 1956، وذلك للنظر في الأوضـــاع الغير مســتقرة التي تشــهدها مســيرة الثورة التحريرية، كمشــكلة القيادة والتنظيم وضــبابية البرامج والأهداف...وغيرها من المســائل والقضــايا الأخرى ذات الأهمية البالغة في المســيرة التحررية لهذه الثورة؛ ينظر. عبد الله مقلاتي: **مواثيق ووثائق الثورة الجزائرية (دراسة وتحليل)**، ج10، دار شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص117.

2- وزارة الإعلام والثقافة: ميثاق مؤتمر الصومام 1956، **المصدر السابق**، ص 27.

3- ميثاق مؤتمر الصومام 1956، **المصدر نفسه**، ص 13.

مختلفة من المشاريع الاقتصادية والإصلاحية، إنما هي في الحقيقة رد صريح إزاء الدعاية الاستعمارية الفرنسية التي حاولت تصنيف الكفاح الجزائري ونضالات أبنائه من الوطنيين، ضمن خانة الأعمال المعزولة والشغب المعلن من قبل الفقراء والمتضررين من جراء السياسة الفرنسية.

ومن دون شك بأن تحقيق غاية الحرية بالنسبة لعموم الجزائريين، لم يكن بالهدف السهل ولا ميسور المنال، إذ اتحدت لتجسيده جميع القوى والطاقات الوطنية السليمة التي بذلت كافة جهودها من أجل تعبئة وتجنيد الجماهير الشعبية خدمة للقضية الوطنية الجزائرية ونصرة لكفاحها التحرري ضمن أشكال وأنماط مختلفة من الكفاح المعلن ضد الاستعمار الفرنسي[1]، وهو ما عبر عنه الميثاق الثاني للثورة التحريرية، بصورة واضحة وصريحة ضمن النص الرئيسي للميثاق الخاص بالمؤتمر في القول: «...فمن الأمور التي لا ينكرها أحد أن نشاط جيش التحرير الوطني قد قلب الجو السياسي في الجزائر...، كما كون اتحاداً روحياً وسياسياً بين جميع الجزائريين، فحصل ذلك الإجماع الوطني الذي يغذي الكفاح المسلح ويجعل انتصار الحرية حتماً لابد منه»[2]، وهو ما يوضح الجهود الثورية المبذولة من لدن قادة الثورة التحريرية من أجل القضاء على النظام الاستعماري وتحقيق مطلب الحرية والاستقلال للجزائريين.

وهنا تجب الإشارة، إلى أن جميع هذه العروض والجهود التحريرية المقترحة من لدن النخبة الوطنية الجزائرية، لم تكن لتتحقق على أرض الواقع لولا التسهيلات والتنظيم المحكم الذي تميز به قادة "جبهة.ت.و" من خلال الشروط التي أدرجها هؤلاء ضمن المواثيق الأساسية للثورة التحريرية، أين لم يهمل هؤلاء المناضلون الجزائريون جميع

1- محمد العربي الزبيري: **كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962**، م. و. ب. ح. و. ث. أ. ن 54، الجزائر، 2007، ص59.

2- ميثاق مؤتمر الصومام 1956، **المصدر السابق**، ص16.

الأسباب والفرص الممكنة والمساعدة، لأجل التوصل إلى الحل الأمثل للقضية الجزائرية وفقاً للطرق السلمية والقانونية، وذلك ما سطرته "جبهة.ت.و" ضمن شروطها الأساسية لقبول الجلوس إلى طاولة المفاوضات الفرنسية- الجزائرية، والتي حصرتها في الشروط الآتي ذكرها:

- الاعتراف بالأمة الجزائرية أمةً واحدةً لا تتجزأ.
- الاعتراف بالاستقلال التام والكامل للدولة الجزائرية، مع الإقرار بالسيادة التامة على مؤسسات الدولة الجزائرية، وفي جميع المجالات السيادية لها مثل: (الدفاع، الدبلوماسية، الإفراج عن الأسرى والمعتقلين...).[1]
- الاعتراف بجبهة التحرير الوطني ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الجزائري.[2]

وعليه يمكننا القول أن كل من ميثاق أول نوفمبر وميثاق مؤتمر الصومام قد أكدا بأن العمل المسلح هو الوسيلة الأساسية لاسترداد الحرية المسلوبة من الاحتلال الفرنسي، غير أن هذين الميثاقين لم يهملا بالمقابل الفرص الممكنة للحلول السلمية مع النظام الاستعماري في حال توفرت النية الصادقة لهذا الشكل من الحلول الإنسانية للقضايا والنزاعات الحربية.

وهنا تجدر الإشارة كذلك، أن هذا المطلب الحرياتي المعلن صراحة من قبل المناضلين الجزائريين قد ظل مطلباً ثابتاً وقائماً، ضمن جميع المواثيق والنصوص الثورية الصادرة خلال المرحلة الثورية التحررية الجزائرية، بداية ببيان الفاتح نوفمبر 1954 ووصولا إلى ميثاق مؤتمر طرابلس 1962، وكل هذه المواثيق الثورية السابقة قد أقرت نصوصها أن الهدف الأساسي من هذا الكفاح المسلح المعلن ضد الوجود الاستعماري

1- سفيان لوصيف: **المرجع السابق**، ص21.

2- فتح الدين بن أزواو: **إيديولوجية الثورة الجزائرية**، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2000-2001، ص 78.

الغاشم على الأرض الجزائرية، إنما هو في الحقيقة كفاح من أجل استرداد الحرية المسلوبة بالقهر والعدوان في حق هذا الشعب الجزائري المسلم، ومن بين الأفكار التي أكدت الطرح التحرري الوارد في ميثاق مؤتمر طرابلس1962، نذكر ما ورد في نص الميثاق السالف الذكر حول مطلب الحرية بالقول: «...وإن نتيجة اتفاق تم في إيفيان بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وفرنسا، وبمقتضى هذا الاتفاق يتحقق استقلال الجزائر على أساس احترام وحدتنا الترابية، وطبق إجراء تم ضبطه بين الطرفين...».[1]

وفي هذا الإطار، فلا أدل من اعتبار حدث الـ19 مارس 1962، التاريخ الفعلي لوقف إطلاق النار بين الطرفين الفرنسي والجزائري، وتحقيق السلم المؤقت في الجزائر بعد سنوات من الكفاح المسلح كأحد الإنجازات التاريخية، التي تعبر وبوضوح عن التجسيد العملي لمطلب وغاية الحرية المنشودة من قبل الجزائريين منذ عقود طويلة من الزمن، وعليه فهذا التاريخ هو بالنسبة للجزائريين تاريخ معلمي ومرجعي إبان مسيرتهم التحررية، باعتباره يفصل بين مرحلتين هامتين إحداهما مرحلة للحرب الإبادية والأخرى للسلم المنتظر، وذلك أيضاً حسب ما ورد بالقول: «وفي 19 مارس 1962 أعلن إيقاف القتال، فوضع بهذا حداً لحرب إبادية طويلة غذتها الرأسمالية الفرنسية ضد الشعب الجزائري...».[2]

وهو ذات الرأي، الذي ذهب إليه المناضل والرئيس الثاني لـ "ح.م.ج.ج" السيد "بن يوسف بن خدة" ، في إشارة منه إلى أهمية الإنجاز التاريخي المحقق بعد المفاوضات التاريخية مع الفرنسيين، في إطار ما عرف بـ"اتفاقيات إيفيان" وهي الاتفاقيات التي كللت بها المسيرة الكفاحية للشعب الجزائري ونتج عنها تحقيق الاستقلال واسترداد الحرية المسلوبة، مع وضع حد نهائي لفترة استعمارية واستغلالية فرنسية دامت لما يزيد عن

1- وزارة الإعلام والثقافة: ميثاق مؤتمر طرابلس 1962، **المصدر السابق**، ص13.

2- ميثاق مؤتمر طرابلس 1962، **المصدر السابق**، ص 57.

132 عاماً من السيطرة والتسلط إزاء الساكنة الأصليين في هذه البلاد وهو ما وضحه المناضل في قوله: «إن تطبيق الاتفاقيات الذي شرع فيه في 19 مارس 1962(تاريخ وقف إطلاق النار)، قد وضع حداً لحرب بين الجزائر وفرنسا، دامت سبع سنوات ونصف وفتحت طريق الاستقلال والسيادة الوطنية...».[1]

وذلك هو نفس التوجه، الذي ذهب إليه ميثاق مؤتمر طرابلس فيما تعلق بعظمة الإنجاز المحصل من قبل المناضلين الجزائريين بعد اتفاقيات إيفيان المنعقدة أطوارها بين 07 و18 مارس 1962[2]، وهو الحدث الذي اعتبره الكثير من الجزائريين بالنظر إلى طول المرحلة الاستعمارية 1830-1962، إنجازاً تاريخياً لا يضاهى في مثله أي نظير لذلك، وهو الإنجاز الذي أشار إليه ميثاق "مؤتمر طرابلس 1962" بالقول: «إن اتفاقيات إيفيان تعد بالنسبة للشعب الجزائري انتصارا سياسيا كبيرا، وذلك بوضعه حدا فاصلا لمرحلتين متباينتين من حيث القضاء على النظام الاستعماري والهيمنة الأجنبية التي دامت أكثر من قرن من الزمن».[3]

وفي ذات السياق، والمتعلق بالشروط المتفق عليها في هذه الاتفاقيات المفصلية بين الطرفين الفرنسي والجزائري، والتي بناء عليها تمكنت الجزائر من تحقيق غاية وقيمة الحرية المستهدفة من قبل الجزائريين في المواثيق الأساسية للثورة التحريرية، ومن بين الشروط الواردة في هذه الاتفاقيات نذكر:

- وقف إطلاق النار في كامل التراب الجزائري بداية من منتصف تاريخ: 19 مارس 1962.

1- بن يوسف بن خدة: **نهاية حرب التحرير في الجزائر-اتفاقيات إيفيان**، تر: لحسن زغدار، محل العين جبايلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ت، ص11.

2- موريس فايس: **مفاوضات إيفيان في أرشيف الدبلوماسية الفرنسية ... نحو السلم في الجزائر**، تر: صادق سلام، دار عالم الأفكار، الجزائر، 2013، ص480.

3- ميثاق مؤتمر طرابلس 1962، **المصدر السابق**، ص58.

- الاعتراف باستقلال الجزائر وسيادتها الكاملة على أراضيها مع ضمان وحدة ترابها.
- تأجير قاعدة المرسى الكبير بوهران للسلطات الفرنسية لمدة 15 سنة، وكذا مطارات عنابة، بوفاريك، بشار، رقان لمدة خمس سنوات.
- ضمان امتيازات الشركات الفرنسية في استغلال المناجم والمحروقات.
- حق المستوطنين في الاختيار بين الجنسية الجزائرية أو الفرنسية، مع إعطاء ضمانات على أملاكهم وأموالهم المحصل عليها بطرق شرعية في الجزائر.
- إقامة علاقات من التعاون بين الجزائر وفرنسا، في جميع الميادين المتضررة مثل: المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية...الخ.
- تحديد مدة المرحلة الانتقالية بأربعة أشهر كاملة، يتم خلالها التمهيد لإجراء الاستفتاء حول تقرير المصير.
- إنشاء لجنة تنفيذية مشتركة من أجل تسيير المرحلة الانتقالية.
- إجراء عملية الاستفتاء حول تقرير المصير، مباشرة عقب الفترة الانتقالية وتشرف على العملية لجان جزائرية–فرنسية مشتركة، وتكون صيغة الاستفتاء بـ: "نعم" أو "لا" للاستقلال.
- إطلاق سراح جميع المساجين السياسيين خلال مدة قدرها 20 يوما من اتفاقية وقف إطلاق النار.
- انسحاب الجيش الفرنسي من الجزائر مباشرةً بعد إجراء الاستفتاء الخاص بتقرير المصير.

– تشرف على التحضير لهذه الانتخابات الخاصة بتقرير المصير "هـ.ت.م" التي تتشكل من 09 أعضاء مسلمين و03 أعضاء أوربيين، وتظل هذه الهيئة المسؤولة عن الأمور السلطوية إلى غاية إجراء الانتخابات المتعلقة بتقرير المصير.[1]

وفي هذا الصدد، نجد أن الدراسات التاريخية قد أشارت كذلك، بأن الشعب الجزائري كان مدركاً تمام الإدراك بعظمة هذا الإنجاز التاريخي المحقق ضد آلة البطش الاستعمارية لما يزيد عن 132 عاماً من السيطرة والمصادرة المستمرة للممتلكات والحريات العامة والخاصة، وهو الإنجاز المتعلق باسترداد الحرية المسلوبة من عموم المدنيين الجزائريين، بالرغم من النقائص والثغرات التي سجلها بعض الدارسين بشأن هذه الاتفاقيات وما تعلق بها من معطيات وظروف، وحول الوعي الثوري والتحرري الذي تميز به الجزائريون في هذه المرحلة الحساسة من ختام المرحلة التحررية الجزائرية، والتي كادت أن تؤدي إلى نشوب حرب أهلية بين الإخوة الأشقاء من السياسيين والعسكريين، لولا إدراك من أبناء هذا الشعب بعظمة الإنجاز المحقق خلال هذه المرحلة الطويلة، وهو ما وضح تفاصيله المؤرخ "محمد العربي الزبيري" في القول: «في سنة 1962؛ وعندما وقعت الأزمة الداخلية، والتي كانت تحمل في طياتها بذور الحرب الأهلية، وقف الشعب الجزائري موقفا حكيماً، ما كان ليكون لولا نجاح جبهة التحرير الوطني في نشر الوعي السياسي داخل صفوفه...».[2]

ومما سبق ذكره، نستنتج أن ميثاق مؤتمر طرابلس 1962، وكغيره من المواثيق الثورية الأخرى قد أقر ضمن بنود ميثاقه ضرورة تحقيق وتجسيد مطلب الحرية كمطلب رئيس بالنسبة لعموم الجزائريين منذ اندلاع الثورة التحريرية في الفاتح نوفمبر 1954 والى غاية تاريخ وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962، وهو ما تجلى في الإشادة

1– بن يوسف بن خدة: **المصدر السابق**، ص88.

2– محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر...، **المرجع السابق**، ص245.

والتثمين الذي حظي به قرار وقف إطلاق النار وإقرار الطرفين بنهاية الواقع الحربي الذي دام لما يزيد عن 132 عاما من النضال المستمر للوطنيين الجزائريين ليكلل بتحقيق الحرية المسلوبة من هؤلاء بعد المفاوضات التاريخية بين الطرفين الجزائري والفرنسي وهي المعروفة بـ: (اتفاقيات إيفيان).

المبحث الثاني: قيمة السلم في مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية

منذ اللحظات الأولى للإعلان عن انطلاق شرارة أحداث الثورة التحريرية الجزائرية في الفاتح نوفمبر 1954، وما واكب هذه الأحداث من تطورات هامة على المستويات الداخلية والخارجية، وأعمال عسكرية ضد المصالح الاستراتيجية الفرنسية بالجزائر، والدعاية الاستعمارية الفرنسية تحاول جاهدة وبتوظيف لكل وسائلها وإمكانياتها الإعلامية والدعائية المتاحة[1]، من أجل طمس وتشويه حقيقة الثورة التحريرية الجزائرية، التي تهدف لأجل استرداد الحرية المسلوبة بالقهر والعدوان من المدنيين الجزائريين من لدن الآلة الاستعمارية الفرنسية، وذلك عبر الوسائط الشرعية والوسائل المختلفة للكفاح المسلح ضد الاستعمار الفرنسي، وهو الكفاح الذي اشتركت وتماثلت في الاعتماد عليه العديد من الثورات والحركات التحررية الناشئة في أنحاء العالم المضطهد من قبل القوى الاستعمارية

1- من بين ما أطلق الفرنسيون على الأعمال العسكرية التي قام بها جنود جيش التحرير الوطني ضد المصالح الفرنسية بالجزائر، نذكر مصطلحات: "**الخارجون عن القانون**" أي الجزائريين الذين خرجوا عن الإطار العام للقانون الفرنسي الشامل، أو مصطلح" **الفلاقة**" الذي يعود بجذوره إلى فترة المقاومة التونسية ضد الاستعمار الفرنسي أين أطلق هذا الأخير على الفدائيين التونسيين، والمفردة مشتقة من الفعل الثلاثي" فلق، يفلق، فلقاً" أي أن المجاهدين التونسيين أو الجزائريين كانوا "يفلقون" الرؤوس أي يقسمونها إلى قسمين أو شطرين وهو كناية عن العنف والقسوة في معاملة الآخر، وهو اصطلاح مردُودُ تاريخيا على اعتبار أن الجهاد الجزائري كان من أجل قضية عادلة وإنسانية تسعى لاسترداد الحرية المسلوبة من الغزاة الفرنسيين؛ ينظر. عبد المالك مرتاض: **دليل مصطلحات الثورة الجزائرية 1954-1962**، م.و.د.ب.ح.و.ث.أ.ن.54، الجزائر، د.ت، ص-ص 46-65.

الحديثة[1]، ومن أجل الوقوف على حقيقة ترجيح قيمة السلم، كهدف وغاية إنسانية ضمن مواثيق وممارسات الثورة التحريرية الجزائرية، فتجدر بنا الإشارة إلى روح السلم التي تركتها الوثيقتان الإنسانيتان العالميتان الشهيرتان "إعلان حقوق الإنسان" و"مبادئ الثورة الفرنسية الشهيرة 1789"، والبصمات التي ظهرت لهتين الوثيقتين ضمن أدبيات ونصوص الحركة الوطنية الجزائرية وأحزابها السياسية أولا، ثم من خلال الأدبيات والمواثيق الثورية والتي يعد بيان الفاتح نوفمبر 1954 أبرز وأهم هذه الأدبيات على الإطلاق، كما أن لهذه النصوص الثورية علاقة وطيدة مع النصوص الإنسانية العالمية، وهو ما وضحته المبادئ الإنسانية التي حملتها العديد من مواثيق الثورة التحريرية وعلاقتها الوطيدة مع أغلب المواثيق الإنسانية الدولية التي تهدف إلى حماية الحقوق الأساسية للإنسان وحفظها من الزوال.[2]

وبالرغم من النهج الأدبي والممارساتي الإنساني، الذي سلكته الثورة التحريرية الجزائرية في تعاملها مع الأطراف الفرنسية عسكرية كانت أو مدنية، إلا أن هذه الأخيرة لم تسلم أبداً من سهام التشويه والتزييف التي ما فتئت توجهها لها الدعاية الاستعمارية الفرنسية، وهي التي حاولت جعل هذه الثورة التحريرية في صورة للحرب العنصرية والدينية العقائدية، وذلك ما تصدى له الكثير من العارفين بخفايا الخطط والنوايا الجهنمية للدعاية الاستعمارية الفرنسية إزاء الثورة الجزائرية، وهو ما وضحت حقيقته وأهدافه المناضل العديد من الدارسين الذين وضحوا وبرهنوا بأن الثورة التحريرية الجزائرية ليست ولم تكن يوماً حرباً عنصرية أو حرباً دينية، بل إن الكفاح المسلح من طرف الجزائريين ما هو إلا

1- رابح لونيســـي: **دراســـات حول إيديولوجية وتاريخ الثورة الجزائرية**، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2012، ص113.

2- بشير بن مالك: قراءة في بيان أول نوفمبر 1954 (تمهيد وتقسيم)، **مداخلة بالملتقى الدولي الثورة التحريرية الجزائرية (دراسة قانونية وسياسية)**، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2012، ص33.

وسيلة ضرورية لتحقيق غاية الحرية والاستقلال، وذلك لن يتأتى إلا بالمواجهة المصيرية وفقاً لخيار الثورة التحريرية المسلحة من لدن الشعب الجزائري الذي يكافح ببسالة من أجل تقرير مصيره، والنجاة من مخالب العدو الفرنسي الذي أنكر عليه كامل الوجود من على هذه الأرض، وسلط عليه كل أنواع القمع والتحقير والطغيان، وعليه فإن هذه الحرب الاستعمارية المعلنة من طرف الفرنسيين، كانت قد فرضت على الجزائريين عنوةً ولم تكن هدفا في حد ذاته بالنسبة لهم.[1]

ومع تسارع وتيرة الأحداث العسكرية والتطورات السياسية للثورة التحريرية الجزائرية، وانتشار أنبائها إقليميا ودولياً، فقد أضحت مسألة السلمية وتوظيفها في الوسيلة والهدف أحد أهم الأولويات ضمن أجندة وحسابات قادة "جبهة.ت.و"، وهو ما تم التركيز عليه وبقوة في الأدبيات والنصوص الثورية المستقبلية بالشرح والتعديل، بهدف إسماع وإيصال صوت الشعب الجزائري نحو أفاق أوسع على الصعيد الدولي، سيما بعد أن وضح بيان الثورة التحريرية في بداية الإعلان عن العمل المسلح أن القضاء على النظام الاستعماري القائم في البلاد، سيكون حتماً دون المساس بالحريات الشخصية أو الجماعية للأوربيين، أو حتى بالممتلكات الخاصة بالمستوطنين ولاسيما أملاك المدنيين الفرنسيين، وهو ما وضح البيان نصه بالقول: «إن هدفنا هو القضاء على الاستعمار الذي هو العدو الوحيد الأعمى...».[2]

وإضافة إلى ذلك فإننا نجد أن الثورة التحريرية الجزائرية، قد أعلنت عن مشاريعها الإنسانية الموجهة للفرنسيين من أجل التوصل إلى حل سلمي للقضية الوطنية الجزائرية وفقاً لما تمليه الطرق الشرعية والقانونية في أول مواثيقها، والخطوة إنما هي عبارة عن مبادرة استباقية من أجل الرد على الأطروحات الدعائية للسلطات الاستعمارية الفرنسية،

1- خالد عبد الوهاب: **المرجع السابق**، ص 42.

2- وزارة الإعلام والثقافة: بيان أول نوفمبر 1954، **المصدر السابق**، ص08.

التي ستحاول من دون شك التمكين للصورة النمطية السلبية عن واقع الأساليب التحررية المنتهجة من قبل الجزائريين، وجعل هؤلاء المجاهدين الجزائريين في صورة العصابات واللصوص المناهضين لكافة المشاريع المقترحة من لدن السلطات القائمة لأجل الوصول إلى حل لهذه القضية، وفقاً لما تمليه القوانين الدولية والأعراف الإنسانية، وهو ما تضمنه نص البيان في القول: «وتحاشياً للتأويلات الخاطئة وللتدليل على رغبتنا الحقيقية في السلم، وتحديدا للخسائر البشرية وإراقة الدماء، فقد أعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمناقشة، إذا كانت هذه السلطات تحذوها النية الطيبة، وتعترف نهائيا للشعوب التي تستعمرها بحقها في تقرير مصيرها بنفسها».[1]

وفي ذات السياق، والمتعلق بجهود البحث عن أفق الحلول السلمية للقضية الجزائرية في أول ميثاق للثورة التحريرية الجزائرية، فقد بذل قادة هذه الثورة جهوداً جبارة من أجل التعريف بالقضية وإعطائها صبغة قانونية وعالمية، تتلاءم والقوانين الدولية السائدة خلال المرحلة المذكورة، وهذا في اتجاهات عديدة ومختلفة، منها ما هو على المستوى الثنائي الفرنسي- الجزائري، ومنها ما هو على المستوى العالمي أي في اتجاه هيئة الأمم المتحدة، أين كانت مطالبة "جبهة.ت.و" لهذه الهيئة الأممية بضرورة تحمل مسؤولياتها كاملة إزاء التجاوزات اللاإنسانية الفرنسية ضد المدنيين الجزائريين، والموقف الإنساني للثورة التحريرية الجزائرية من هذه الممارسات، وذلك ما فسره الدكتور "عامر رخيلة" بالاتجاه السلمي المعلن عنه في البيان الرسمي لهذه الثورة، في تأكيده بأن الاتجاه السلمي في مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية كان واضحا ومعلنا عنه منذ البداية، ولا أدل على ذلك من مخاطبة بيان الفاتح نوفمبر 1954، السلطات الاستعمارية الفرنسية والأمم المتحدة بطرق سلمية وقانونية، حيث عرض على الأولى اقتراحات للمناقشة والتفاوض،

1- بيان أول نوفمبر 1954، **المصدر السابق**، ص-ص 09-10.

ثم دعا الثانية إلى تحمل كامل مسؤوليتها في ما يخص معاملة القضية الجزائرية كواحدة من القضايا التحررية السائدة في العالم وفقاً لما تضمنته نصوص في ميثاق الأمم المتحدة.[1]

وكغيره من المواثيق الثورية الأخرى التي حفلت بها المسيرة التحريرية للثورة الجزائرية، فقد آثر ميثاق مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، الاقتداء بأول مواثيق هذه الثورة التحررية أي (بيان أول نوفمبر 1954)، وخاصة في ما تعلق بالاتجاهات والمسارات الثورية الرئيسية، التي عبرت وبوضوح عن المبادئ والغايات الإنسانية التي استهدفتها الثورة الجزائرية مثل الحرية والسلم والأمن...، وغيرها من القيم والمبادئ الإنسانية والحضارية التي تميزت بها بعض الثورات في العالم ومن بينها الثورة الجزائرية فبالرغم من إقرار الكفاح المسلح كخيار استراتيجي وحتمي لمجابهة الواقع الاستعماري الفرنسي القائم على القمع والاستبداد، فإن خيار السلم وتجسيده في أرض الواقع بالنسبة للمناضلين الجزائريين، كان واحداً من بين الأولويات الإنسانية الأساسية بالنسبة لهذه الثورة، ولا أدل على ذلك من إقرار قيمة السلم كغاية من لدن المجاهدين الجزائريين[2]، من حضورها اللافت في جميع مواثيق الثورة التحريرية من بدايتها إلى نهايتها، فكما كان الإقرار بمبدأ السلم جليا في بيان الفاتح نوفمبر 1954، فإنه كان كذلك أولوية ضمن ميثاق مؤتمر الصومام الذي تبنى غاية السلم في حال توفر شروطها والظروف اللازمة لتحقيقها.

1- عامر رخيلة: البعد الإنساني في الثورة الجزائرية، **مجلة المصادر**، ع07، م.و.ب.ح.و.ث.أ.ن.54، الجزائر، 2002، ص45.

2- لصر الدين لعوج: الثورة الجزائرية 1954-1962 رائدة للتعايش المشترك، **مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية**، م10، ع 01، جامعة معسكر -الجزائر، جوان 2019، ص 173.

وفي ذات السياق، المتعلق بإقرار السلم كأحد المبادئ الرئيسية التي تم الإقرار بها في مجمل مواثيق الثورة الجزائرية بما في ذلك ميثاق مؤتمر الصومام 1956، فقد وضح لنا هذا الميثاق التوجه السلمي لهذه الثورة في نص جاء فيه بصريح العبارة: «...إن للثورة الجزائرية مهمة تاريخية هي القضاء بصفة نهائية لا رجعة فيها على النظام الاستعماري البغيض الذي يحول دون الرقي والسلم...، وأهداف الحرب هي نهاية الحرب التي منها يبدأ تحقيق أهداف السلم...أهداف الحرب هي الحالة التي نوصل إليها العدو لنحمله على قبول أهدافنا السلمية ».[1]

وهنا تجدر الإشارة إلى أن خيار وأولوية السلم المقترح من قبل قادة "جبهة.ت.و" في نص ميثاق الصومام 1956، إنما هو في الحقيقة بحث جاد عن طريق مختصر لأجل الوصول بالمشكلة الفرنسية- الجزائرية إلى حل قانوني وفق الطرق والوسائل السلمية والقانونية في الهيئات الدولية والأممية لهذه القضية[2]، وهو ما صنفه الكثير من الدارسين بالاستنباط الحقيقي لتعاليم وضوابط الشريعة الإسلامية لمنتسبيها من المسلمين، هذه الأخيرة التي فضلت وآثرت توظيف البدائل والحلول السلمية لكافة القضايا والمسائل النزاعية التي يشهدها المسلمون الكفار مع الكفار خلال الحروب الناشبة بينهم، لقوله تعالى:﴿ **وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ** ﴾[3] وفي اقتداء واضح من المجاهدين الجزائريين بالصحابة في معركة بدر التي خاضوها وهم صيام أو حتى في غيرها من الممارسات الشرعية الأخرى، ولا أدل على ذلك مما قال "مفدي زكريا" في أبياته الشعرية الخالدة:

1- ميثاق مؤتمر الصومام 1956، **المصدر السابق**، ص27.

2- عمر بوضربة: **النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (1958-1960م)**، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2012، ص 137.

3- سورة الأنفال: الآية رقم 61.

نُوفُمْبَرُ غَيّرتَ مَجْرى الحياةِ ∴ وكُنْتَ نوفمبر مَطْلَعَ فجرٍ.

وذكّرتنا في الجزائر بـــدْراً ∴ فَقُمنَا نُضَاهِي صَحَابةَ بَدْرٍ.[1]

وهو نفس الطرح الذي ميز أغلب النصوص والمواثيق الثورية وكذا بالنسبة لممارساتها، من خلال ما أظهرته هذه الثورة التحريرية من التزام وانضباط في جميع مواثيقها وممارساتها، وهو ما أكده وأعلن عن واقعه المجاهد "محمد الصالح الصديق"، الذي علل وفسر العلاقة والنظرة الجزائرية إزاء الواقع الحربي والاستعماري القائم من طرف السلطات الفرنسية المستبدة في هذه البلاد، كما وضح كيف أن الجزائريين كانوا مجبرين لا مخيرين، في اتخاذ قرارهم بالإعلان عن الشروع في الكفاح المسلح في ظل التعنت الذي أظهره النظام الاستعماري الفرنسي بالجزائر، واستناداً لكون هؤلاء العسكريين الفرنسيين ليسوا بأهل للحوار الإنساني أو السلمي، لاسيما إذا كان المحاور هو مع الطرف الضعيف في هذه المعادلة الحربية أي الطرف الجزائري المسيطر عليه بقوة التسلط العسكري طيلة عقود طويلة، وذلك بالانطلاق من عقدة التفوق العنصري التي تميزت بها الشخصية الأوربية الرافضة لجميع المشاريع والأطروحات التي تجعل من هؤلاء الأوربيين جنسياً مساوياً لباقي الأجناس الأخرى، وخاصة إذا كان هؤلاء من الجزائريين المسلمين، وهو الذي قال أن الشعب الجزائري غير مقتنع ولا راض بحربه ضد الفرنسيين، كما أن هذه الحرب قد فرضت على الجزائريين فرضاً واضطروا إليها اضطراراً، فلو أن فرنسا قد أنصفت هذا الشعب ومنحته حريته، ما كان أبداً ليعلن ثورته عليها، وما كان ليرضى بإراقة قطرة دم واحدة من أرواح الفرنسيين أو الجزائريين على حد سواء.[2]

1- سلمان نصر: **المرجع السابق**، ص 28.

2- محمد الصالح الصديق: **البعد الروحي في ثورة نوفمبر التحريرية**، موفم للنشر، الجزائر، 2014، ص-ص 30-31.

وانطلاقا من طابع السلمية، الذي ميز الإنسان والفرد الجزائري عموماً، أملا منه في الوصول إلى حل سلمي للقضية الجزائرية بالطرق القانونية والوسائل الشرعية، المجمع على شرعية توظيفها خلال الحروب والنزاعات العسكرية المسلحة القائمة بين الدول، وسعياً منها في تحقيق هذا الهدف فقد تقدمت "جبهة.ت.و" في اتجاه السلطات الاستعمارية الفرنسية بالجزائر، بجملة من العروض والمقترحات السلمية، الرامية إلى وقف العمل المسلح والبحث عن مخارج سلمية للقضية الوطنية الجزائرية، وهو ما عبر عنه الميثاق بنص صريح تضمن ما يلي: «إذا توفرت شروط وقف القتال، فقد أمكن إجراء المفاوضات».[1]

ومن أجل الإحاطة الشاملة بجميع هذه العروض القانونية والشرعية الملزمة لكافة أطرافها، فقد عمدت "جبهة.ت.و" إلى إقرار جملة من الضوابط والشروط التنظيمية، والتي على أساسها تكون المفاوضات الجزائرية–الفرنسية لأجل التوصل إلى حل سلمي للقضية الجزائرية، وفي ظل كل هذه التطورات فقد كان الاتفاق واضحاً حول تفاصيل المفاوضات المزمع إجرائها مع الفرنسيين، من أجل ضمان جدية المشروع وسلمية الوسيلة، وهي الغاية التي استهدفت تحقيقها الثورة التحريرية الجزائرية بناء على التصريحات والحلول المقترحة والتي تقدم بها قادة "جبهة.ت.و" لأجل إيجاد مخرج للأزمة التي تعيشها القضية الوطنية، في ما معناه أن أهداف الحرب الدائرة هي ضرورة التوصل إلى إيجاد مخرج للحرب، والتي منها يبدأ تحقيق السلم، وعليه فإن أهداف الحرب في هذه الوضعية، هي الحالة التي يجب الوصول إليها من أجل حمل العدو الفرنسي على قبول أهداف الثورة السلمية.[2]

1- ميثاق مؤتمر الصومام 1956، **المصدر السابق**، ص29.

2- فتح الدين بن أزواو: **المرجع السابق**، ص78.

وفي ذات السياق أيضا، والمتعلق بالبحث عن المخارج السلمية للقضية الجزائرية؛ فقد وضح أول رئيس لـ "ح.م.ج.ج" حجم المساعي والجهود النضالية المبذولة من قبل قادة الثورة التحريرية للوصول بهذه المجابهة العسكرية إلى حل سلمي وقانوني للقضية الجزائرية[1]، بحيث يكون هذا المقترح محل إجماع من لدن جميع أطراف هذه المعادلة الحربية ويقصد به هنا الطرف الفرنسي، ما ظهرت ملامحه في مقال تاريخي من قبل هذا الأخير في جريدة المجاهد، ورد عنوانه على النحو الآتي: «يد ممدودة إلى السلم بإخلاص»، ومما ورد في هذا المقال هو التأكيد على نزوع "جبهة.ت.و" لأجل إحلال واقع السلم كغاية وقيمة من القيم الإنسانية التي سعت الثورة إلى تجسيدها في واقع ويوميات الجزائريين، وفي نفس المقال فقد ذكر "فرحات عباس" أيضا: «إنه لا يمكن لأحد أن يحملنا نحن مسؤولية استمرار الحرب، إنه لكي تكون هناك إمكانية لوقف القتال والعمل بتقرير المصير، فإنه لابد للحكومة الفرنسية من أن تقبل المحادثات بشأن ضمانات الاقتراع الحر، ولكن الحكومة الفرنسية ما تزال إلى اليوم، ترفض الدخول في هذه المحادثات، ولا تعرض أي ضمان آخر غير ضمان الجيش الفرنسي...».[2]

وكعادتها فقد ظلت الإدارة الاستعمارية تراوغ في مفاوضاتها إلى تقويض السلم والأمن في الجزائر وذلك من مؤتمر الصومام إلى غاية تاريخ وقف إطلاق النار يوم 19 مارس 1962 وصولا إلى مؤتمر طرابلس الذي أكد في نفس السياق وكغيره من المؤتمرات أن مسألة السلم في الجزائر لا تزال قضية أساسية بالنسبة إليهم، سيما في ظل بروز

1- عمر بوضربة: **المرجع السابق**، ص 134.

2- جريدة المجاهد: **يد ممدودة إلى السلم بإخلاص**، ع63، ج03، التاريخ 03/07/ 1960.

مستجدات جديدة، تتعلق بالجرائم الفرنسية المرتكبة ضد الجزائريين منذ الإعلان عن وقف إطلاق النار.[1]

وعليه فقد أدرك المستوطنون الأوربيون المقيمون في الجزائر، منذ هذا التاريخ أن مستقبلهم في هذه البلاد قد أضحى قاب قوسين أو أدنى من نهايته، كما أنهم قد أيقنوا بالمقابل من ذلك أيضا أن جميع ممتلكاتهم ومصالحهم الاقتصادية والاجتماعية...الخ، والمحصل عليها في الجزائر بطرق شتى أغلبها مشبوهة، أصبحت بعد الإعلان عن وقف إطلاق النار ووقف القتال موضعاً للشبهة والتهديد الذي سيلحق بهم حال بقائهم في هذه البلاد، وعليه فقد أعلنت الأقلية الأوربية من المستوطنين الإفصاح عن موقفها الرافض لجميع هذه القرارات، معلنة عن مشروعها الإرهابي الهادف إلى إحلال واقع اللاأمن في البلاد، بإعلانها عن سلسلة غير محددة من التجاوزات والجرائم المعلنة إزاء المدنيين بالجزائر وقد تجلى ذلك في ارتكاب المنظمة لأبشع الجرائم المرتكبة ضد الجزائريين وذلك ضمن إطار تشكيل إرهابي متطرف عرف باسم "منظمة الجيش السري O.A.S".[2]

وفي إشارة إلى الجرائم التي ارتكبت ضد الجزائريين خلال هذه المرحلة، فقد وقفنا على عديد التجاوزات المرتكبة من طرف منظمة الجيش السري O.A.S، ولا أدلّ على ذلك من الأساليب الإرهابية التي انتهجتها هذه المنظمة في الانتقام والقضاء على الجزائريين والجزائريات لنسف كل ما حققته جهود "جبهة.ت.و"، ومن بين الصور والأشكال المختلفة للجرائم التي ارتكبتها هذه المنظمة الإرهابية، فقد بذلت كافة إمكاناتها من أجل تقويض حالة السلم الذي بدأت ملامحه تسود البلاد والعمل بكل الطرق من أجل

1- دحمان تواتي: **منظمة الجيش السري ونهاية الإرهاب الاستعماري الفرنسي في الجزائر 1961-1962**، منشورات وزارة الثقافة، الجزائر، 2008، ص 148.

2- محمد داعي: **الأقلية الأوروبية في الجزائر ما بين 1945-1962**، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة الجيلالي اليابس (سيدي بلعباس)، الجزائر، 2014-2015، ص416.

إرساء واقع اللاأمن فيها، وذلك بانتهاج برنامج ومخطط إرهابي يهدف إلى الانتقام والقتل العشوائي لجميع المدنيين، أو حتى من أولئك الأوربيين المتعاطفين مع القضية الجزائرية، أين خصصت المنظمة السرية يوماً لكل فئة من هذه الفئات المستهدفة، فيوم لعمال النظافة، يوم لسعاة البريد، يوم لعاملات البيوت (الفاطمات)، ومن بين جرائم O.A.S في حق هذه الفئات السابقة الذكر: اغتيال المعلمين الستة في الأبيار، اغتيال الأديب مولود فرعون...الخ.

كما تجدر الإشارة أيضاً، أن جرائم هذه المنظمة الإرهابية الفرنسية ضد الجزائريين لم تكن مقتصرة على الأشخاص والأفراد فقط، بل تعدتها إلى الجرائم المنظمة إزاء المرافق العامة والمؤسسات الحكومية...الخ، ولا أدل على هذه الجرائم المرتكبة ضد المؤسسات والمرافق الحكومية في الجزائر، من الإحراق المدبر لمكتبة جامعة الجزائر، تفجير ميناء الجزائر...وغيرها من الجرائم المختلفة التي استهدفت المرافق والمنشآت، التي أرادت من المنظمة الإرهابية من خلالها التحطيم الممنهج لجميع الجهود والمساعي السلمية المتوصل إليها بين الطرفين الفرنسي والجزائري، من خلال اتفاقيات إيفيان المتوجة بالقرار التاريخي لوقف إطلاق النار في 19 مارس 1962.[1]

وسعياً من قادة "جبهة.ت.و" لأجل وضع حد نهائي لهذه الجرائم المرتكبة من قبل المنظمة السرية O.A.S، فقد نهض قادة الثورة التحريرية الجزائرية من خلال ممثلها والرئيس الفعلي للهيئة المستحدثة في اتفاقيات إيفيان "هـ. ت. م" السيد "عبد الرحمن فارس" بالعديد من الجهود التي تصب في هذا المجال، أين بذل هذا الأخير جهوداً كبيرة في محاولة تقريب وجهات النظر بين الطرفين المتنازعين، وذلك من خلال تنظيم جلسة للحوار وتبادل الأفكار بين رئيس منظمة O.A.S "جان جاك سوزيني- *J.J.Susini* "

1- رابح لونيسي: منظمة الجيش السري وإرهابها في تاريخ الجزائر، **مجلة عصور**، ع22-23، جامعة وهران، الجزائر، جويلية – ديسمبر 2014، ص213.

وممثلين عن الثورة التحريرية من أعضاء "جبهة.ت.و"، وذلك من خلال جهود الوساطة التي تحمل مسؤوليتها الفرنسي الليبرالي "جاك شوفالي"*Jacques Chevallier* "، أين تم عقد اللقاء بمنزل هذا الأخير وتم الاتفاق على ضرورة وضع حد للجرائم المرتكبة ضد المدنيين الجزائريين والفرنسيين على حد سواء.[1]

من أجل الوصول إلى قرار جماعي وموحد من قبل قادة الثورة التحريرية وبخاصة أعضاء "جبهة.ت.و"، للإقدام على مثل هذه الخطوة الخطيرة في فترة حساسة من عمر المرحلة الانتقالية الملغمة بالأخطار المحتملة (محاورة مسؤولي منظمة الجيش السري الفرنسي)[2]، فقد سافر رئيس "هـ.ت.م " ونائبه "شوقي مصطفاي" في اتجاه العاصمة الليبية طرابلس من أجل دراسة الموضوع مع قادة "جبهة.ت.و" في تاريخ 07 جوان 1962.

وعند وصول الممثلين الشرعيين لـ "هـ.ت.م"؛ إلى العاصمة الليبية طرابلس وجد هؤلاء الممثلون أن رئيس "ح.م.ج.ج" وأغلب وزراء الحكومة المؤقتة الجزائرية قد سافروا إلى تونس، وبقي عدد قليل من أعضاء "جبهة.ت.و" في العاصمة الليبية طرابلس، فرأى الممثلان أنه من الأجدر استشارة الأعضاء المتبقين في العاصمة الليبية باعتبارهم من القادة الفاعلين في صناعة قرارات "جبهة.ت.و"، ومن بين هؤلاء الأعضاء نجد: أحمد بن بلة، محمد خيضر، محمدي السعيد، وهم الذين امتنعوا في البداية عن إبداء آرائهم في هذه القضية، انطلاقا من حساسية الموضوع من جهة وعدم أهليتهم لاتخاذ أي قرار بهذا الخصوص من جهة أخرى، وبعد إلحاح من طرف رئيس "هـ. ت. م" ونائبه، فقد رد "أحمد بن بلة" في القول: «نحن هنا أقلية، الأغلبية في تونس ولها أن تتخذ القرار". فقال

1- محمد تقية: **الثورة الجزائرية-المصدر، الرمز والمآل**، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة، الجزائر، 2010، ص591.

2 - دحمان تواتي: **المرجع السابق**، ص 465.

مصطفاي:" وإذا حصلنا على تعليمات من هذه الأغلبية». فأجاب بن بلة: «نحن داخل الحكومة متضامنون، وعندما تتخذ الأغلبية موقفاً، فإنه يلزم الحكومة بكاملها».[1]

وفي اليوم الموالي سافر كل من رئيس "هـ.ت.م" ونائبه في اتجاه العاصمة تونس، لأجل الأخذ برأي الحكومة المؤقتة وجميع أعضاء "جبهة.ت.و" لمشاورتهم في هذه القضية الحساسة والمتعلقة بمفاوضة مسؤولي O.A.S، بهدف البحث من أجل التوصل إلى حل للجرائم المقترفة من قبل هذه المنظمة الإرهابية ضد المدنيين الجزائريين، وبعد وصول رئيس الهيئة ونائبه إلى تونس. فقد تقرر عقد اجتماع طارئ من أجل مناقشة القضية التي أرقت قادة الثورة التحريرية، وبذات الموضوع فقد أبدى وزراء الحكومة الجزائرية تردداً واضحاً بشأن هذا الموضوع بالنظر إلى الأخطار التي يمكن لها أن تنجر عن مثل هذه القرارات المصيرية، ليتدخل رئيس "ح.م.ج.ج" السيد بن يوسف بن خدة ليحسم الموقف ووضع حد للجدل القائم، أين حدد الضوابط والأطر التنظيمية لهذه المبادرة السلمية الهادفة إلى وقف جرائم المنظمة الإرهابية، في قوله: «...إذا تمكنتم من إيقاف المجازر فليكن بشرط واحد": "لا تمسوا اتفاقيات إيفيان ولا تقبلوا أي تنازل يمكن أن يفسر في هذا المعنى».[2]

وهو نفس التوجه الذي ذهب إليه ميثاق مؤتمر طرابلس والذي علل أن مشكلة المستوطنين الأوربيين إنما هي مشكلة عميقة ومتجذرة في أعماق هذا المجتمع منذ تاريخ الاعتداء على البلاد سنة 1830، وعليه فإن الحل لهذه القضية لا يتعلق بإزالة أو القضاء على المنظمة الإرهابية الفرنسية O.A.S، وهو ما وضح ضمن نص ميثاق طرابلس في

1- صالح بلحاج: **جذور السلطة في الجزائر-الأزمات الداخلية لجبهة التحرير الوطني من 1956 إلى 1965**، دار بن مرابط، الجزائر، 2014، ص160.

2- صالح بلحاج: **المرجع السابق**، ص161.

القول: «إن القضاء على منظمة الجيش السري الذي يمثل مهمة عاجلة، يترك مشكلة وجود المستوطنين الفرنسيين كما هي».[1]

المبحث الثالث: قيمة الديمقراطية في مواثيق الثورة التحريرية

تعتبر الديمقراطية أحد القيم الإنسانية الرئيسية لدى الكثير من الشعوب والدول في العالم، انطلاقا من كونها نظاما سياسيا يكون فيه الشعب هو المصدر الأساسي للسلطة في البلاد[2]، وقد أخذت هذه الأخيرة أشكالا مختلفة وفقا للأنظمة السياسية أو الاقتصادية التابعة لها، فنجد الديمقراطية المباشرة والغير مباشرة، الديموقراطية النيابية، الديمقراطية الاقتصادية، الديموقراطية الليبيرالية، الديمقراطية الاشتراكية، الديمقراطية الاجتماعية، وقد ارتبطت هذه الأخيرة ارتباطا وثيقا بأهم القيم الإنسانية التي صنفت كحقوق ثابتة ومؤكدة للفرد والجماعة، مثل: قيم الحرية، المساواة، العدل، التداول على السلطة.[3]

وعليه فقد كانت قيمة الديمقراطية وهدف تجسيدها في حياة الجزائريين مطلبا أساسيا منذ الاحتلال الفرنسي إلى غاية طرده من البلاد سنة 1962، وذلك رغم التباين والاختلاف في طريقة ووسائل تجسيد هذه القيمة بالنسبة للجزائريين بداية بأشكال المقاومة المسلحة خلال القرن التاسع عشر، ثم المقاومة السياسية عن طريق الأحزاب السياسية التي اجتهدت في توظيف العمل الديمقراطي ومحاولة إسقاطه ضمن ثنايا أدبياتها التحررية، ولا أدل على حضور هذا العمل الديمقراطي التشاركي في أدبيات الحركة الوطنية من بيان فيفري 1943 الذي أعلن صراحة حق الجزائريين في ممارسة حرياتهم المختلفة ضمن إطار الحقوق الأساسية التي تكفلها الديمقراطية ومبادئها الإنسانية، ومما

1- ميثاق مؤتمر طرابلس 1962، **المصدر السابق**، ص62.

2 – تشـــارلز تيللي: الديموقراطية، تر: محمد فاضـــل طباخ، مركز دراســـات الوحدة العربية، لبنان، 2010، ص 21.

3 – رياض بودلاعة، **المرجع السابق**، ص 59.

رود في نص البيان: «يمنح لكل سكان الجزائر دون تمييز عرقي أو ديني نفس الحقوق والواجبات، ويكون ضامنا للحريات المختلفة (العبادة، الصحافة، تكوين الجمعيات) لأن هذا هو روح كل ديمقراطية حقيقية...».[1]

واستنادا إلى أهمية العمل الديمقراطي في استقرار الأنظمة السياسية عامة والمشاريع الثورية بصفة خاصة، فقد كان هدف تحقيق الديمقراطية أحد الركائز الأساسية التي اندلعت لأجل تحقيقها الثورة التحريرية الجزائرية في 01 نوفمبر 1954، وللتذليل على ذلك، فقد أعلن البيان أن العمل المسلح يهدف إلى القضاء على النظام الاستعماري الذي غيّب كل معالم ومظاهر الديمقراطية التي كانت سائدة قبل احتلال البلاد[2]، والتي نجد أن الحرية الإنسانية سياسية كانت أو اجتماعية تعد أحد محاور القيم الديمقراطية الأساسية والتي من دونها يعتبر العمل الديمقراطي قاصرا في تحقيق أهدافه، وعليه فقد كان تحقيق الحرية علامة لتحقيق الفرد الجزائري مكانته التي كانت له في السابق، وفي ذلك نجد: «...إننا نكافح للقضاء على نظام استعماري رجعي متجبر يسعى لمحو القومية، وقد عان الشعب الجزائري منذ سنة 1830 أشكالا من الآلام في جسمه ونفسه وأصبح منبوذا وهو في وطنه، فقيرا بئيسا وسط الخيرات الطبيعية الوافرة مطاردا كالحيوان المؤذي، وكان شأنه التاريخي والاجتماعي محل اضطهاد مستمر وطويل».[3]

وإضافة إلى ذلك نجد أن قيمة الديمقراطية كانت المطلب الأساسي في كل مواثيق الثورة التحريرية، وقد اقترن في كثير من المواضع بالقضاء النهائي على النظام الاستعماري، هذا الأخير الذي يعد شرط تصفيته أحد الركائز الأساسية لتحقيق الحرية

1 – إبراهيم لونيســـي: مفهوم الديمقراطية في أدبيات الحركة الوطنية الجزائرية قبل 1954، **مجلة المصـــادر**، ع 11، م.و.د.ب.ح. و.ث.أ.ن 1954، الجزائر، 2005، ص 151.

2 – وزارة الإعلام والثقافة: بيان أول نوفمبر...، **المصدر السابق**، ص 09.

3 – جريدة المجاهد: ع 2، 1956/07/01، ص 43.

واقعا عمليا في حياة الجزائريين، ولذلك فقد كان مطلب القضاء على الاستعمار وتحقيق الديمقراطية متلازمين في العديد من نصوص الثورة التحريرية، وحول ذلك نجد: «إن للثورة الجزائرية مهمة تاريخية هي القضاء بصفة نهائية لا رجعة فيها على النظام الاستعماري البغيض المنحط الذي يحول دون الرقي والسلم»[1]ن قيمة الديمقراطية كم، كما أن قيمة الديمقراطية قد تجسدت واقعا عمليا في قرارات ميثاق مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 والتي جاء في مقدمتها مبدأ القيادة الجماعية وتحديد الرتب والمسؤوليات، إضافة إلى تأسيس هياكل تنظيمية ديمقراطية يكون فيها القرار النهائي للثورة تشاركيا تشاوريا كالمجلس الوطني للثورة الجزائرية ولجنة التنسيق والتنفيذ[2]، كما نجد أن مؤسسات الثورة قد نصت على جملة من الإجراءات العملية لتحقيق الديمقراطية ممارسة في الحياة اليومية للمجاهد كتأسيس المجالس وحق الانتخاب وحق المحاكمة[3]، وذلك أن الديمقراطية تحقيق مباشر للحريات الفردية والجماعية في المجتمع، حيث ذكر أن: «الديمقراطية هي التي تستطيع الحريات الأساسية أن تحيا بين أحضانها دون ما عرقلة، وأن تساعد على تثبيت شخصية كل فرد، والحرية الفردية على الخصوص هي الأساسي الجوهري للديمقراطية لكن يجب رعاية هذه الحرية إذ يترك لها العنان حتى لا تقضي إلى الظلم الاجتماعي وإغفال مصالح الجزائريين العليا».[4]

كما أشارت أدبيات الثورة أن قيمة الديمقراطية لا تتعارض مع الالتزام الثوري في تأدية المهام الثورية للسير قدما نحو تحقيق الأهداف المسطرة من قادة جبهة التحرير الوطني، وعليه فقد كان التأكيد بأن الالتزام والانضباط في تأدية المهام شرطان أساسيان

1 – وزارة الإعلام والثقافة: ميثاق مؤتمر الصومام...، **المصدر السابق**، ص 27.

2 – رياض بودلاعة: **المرجع السابق**، ص 116.

3 – محمد بوشنافي: **البعد الديني في ثورة التحرير الجزائرية**، الملتقى المغاربي الأبعاد الحضارية للثورة الجزائرية، دار الغرب للنشر، الجزائر، 2003، ص 163.

4 – جريدة المجاهد: ع2، 1956/07/01، ص 43.

لنجاح الفعل الديمقراطي الثوري، فنجد أن الإخلاص في أداء الواجب الثوري مفتاح للوصول إلى تحقيق الديمقراطية، وهو ما ورد فيه القول بخصوص جندي جيش التحرير الوطني: «أما رؤساءه فيجب أن يحترمهم احتراما كاملا ومطلقا وأن يعتبرهم كإخوانه الكبار ومستشاريه ومرشديه ويجب عليه أن يطيعهم في كل وقت وأن لا يؤدي به ذلك إلى المخاطرة بحياته، ولا بد أن تكون الطاعة تامة وأن ينفذ ما يلتقط من الأوامر الصادرة».[1]

وانطلاقا من أهمية الديمقراطية فقد كان لميثاق طرابلس 1962 ذات الاهتمام بهذه القيمة، إذ نجد أن الميثاق قد أعطاها بعدا اقتصاديا شعبيا في محاولة لإخراج جموع الجزائريين من الأوضاع المتدهورة الموروثة عن الحقبة الاستعمارية في نص «إن الكفاح المسلح يجب أن يترك المكان للمعركة العقائدية وأن الثورة الديمقراطية الشعبية يجب أن تخلف الكفاح من أجل الاستقلال الوطني»[2]، وذلك في مهمة لاستدراك ما سبق من أوضاع اجتماعية متدنية وبؤس اجتماعي ظاهر، وذلك لن يتأتى إلا بتظافر جميع الجهود والقدرات في عبارة أخرى جاء فيها «إن مهام الثورة الديمقراطية في الجزائر مهام هائلة، ولا يمكن إنجازها بطبقة اجتماعية مهما كانت درجة استنارها، إن الشعب قادر وحده على إنجازها على الوجه الأكمل والشعب هو الفلاحون والعمال على العموم، والشباب والمثقفون الثوريون».[3]

وعليه فإن قيمة الديمقراطية تعد أحد القيم الأساسية التي ركزت عليها مواثيق الثورة التحريرية، وذلك بالتأكيد على ضرورة تفعيلها بعدما كانت قد صودرت من الجزائريين بعد الاحتلال الفرنسي للبلاد، كما أكدت هذه النصوص في المقابل أن

1 – جريدة المجاهد: ع1، 1956/06/01، ص 30.

2 – وزارة الإعلام والثقافة: ميثاق طرابلس...، **المصدر السابق**، ص 76.

3 – وزارة الإعلام والثقافة: ميثاق طرابلس...، **المصدر نفسه**، ص 78.

تجســـيد هذه الأخيرة لا يتعارض مع الالتزام بالأوامر والمهام الثورية التي بدونها يتعذر تحقيق الأهداف الثورية المسطرة في بيان أول نوفمبر 1954.

المبحث الرابع: قيمة الوحدة في مواثيق الثورة التحريرية

تعتبر الوحدة الوطنية واحدة من أهم القيم الإنسانية التي استهدفت تحقيقها الشعوب والمجتمعات البشرية قاطبة، وكل ذلك من أجل بناء نفسها والنهوض بأوضاعها الحياتية المختلفة: السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية...، والعمل على مجابهة جميع الأخطار والتحديات الخارجية التي تتهدد أمن وسلامة البلاد الداخلية والخارجية، لأجل تحقيق ذلك فقد حاولت الطليعة النخبوية الجزائرية توحيد صفوفها ولملمة شتاتها طيلة الفترات النضالية السابقة.

ولا أدل على أهمية الوحدة الوطنية في مشروع الثورة التحريرية الجزائرية، من ذلك الحيز الهام الذي خصت به هذه القيمة الإنسانية في مجمل المواثيق والأدبيات المتعلقة بالكفاح المسلح منذ بداية الثورة التحريرية والى غاية نهايتها، والتي يعتبر بيان أول نوفمبر 1954 أهم هذه الأدبيات والمواثيق الثورية جميعها، أين أشار هذا الميثاق المرجعي بالنسبة للثورة التحريرية إلى ضرورة توحيد الصفوف الوطنية والتكتل بين أبناء الوطن[1]، من أجل مجابهة القوى الاستعمارية الخارجية التي تهدد مستقبل الأمة ومصير الجزائريين بهذه البلاد، وفي ذلك إشارة صريحة إلى الأزمة العميقة التي عاشتها الحركة الوطنية الجزائرية وأحزابها السياسية، من خلال الدعوة إلى تجاوز دواعي الانقسام والتمزق الداخلي لهذه الأخيرة وتغليب المصلحة العليا للوطن، لأجل القدرة على مجابهة الأخطار الخارجية والمتمثلة في قوى الاستعمار الفرنسي الذي جثم على صدور الجزائريين والجزائريات طيلة المراحل الطويلة السابقة وهو ما ورد في نص صريح جاء فيه: «وأمام هذه الوضعية التي

1- سفيان لوصيف: **السياسة الثقافية في الجزائر (الأيديولوجيا والممارسة)**، ط1، دار منتدى المعارف، لبنان، 2014، ص19.

يخشى أن يصبح علاجها مستحيلاً...إن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه صراع الأشخاص والتأثيرات لدفعها إلى المعركة الحقيقية».[1]

كما نجد أيضا أن المناضل "محمد بوضياف" وأحد القادة الفاعلين في تفجير العمل المسلح ضد الاستعمار الفرنسي، قد حسم ذلك التردد الحاصل لدى المناضلين الجزائريين، في قولته الشهيرة والتي وضح من خلالها الأسباب الرئيسية في الشقاق الحاصل بين المناضلين الجزائريين، كما وضح الحل الأمثل لأجل تحقيق الاتحاد والوحدة بين أبناء البلاد، في قولته التاريخية التي جاء فيها: «لقد أبيتم أن تتحدوا مختارين، فسنوحدكم مجبرين».[2]

وفي النص السابق من بيان أول نوفمبر 1954، دعوة صريحة من قادة "جبهة.ت.و" إلى جميع المناضلين والمخلصين للقضية الوطنية الجزائرية، من أجل تجاوز الخلافات البينية وتوحيد الصفوف في المعركة الحاسمة ضد الاستعمار الفرنسي، هذا الأخير الذي استغل حالة التشتت والتشرذم الذي كانت تعيشه النخب السياسية الجزائرية، لأجل السيطرة على الجزائريين ونقل عدوى الصراعات إلى الجزائريين البسطاء بهدف تمزيق وحدتهم وتشتيت صفوفهم، وذلك ما حاول قادة الثورة التحريرية من زعماء "جبهة.ت.و" تجنبه وتلافيه منذ البدايات الأولى لهذا العمل المسلح، من خلال البحث عن صيغ وحدوية وتوفيقية بين جميع هذه الأطراف السياسية المتنافرة والمتنازعة فيما بينها، وهو ما وضح معالمه الباحث "الأمين شريط" في توضيح له بشأن جهود التوفيق بين التيارين المتنازعين وإعادة وحدة الاستقلالي إلى مرحلة ما قبل الأزمة، من خلال جهود تجاوز الأزمة وإخراج العمل النضالي وتحقيق الأهداف الرئيسية للحزب والمتمثلة

1- بيان أول نوفمبر 1954، **المصدر السابق**، ص08.

2- عبد السلام كمون: **مجموعة الإثنين والعشرين ودورها في تفجير الثورة التحريرية الجزائرية 1954**، رسالة ماجستير، قسم العلوم الإنسانية، جامعة أدرار، الجزائر، 2012-2013، ص42.

الجهود من أجل تحرير الجزائر، وعليه فقد تم استحداث في خضم هذه الأزمة تيار توفيقي عرف باللجنة الثورية للوحدة والعمل، والذي كان من نتائج جهوده في البحث عن حلول توفيقية بين الطرفين المتنازعين استحداث جبهة التحرير الوطني.[1]

وبهدف لملمة الجهود وتوحيد الصفوف بين الجزائريين، وتجنب الوقوع في نفس الأخطاء والمزالق التي وقعت في شراكها أغلب أحزاب الحركة الوطنية الجزائرية قبل عام 1954، فقد دأبت "جبهة.ت.و" على استحضار الدروس واستلهام العبر من التجارب التاريخية طيلة مسيرتها التحررية من أجل بناء الوحدة الوطنية والمحافظة على تماسك الجزائريين، في مرحلة حساسة وخطيرة بالنسبة للمسيرة التحررية والكفاح الوطني المعلن من طرف الجزائريين، وذلك ما وضح أهدافه قادة الثورة من أعضاء "جبهة.ت.و" في القول: «...ونوضح بأننا مستقلون عن الطرفين اللذين يتنازعان السلطة، إن حركتنا...موجهة فقط ضد الاستعمار الذي هو العدو الوحيد الأعمى، الذي رفض أمام وسائل الكفاح السلمية أن يمنح أدنى حرية...».[2]

وفي ذات السياق، وفي ظل الجهود الهادفة إلى توحيد الصفوف الوطنية من أجل التصدي للسياسة الاستعمارية الفرنسية، التي دأبت على تشتيت وحدة الجزائريين وبث الشقاق والنزاع بين أبناء البلاد، فقد اجتهدت "جبهة.ت.و" من أجل فتح وفسح فرص المشاركة أمام كل الجزائريين من دون استثناء، من أجل الدفع بالمشروع التحرري والثوري نحو أفاق أوسع لمشاركة جميع القوى والأطراف الفاعلة من هذا المجتمع[3]، ومما ذكر في هذا السياق ضمن بيان أول نوفمبر 1954 نذكر: «ونحن نتيح الفرصة لجميع

1- الأمين شـــريط: **التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية 1919-1962**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص76.

2- بيان أول نوفمبر 1954، **المصدر السابق**، ص08.

3- لهلالي إسـعد: **جمعية العلماء المسـلمين الجزائريين والثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962**، ط1، دار بيت الحكمة، الجزائر، 2015، ص 88.

المواطنين الجزائريين، من جميع الطبقات الاجتماعية، وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية، أن تنظم إلى الكفاح التحريري دون أدنى اعتبار آخر».[1]

وبناء عليه، يتبين أن السبب الحقيقي من تخصيص بيان أول نوفمبر 1954 أزمة الحزب الاستقلالي (الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية –MTLD)، ذلك الحيز الكبير من الاهتمام والنظر وهو ما برره الباحث "يوسف قاسمي" بأهمية حضور العنصر البشري أو التشكيلة العددية لأعضاء الحزب المذكور في هياكل ومؤسسات الثورة التحريرية، والتي أحصينا منها مجموعة الستة بالداخل وثلاثة الوفد الخارجي، وبالإضافة إلى كل هؤلاء نجد الأعضاء السابقين في الجناح شبه العسكري للحزب أو من عرفوا بأعضاء المنظمة الخاصة (O.S)، هؤلاء الذين أدركوا مدى الشقاق الحاصل بين أعضاء هذا الحزب محاولين من خلال جهودهم النضالية التوفيقية، رأب الصدع الحاصل بين الوطنيين الجزائريين من خلال الإعلان عن الكفاح المسلح وسيلة نهائية لتوحيد شمل الجزائريين المفترقين.[2]

وإضافة إلى الجهود السياسية التي بذلها قادة جبهة.ت.و. على المستوى الداخلي لتوحيد الجزائريين، فقد كان للوحدة الجغرافية مكانتها البارزة في بيان أول نوفمبر 1954، وذلك في إشارة واضحة من هذا الأخير إلى ضرورة التكتل والوحدة مع الأبعاد الخارجية لهذه الثورة التحريرية، في نص ورد فيه: «إن من الأهداف الخارجية: تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطارها الطبيعي العربي والإسلامي»[3]، والتي تفرضها جملة من العوامل

1- بيان أول نوفمبر 1954، **المصدر السابق**، ص08.

2- يوسف قاسمي: **مواثيق الثورة الجزائرية 1954-1962(دراسة تحليلية نقدية)**، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر-باتنة، الجزائر، 2008-2009، ص114.

3- بيان أول نوفمبر 1954، **المصدر السابق**، ص09.

الطبيعية والتاريخية والحضارية على الثورة الجزائرية[1]، ولهذا فقد ركز البيان اهتمامه على الأبعاد الخارجية للقضية الجزائرية، مستهلاً إياها بالأبعاد الوحدوية المغاربية والشمال إفريقية، كما لم يهمل البيان من جهة أخرى الأبعاد العربية والإسلامية للقضية الجزائرية وذلك باعتبارها أحد العوامل الرئيسية في المحافظة على الوحدة الوطنية والدينية للبلاد، وهنا تجدر الإشارة بأن بيان الثورة التحريرية قد حدد دوائر الانتماء في ثلاث دوائر رئيسية وهي: المغاربية، العربية، الإسلامية، وفي ذلك تفرد واضح عن الثورتين التونسية والمصرية اللتين أقحمتا البعد الإفريقي كأحد الدوائر الانتمائية لهذه الثورات[2]، كما أشار البيان كذلك لكون هذه الأبعاد ستعود بالوحدة الإيجابية على القضية الجزائرية، كون عاملي الدين واللغة من أهم العوامل والأسس التي تدخل في التركيبة الحضارية للشخصية الجزائرية، وتكون صمام أمان للحفاظ عليها من جميع الأخطار الخارجية التي تتربص بها.[3]

ومما سبق ذكره، نستنتج أن بيان الثورة الجزائرية قد ركز جهوده على الأبعاد الوحدوية الثورية الداخلية والخارجية، وقد تجلى في أول وثيقة مرجعية بالوقوف على الصور والأشكال المختلفة لتشريح واقع الأزمة الحاصلة بين الأحزاب السياسية الناشطة في البلاد، وطرح حلول توافقية للخروج من المأزق الذي أوقعها فيه صراع الأشخاص والمصالح، والبحث عن مخارج كفيلة بتوحيد الصفوف الداخلية والخارجية للجزائريين، من أجل أن تكون الوحدة الوطنية الجزائرية جدارا عازلا للهوية الجزائرية، وصمام أمان تصطدم

---

1 - *Mohammed Harbi:* ***Les Archives de la Revolition Algeriennes****, p.f: charles rebert Ageron, edition jeune afrique. Paris.1983, p277.*

2- سفيان لوصيف: **المرجع السابق**، ص20.

3- فاطمة طاهري: **المرجع السابق**، ص72.

وتتحطم عنده جميع المحاولات الاستعمارية الفرنسية الرامية لتفكيك وتقويض الوحدة والتماسك الذي يربط بين الجزائريين.

المبحث الخامس: قيمة حرية المعتقد في مواثيق الثورة الجزائرية

من دون شك أن من الخصائص التي جعلت من الثورة التحريرية الجزائرية أنموذجاً تحرريا فريدا من نوعه، هي إيلاء هذه الثورة مكانة هامة بل ومميزة للعديد من الأقليات الدينية والعرقية في مواثيقها وممارساتها، وذلك استنادا إلى الأحكام الشرعية والدينية الواردة تفاصيلها في النصوص الإسلامية الأساسية من القرآن والسنة النبوية، ولا أدل على هذه المكانة من قول الله عز وجل في الآية الكريمة: ﴿**لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ**﴾[1]، وقوله أيضا: ﴿ **وَلَوْ شَاء رَبُّكَ لآمَنَ مَن فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ** ﴾[2]، وقد ورد في هذه الآية الاستفهام الإنكاري، بمعنى أنه لا يجوز لك يا محمد ﷺ أن تكره وتجبر الناس على اعتناق الإسلام، كما تمثلت الحرية الدينية لغير المسلمين كذلك في عديد المواضع والممارسات من حياة صحابة الرسول ﷺ، ولا أدل على هذه الحرية الدينية أو الحرية في الاعتقاد من المعاهدة التي أبرمها سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه مع أهل بيت المقدس بعد فتحها، ومما جاء في هذه المعاهدة: «هذا ما أعطى عمر أمير المؤمنين أهل إيلياء من الأمان، أعطاهم أمانا لأنفسهم ولكنائسهم ولصلبانهم،...لا تسكن كنائسهم ولا تهدم ولا ينتقص منها ولا من خيرها ولا من صلبهم، لا يكرهون على دينهم ولا يضار أحد منهم...».[3]

1- سورة البقرة: الآية 256.

2- سورة يونس: الآية 99.

3- اسعيد عليوان: الحرية الدينية في الإسلام، **مجلة المعيار**، م09، ع17، جامعة العلوم الإسلامية الأمير عبد القادر-قسنطينة، الجزائر، د.ت، ص419.

واستناداً إلى ما حوته النصوص الشرعية الإسلامية؛ والتي جعلت من هذه الأقليات الدينية والعرقية في المجتمعات الإسلامية، في مكانة مساوية لعموم الساكنة الأصليين من هذه الأمة، وهو نفس النهج الذي سلكته الثورة الجزائرية مع قضية الأقليات الدينية المستقرة في المجتمع[1]، إذ لم تحاول هذه الأخيرة فصلهم أو عزلهم عن عامة الجزائريين بهذه البلاد الجزائرية المسلمة، مانحة إياهم جميع حرياتهم الاجتماعية والعقائدية، وهو النهج الذي سارت على خطاه الثورة التحريرية الجزائرية والتي جعلت من الشريعة الإسلامية ونصوصها الأساسية نهجاً ودستوراً، يقنن جميع العلاقات التي تربط هذه الأقليات الدينية من المسيحيين واليهود بالمجتمع الجزائري المسلم.

وهو ما تجسد بصورة فعلية في مختلف المواثيق الثورية، التي نظرت لتطورات وممارسات الوقائع الثورية ضد الاستعمار الفرنسي، كما بينت بالمقابل المكانة الهامة التي حظي بها هؤلاء المسيحيون واليهود بصفة عامة في النصوص والمواثيق الثورية[2]، ومن أهم هذه المواثيق التي آلت الأقليات الدينية غير المسلمة بالجزائر، نصيبها من الاهتمام والنظر في نصوصها ومواثيقها نجد بيان أول نوفمبر 1954، والذي خص هؤلاء الجزائريين من غير المسلمين بمعاملة شرعية إسلامية قويمة، لخصها لنا التنظير المتعلق بالثورة الجزائرية، في ما معناه أن غاية الثورة التحريرية الجزائرية ليست هي أن تلقي بالسكان الأوربيين في عرض البحر، لكنها تسعى إلى تحطيم النير الاستعماري المسلط من قبل الفرنسيين، كما أن الثورة التحريرية الجزائرية ليست بالمقابل أيضا لا حرباً أهلية ولا حرباً دينية كما تروج له الدعاية الاستعمارية، وإنما الهدف من ورائها هو استرداد

1- سفيان لوصيف: **المرجع السابق**، ص 22.

2 - سفيان لوصيف: **المرجع نفسه**، ص20.

الاستقلال الوطني من أجل إقامة جمهورية دينية واجتماعية، تسعى إلى ضمان المساواة الحقيقية لجميع السكان الجزائريين من دون تفريق ولا تمييز.[1]

وفي ذات السياق المتعلق بمكانة الأقليات الدينية في مواثيق الثورة التحريرية، فقد ذكر الباحث "محمد مجاود" مبيناً العلاقة التي تربط بين هذه الأقليات العرقية أو الدينية بالمجتمعات القاطنة فيها وموضحا دورها في عملية البناء والتشييد لهذه المجتمعات، على اعتبار أن الإنسان هو الركيزة الأساسية في عمارة هذه المجتمعات البشرية وأساس تطورها وتقدمها، شريطة أن تكون عمارته لهذه المجتمعات مجردة من جميع صور وأشكال التعصب للجنس أو اللون أو الدين، وهو الذي وضح كيف أن الثورة التحريرية الجزائرية قد اهتمت بالإنسان باعتباره الركيزة الأساسية في بناء المجتمع، ولأن الثورة استهدفت تحريره من العبودية الاستعمارية، كما وضح الباحث أن هدف الثورة في واقع الأمر ليس تحرير الأرض وما تنطوي عليه من جبال ووديان، بل إنها تهدف إلى تحرير العنصر البشري الذي يعطي للأرض بعدها الإنساني والحضاري الكامل.[2]

وبناء عليه نستطيع القول، أن الثورة التحريرية الجزائرية قد أجهضت بمعاملتها الإنسانية والحضارية لعموم الأقليات الدينية والعرقية المستوطنة في الجزائر، جميع المخططات الدعائية للاستعمار الفرنسي والهادفة إلى زرع سموم العنصرية في الأوساط الأوربية، وجعل الثورة الجزائرية في صورة الحرب الدينية العقائدية التي تسعى إلى القضاء على جميع الأقليات الدينية والعرقية بهذه البلاد، وهي الخطط الدعائية التي سرعان ما أدركت زيفها العديد من الشخصيات الحرة والديمقراطية في فرنسا والعالم ككل،

1- عبد الكريم بوصفصاف وآخرون: **المرجع السابق**، ص87.

2- محمد مجاود: **المرجع السابق**، ص 21.

هؤلاء الذين قرر الكثير منهم الانضمام إلى صفوف الثورة الجزائرية ليكون داعماً لها بالسند المعنوي والدعائي.[1]

وفي ذات الاتجاه، المتعلق بجهود التصدي والمجابهة للأساليب الدعائية للسلطات الاستعمارية الفرنسية، والهادفة إلى طمس حقيقة النضال التحرري الذي يقوده الجزائريون، سعيا من هؤلاء إلى محاولة تشويه صورة الثورة التحريرية ، فقد اجتهد قادة "جبهة.ت.و" إلى ابتكار واستحداث أساليب جديدة من أجل مجابهة كل المواقف الطارئة والتصدي لها بصرامة، من خلال توضيح الخطوط العريضة لهذا العمل التحرري، مع الإشارة إلى الأهداف والأبعاد التي يستهدفها الكفاح التحرري لهذا الشعب الجزائري، وهو ما ورد ذكره بيان أول نوفمبر 1954 في نص صريح جاء القول فيه: «...إن الهدف من حركتنا هو تصفية النظام الاستعماري».[2]

وهي الحقيقة التي أدركها العديد من الفرنسيين الأحرار المحايدين، الذين أكدوا بالدليل والحجة الثابتة أن الثورة الجزائرية من خلال كفاحها الثوري المسلح في الجزائر، لا تستهدف المدنيين الفرنسيين ولا المستوطنين الأوربيين، بقدر ما هي تسعى لأجل تحقيق غاية سامية تفوق كل هذه الحسابات العنصرية الضيقة[3]، وهي الحقيقة التي أكدتها مجلة (ميدي- *midi*) التي كتبت مقالا تاريخيا بعنوان (حملة يسوع- *La compange de Jesus*) هذا الذي ورد ضمن نصوصه ما يلي: «ما يجب أن نقوله وبقوة؛ بالرغم من الانفجارات المحلية للتعصب البدائي الذي يمكن أن يعزى إلى الجهل أو الحقد اللامعقول، فإنه ليس هناك من حرب مقدسة في مأساة الجزائر اليوم، فالآباء البيض

1- عبد المجيد الفضـة: البعد الإنسـاني في الثورة التحريرية 1954-1962، **مجلة المعارف للبحوث والدراسـات التاريخية**، ع14، جامعة الشهيد حمة لخضر -الوادي، الجزائر، د.ت، ص240.

2- بيان أول نوفمبر 1954، **المصدر السابق**، ص09.

3- سفيان لوصيف: **المرجع السابق**، ص25.

يعرفون ذلك جيداً، لأنهم يرون أن مدارسهم لا تحرق، وهؤلاء الراهبات اللواتي، إذ يصادفن جماعات الثوار والفلاحين في الطريق، يرين التحية تقدم لهن باليد، مع كلمة: "صباح الخير أيتها الأخت"، فليس الإسلام هو الذي يحارب المسيحية، بل هو رجال يناضلون لكي يتقاسمون، مع ما يعتبره المسيحيون قبل كل الناس أهم من الحياة نفسها، أي الحرية في أن يكونوا بشراً...».[1]

ومما سبق التطرق له، نستطيع القول بأن بيان الثورة التحريرية الجزائرية وبالقدر الذي كان فيه دعوة صريحة من المناضلين الجزائريين، لأجل الإعلان عن بدأ المسيرة الكفاحية التحررية المسلحة ضد الوجود الاستعماري التاريخي على الأرض الجزائرية، غير أن هذا البيان كان بالمقابل أيضا دستورا ومنهاجاً يقنن وينظم علاقات الثورة الجزائرية مع باقي الفئات والأطراف الموازية الأخرى جزائرية كانت أم أجنبية، ولا أدل على هذه الحقائق والممارسات الإنسانية التي خصت بها الثورة التحريرية الجزائرية من معاملتها الإنسانية للكثير من الفئات والأقليات الدينية والعرقية ومنحها كامل الحرية والاستقلالية في ممارساتها العقائدية والحياتية، وهو ما أثبتته ثنايا النصوص والأدبيات الثورية المتعددة والتي يعتبر بيان الفاتح نوفمبر 1954 أول وأهم هذه المواثيق الثورية بصفة عامة، ولا أدل على القيمة الفكرية والإنسانية لبيان الفاتح نوفمبر مما ذكر الباحث "سفيان لوصيف" في القول بأن هذا البيان هو أنموذج فريد من نوعه مقارنة مع باقي أدبيات الحركة الوطنية الجزائرية الأخرى، وذلك بما حمله هذا البيان من قيم وأخلاقيات ومواقف إنسانية وحضارية، وبما وضع من مبادئ وأسس لاتزال صالحة بأبعادها إلى اليوم لتغذي جميع الأفكار والممارسات الجزائرية لمرحلة الثورة وما بعدها.[2]

1- سليمان الشيخ: **المرجع السابق**، ص 401.

2 - سفيان لوصيف: **المرجع السابق**، ص22.

وباعتبار ميثاق مؤتمر الصومام المنعقدة أطواره بتاريخ 20 أوت 1956 ثاني المواثيق الثورية، وأول مؤتمراتها التنظيمية والمؤسساتية خلال المسيرة التحررية المعلن عنه من قبل الوطنيين الجزائريين، فقد حظي هذا الميثاق بمكانة هامة من النظر والمناقشة للعديد القضايا والمسائل ذات الأهمية، وبخاصة فيما تعلق بالإشكالات الكبرى التي شهدتها المسيرة الثورية، ومن بين هذه القضايا والمسائل المحورية التي أثارت اهتمام والمشاركين في صياغة قرارات ميثاق مؤتمر الصومام بالمنطقة التاريخية الثالثة، نجد قضية أو مسألة الأقليات الدينية والعرقية ومكانتها في مجمل المواثيق والممارسات التي تكللت بها المسيرة الثورية والتحررية التي خاض غمارها الجزائريون والجزائريات، وهو الموضوع الحساس الذي خصه ميثاق مؤتمر الصومام بنصيب وافر من الاهتمام والنظر ضمن نصوصه وأدبياته.[1]

وانطلاقا من الأهمية التي حازتها الأقليات الدينية والعرقية ضمن المواثيق الأساسية للثورة التحريرية، فقد كفل لهؤلاء المستوطنين من الفرنسيين والأوربيين والمسيحيين واليهود عامة، حق العيش في أمن وسلام على هذه الأرض وفي ظل الدولة الجزائرية المستقبلية[2]، سيما بعدما أيقن القادة الثوريون بالأهمية والمكانة البالغة التي تحظى بها هذه الأقليات الدينية من المستوطنين واليهود في المجتمع الجزائري، والأهمية التي يكتسيها موضوع استقطابها إلى جانب القضية الجزائرية، وهو ما وردت تفاصيله ضمن ميثاق مؤتمر الصومام؛ في القول: «...إنها كفاح وطني يهدف إلى تدمير حكم الاستعمار

1- لصر الدين لعوج: الثورة الجزائرية 1954-1962...، **المرجع السابق**، ص 170.

2- لصـــر الدين لعوج: **الأســـس الإيديولوجية والأبعاد الحضـــارية للثورة الجزائرية 1954-1962**، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر، 2012-2013، ص 173.

الفوضوي،... وليست بحرب دينية إنها سير إلى الأمام في الاتجاه التاريخي للإنسانية...».[1]

وبالإضافة إلى مبدأ التواصلية والثبات في المبادئ الثورية الإنسانية، بالنسبة لجميع المواثيق الثورية الجزائرية إزاء الأقليات الدينية والعرقية في المجتمع الجزائري، وضرورة احترامها ككتلة هامة ومحورية في تشكيل المجتمع الجزائري خلال الفترة الاستعمارية، فإن للأعداد الكبيرة لهؤلاء المستوطنين الأوربيين من المسيحيين واليهود عموماً ذات الأهمية الاستراتيجية في المواثيق الأساسية للثورة التحريرية الجزائرية باعتبار هذه الأخيرة الواجهة الحقيقية للثورة وعنوان ممارساتها اليومية، وذلك حسب ما ورد في نص الميثاق: «إن للأقلية الأوربية في الجزائر، أهمية من حيث العدد ينبغي أن يحسب لها حسابها...».[2]

وهو ذات الطرح الذي أعلن عنه الطبيب الفرنسي "فرانز فانون" في الوقت الذي تعود أصوله إلى جزر المارتينيك، وهو الذي وضح أهمية الأقليات الدينية والعرقية في المجتمع الجزائري عامة وبالنسبة للثورة التحريرية بصفة خاصة، أين اعتبر أن الأقليات العرقية أو الدينية في أي مجتمع تشكل دوراً هاماً في صناعة وتوجيه القرارات السياسية للبلاد، مستدلا على ذلك بأن الأقلية اليهودية وحدها في الجزائر تشكل ما يربو عن خمس السكان من غير المسلمين[3]، وبناء على الأهمية التي حظيت بها الأقليات الدينية غير المسلمة في الجزائر خلال المرحلة الثورية، فقد كان للدعاية الاستعمارية الفرنسية بالمقابل أيضاً تخوف واضح من انضمام هؤلاء الأوربيين من اليهود والمسيحيين إلى كفة القضية الجزائرية، والانسلاخ عن السلطات السياسية والعسكرية الفرنسية بمستعمرة الجزائر وبناء

1- ميثاق مؤتمر الصومام 1956، **المصدر السابق**، ص18.

2- ميثاق مؤتمر الصومام 1956، **المصدر نفسه**، ص41.

3- فرانز فانون: **العام الخامس للثورة الجزائرية**، ط1، تر: ذوقان قرقوط، منشورات Anep، 2004، ص164.

عليه فقد حاولت هذه الأخيرة وبأساليبها المختلفة، محاولة نشر الخوف والذعر في أوساط هؤلاء المستوطنين واليهود بصفة عامة، بالعمل على نشر الدعايات والأكاذيب حول حقيقة الأعمال الثورية الجارية أحداثها في الجزائر، كما استهدفت إعطاء الأهداف والأبعاد التحررية لهذه الثورة التحررية الجزائرية، أوصافاً ونعوتاً سوداوية قاتمة ترمي إلى ترهيب هذه الأقليات من انعكاسات هذه الثورة ضدها عاجلاً أم آجلاً، ومن بين ما وصفت به الثورة وأهدافها من قبل الدعاية الاستعمارية، نذكر: "الحرب الدينية"، "الحقيبة أو الموت"، "الإرهاب العربي"، "الوحشية العربية"... وغيرها، من أشكال التهويل والترهيب التي أطلقتها الدعاية الاستعمارية، وسماً على الكفاح الشرعي والقانوني المعلن من قبل الأهالي الجزائريين.[1]

ومن أجل مجابهة أطروحات الدعاية الاستعمارية الفرنسية، والموجهة بالأساس إلى عديد الفئات الجزائرية وغير الجزائرية القاطنة بالمجتمع الجزائري، والتي يأتي في مقدمتها فئتا المستوطنين الأوربيين والأقلية اليهودية، فقد بذل قادة "جبهة.ت.و" كافة جهودهم من أجل التصدي لهذه المغالطات الدعائية والتي حاولت السلطات الاستعمارية التمكين لها للقضاء على فاعلية الثورة الجزائرية، ومن بين صور المجابهة الثورية لهذه المغالطات الدعائية الفرنسية نذكر: التوجه بنداءات الصفح والتسامح من قبل قادة "جبهة.ت.و" نحو جميع الأقليات الدينية والعرقية المستقرة في الجزائر ولا أدل على هذه النداءات والدعاوي الموجهة لهؤلاء، من نداء التسامح الذي توجه به قادة "جبهة.ت.و" إلى الأقلية اليهودية، وهو نداء التسامح الذي تفضل به القادة المجتمعون في مؤتمر الصومام سنة 1956، أين توجه هؤلاء بنداء للتسامح مع هذه الأقلية اليهودية وفضح كل المخططات الدعائية للاستعمار الفرنسي، أين استذكر هؤلاء اليهود بإشارة من التنبيه

1- ميثاق مؤتمر الصومام 1956، **المصدر السابق**، ص 42.

الوارد في نصوص الثورة التحريرية، التاريخ الأسود للبطش العنصري المسيحي الذي تعرض له هؤلاء اليهود في أوروبا منذ زمن طويل[1]، مع دعوة هؤلاء اليهود إلى بناء جزائر متآخية ومتسامحة مع جميع هذه الأقليات الدينية والعرقية المستقرة على أرضها.[2]

وللإشارة فإن جميع هذه المعاملات الإنسانية التي تحصلت عليها الأقلية الأوربية خاصة والأقليات الدينية غير المسلمة بصفة عامة، قد كانت في ظل اقتناع تام من قبل هؤلاء الأجانب (المستوطنون، اليهود)، أنهم قد اكتسبوا هذه الأهمية والمكانة التي لهم في المجتمع الجزائري، بالطرق والوسائل غير الشرعية واللاقانونية، وهو ما يجعل منهم محل شك وريبة بعد خروج الاستعمار من البلاد، وهو ما وضحه المؤرخ المرحوم "يحي بوعزيز" في قوله بأن استيطان الأقلية الأوربية للقطر الجزائري كان عن طريق الاحتلال الاستعماري هذا الذي كان فرض وجوده في هذه البلاد وإزاء سكانها بواسطة العنف والاستبداد، تشبثاً وتمسكاً من قبل هذا الأخير بامتيازاتها ومزاياها المختلفة إلى الدرجة التي باتت تشكل المحور الأساسي الذي تدور حوله مناورات الاستعماريين الفرنسيين عامة[3]، وفي ظل الامتيازات الممنوحة لهذه الأقليات الدينية المتواجدة في الجزائر، فقد آثر ميثاق مؤتمر الصومام 1956 أن يخصهم بما هو أبعد وأكبر من ذلك، ويتعلق الأمر بحق التجنس بالجنسية الجزائرية التي ورد منحها لهؤلاء بصورة جلية في القول: «...الأقلية الفرنسية – الأوربية على أساس الخيار بين الجنسية الجزائرية أو الجنسية الأجنبية...»[4]، وفي ذلك صورة واضحة من صور الاختيار بين الجنسيتين الفرنسية والجزائرية، وذلك بعد أن تحصل البلاد على حريتها واستقلالها.

1- حمانة البخاري: **فلسفة الثورة الجزائرية**، ط1، دار الغرب للنشر، الجزائر، 2005، ص130.

2- فوزي سعد الله: **يهود الجزائر... موعد مع الرحيل**، دار قرطبة، الجزائر، 2018، ص234.

3- يحي بوعزيز: **من وثائق جبهة التحرير الوطني الجزائرية 1954-1962**، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص106.

4- ميثاق مؤتمر الصومام 1956، **المصدر السابق**، ص29.

ومما سبق التطرق له، نستنتج أن ميثاق مؤتمر الصومام قد حافظ على نهج البيان النوفمبري فيما تعلق بمعاملة ومكانة الأقليات الدينية غير المسلمة في المجتمع الجزائري، وبخاصة في ما يخص سعي "جبهة.ت.و" إلى انتزاع ورقة الأقليات من يد السلطات الاستعمارية ومحاولة توظيفها لصالحها في إطار صراعها مع الاستعمار، كما ورد في الميثاق ما يثبت انفتاح هذا الأخير على هذه الأقليات وتخصيصها بمكانة إنسانية هامة، لم تكن لتعطى لهم لولا إدراك "جبهة.ت.و" بالأهمية التي تحوز عليها هذه الأقليات في دعم ونصرة القضية الجزائرية على المستوى الفرنسي والأوربي وحتى العالمي. وذلك ما أدركت حقيقته الدعاية الاستعمارية مبكراً، وهي التي حاولت زرع الرعب والشك في نفوس هؤلاء المستوطنين واليهود في ما تعلق بالمآلات المجهولة وغير المضمونة، التي ستؤول إليها الجزائر في حال استقلال الجزائر ونالت حريتها بقيادة "جبهة.ت.و".

وبناء على هذه المكانة التي خص بها قادة "جبهة.ت.و" المستوطنون الأوربيون، من الأقليات الدينية والعرقية في الجزائر ضمن ميثاق مؤتمر طرابلس 1962، سنحاول في هذه الجزئية رصد المكانة الإنسانية الراقية التي حظي بها هؤلاء المستوطنون في مشروع الثورة التحريرية الجزائرية، وضمن ثنايا نصوص وفقرات ميثاق مؤتمر طرابلس، المنعرج الحاسم والمفصلي بالنسبة للمسيرة الثورية التحررية في الجزائر.

وللتدليل أيضاً على المقام التي منحته الثورة الجزائرية لهذه الأقليات الدينية والعرقية ضمن نص ميثاق مؤتمر طرابلس 1962، فلا أدل من الإشارة إلى الحقوق السياسية والاقتصادية التي تميز بها هؤلاء الأوربيون من المستوطنين المسيحين واليهود، ضمن بنود اتفاقيات إيفيان المبرمة بين الطرفين والتي كللت بالقرار التاريخي المفضي إلى إعلان "وقف إطلاق النار" أو "وقف القتال"، وذلك ما أشار إليه نص الميثاق بصفة صريحة في القول: «...والضمانات التي أعطيت بمقتضى اتفاقيات إيفيان، يستلزم بقائهم في بلادنا بصفتهم أقلية محظوظة، فيجب حفظ أمن هؤلاء الفرنسيين وأملاكهم وتمكينهم

من المشاركة في الحياة السياسية للشعب في جميع المستويات، وإن كثيرا منهم سوف ينتقل إلى فرنسا...».[1]

كما تجدر الإشارة كذلك، أن من بين الصور العديدة التي كشفت عن أشكال وصور الضمانات المقدمة من قبل "جبهة.ت.و" لفائدة هؤلاء المستوطنين من الأقليات الدينية والعرقية ذات المصالح المتعددة في الجزائر، ومما ورد ضمن بنود اتفاقيات "إيفيان" بشأن هذه الأقليات الدينية والعرقية، نذكر الصور والملامح الكبرى لأشكال المساعدات المختلفة التي حظي بها هؤلاء المستوطنون من قبل "جبهة.ت.و" ومن بين الحقوق المحصل عليها من قبل هؤلاء الأوربيين:

- التمتع بجميع الحقوق المدنية في إطار الدولة الجزائرية الموعودة، شريطة اختيار الجنسية الجزائرية والتنازل عن الجنسية الفرنسية.
- ضمان حرية الممارسة لجميع المهن في إطار القوانين السارية، وخاصة بالنسبة لإدارة وإقامة المشروعات المختلفة.
- الاستفادة من التشريع بالإعانة وتحقيق الضمان الاجتماعي لجميع الجزائريين.
- حق الحصول أو التنازل عن الممتلكات المنقولة وغير المنقولة وحق التصرف فيها، والتمتع بها مع مراعاة النظم الخاصة بالإصلاح الزراعي.
- يتمتع الرعايا الفرنسيون في القطر الجزائري بجميع الحريات والحرص على توافقها مع ما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- للفرنسيين الحق في استعمال اللغة الفرنسية في جميع علاقاتهم مع القضاء والإدارات.

1- ميثاق مؤتمر طرابلس 1962، **المصدر السابق**، ص63.

- يستطيع الفرنسيون فتح وإدارة منشآت خاصة للتعليم والأبحاث في الجزائر، طبقا للنظم التي نص عليها إعلان المبادئ الخاص بالتعاون الثقافي.
- تفتح الجزائر أبواب مؤسساتها التعليمية لجميع الفرنسيين دون استثناء.[1]

وتجدر بنا الإشارة أنه وبالرغم من كل الامتيازات المحصل عليها من الأقلية الأوربية المستوطنة في الجزائر، بناء على النصوص الواردة في اتفاقيات إيفيان وميثاق مؤتمر طرابلس 1962، فإن موقف هذه الأقلية من هذه النصوص ظل موقفاً سلبياً ورافضا لكل المقترحات الممنوحة من قبل "جبهة.ت.و"، كما كان موقفا عدائياً هادفا إلى إجهاض وتحطيم كل ما تم التوصل إليه بين الطرفين، ومستهدفاً في الوقت ذاته إضرام نار الفتنة داخل البلاد ومنعها من المضي قدماً في تجسيد السلم المرتقب، وفي ذلك ورد القول: «...إن مدبري الإرهاب لم يطلعوا حتى على نص الاتفاق وأعلنوها حرباً أخيرة مفجعة، بارتكاب مذابح منظمة ضد الجزائريين...»[2]، وهنا تجدر الإشارة أن المستوطنين الأوربيين عامة، لم يدركوا تمام الإدراك للامتيازات والمزايا التي منحتهم إياها اتفاقيات إيفيان، كما أنهم لم يتعاملوا مع هذه النصوص المجمع عليها في هذه الاتفاقيات بالحكمة والرصانة السياسية والقانونية، وهو في اعتقادنا لكون أغلب هؤلاء من العسكريين غير المتمرسين بالشؤون السياسية أو المستوطنين الذي أعمتهم المكانة الاقتصادية بالمجتمع الجزائري من التقييم العقلاني لهذه الاتفاقيات، ولو حصل ذلك لكانت الكارثة على مستقبل الدولة الجزائرية الفتية.

وفي سياق متصل، بجرائم الأقلية الأوربية المستوطنة بالجزائر طيلة المرحلة الاستعمارية، وبالرغم من الأهمية والحظوة التي خصت بها هذه الأقلية في مشروع الثورة التحريرية الجزائرية، ومواثيقها الأساسية مثل "اتفاقيات إيفيان" و"ميثاق مؤتمر طرابلس

1- موريس فايس: **المصدر السابق**، ص-ص 606-607.

2- محمد داعي: **المرجع السابق**، ص419.

1962"، فإن علاقة هذه الأقلية بالجرائم اللاإنسانية المرتكبة من طرف O.A.S تجاه المدنيين في الجزائر، هذه المنظمة التي يعد الكثير من أعضائها من أولئك المستوطنين الأوربيين، وهو الذين رفضوا فكرة الجزائر المستقلة عن فرنسا جملة وتفصيلا لأنها تتعارض مع مصالحهم المكتسبة في البلاد، وهو الموضوع الذي عالله المفكر الفرنسي "أندريه ماندوز" بالمادية الاستيطانية التي سكنت نفوس هؤلاء المستوطنين، وهو الذي صرح بأن الأوساط الاستعمارية التقليدية والعسكرية الفاشية، قد اعتبرت اتفاقيات إيفيان إهانة ساحقة وهزيمة لم يسبق لها مثيل...وذلك بالرغم مما حملته هذه الأخيرة من امتيازات لصالح هؤلاء المستوطنين، الذين يراهم الكثير من الدارسين وبالرغم من إقرارهم ويقينهم التام بأن الجزائر قد أفلتت منهم فإنهم لا يقرون أبداً بأنهم قد هزموا في الجزائر، فمنظمة O.A.S كانت تهدف إلى إقامة نظام فاشي بفرنسا وإشعال نار الحرب من جديد في الجزائر، وفي ذلك استهداف واضح من المستوطنين الأوربيين إلى إثارة الشعب الجزائري، وإفشال مساعيه التحررية خاصة بعدما حقق هذا الأخير مكسباً تاريخياً بالإعلان عن وقف القتال مع السلطات الاستعمارية الفرنسية.[1]

ومما سبق ذكره، نخلص إلى أن مسألة الأقليات الأوربية المستوطنة بالجزائر، سواء تعلق الأمر بتلك الأقليات الدينية القاطنة بين الجزائريين مثل المسيحيين واليهود، أو العرقية كالفرنسيين والأوربيين من متعددي الجنسيات الأوربية، قد خصت بمكانة هامة في أغلب مواثيق الثورة التحريرية وبخاصة الختامية منها، والتي منحت هؤلاء المستوطنين الأفضلية في العديد من المجالات ومنها: (حق الحصول على الجنسية الجزائرية، حق حماية الممتلكات المحصل عليها بالطرق القانونية...إلخ)، وبالرغم من كل هذه الأفضليات التي آثرت بها الثورة التحريرية الجزائرية الأقلية الأوربية المستوطنة بالجزائر،

1- محمد داعي: **المرجع السابق**، ص420.

كما أن هذه المنظمة قد ظلت متمسكة بأفكار الإرهاب ونشر اللاأمن في البلاد، تمسكا من لدن هذه الأخيرة بحلم الجزائر الفرنسية الذي صار آنذاك حلما محكوماً عليه بالزوال.

المبحث السادس: قيمة العدالة الاجتماعية في مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية

تعتبر قيمة العدالة الاجتماعية واحدة من الأهداف الرئيسية التي سطرتها الثورة الجزائرية بهدف تجسيدها في الحياة اليومية والاجتماعية للجزائريين، ولذلك فقد كانت لهذه القيمة الإنسانية حضور لافت في نصوص الثورة ومواثيقها، ولأدل على أهمية البعد الاجتماعي للثورة من المكانة التي خصّ بها هذا الأخير في ميثاق مؤتمر الصومام الذي اعتبر ميثاقا شاملا وجامعا لعديد القضايا والمسائل المفصلية بالنسبة للثورة التحريرية.

وانطلاقا من أهمية هذا المؤتمر والقرارات المصيرية المنبثقة عنه، فقد خصه عديد الباحثين والدارسين بالبحث والتحليل، وفي ذلك يذكر المؤرخ "محمد العربي الزبيري" الأهمية الكبيرة التي يحوزها هذا المؤتمر الهام، وبخاصة في المجالات السياسية والتنظيمية وحتى الاقتصادية إذ وضح هذا الأخير بأن ميثاق مؤتمر الصومام يعتبر ميثاقاً شاملاً، ومتضمنا للعديد من المسائل والقضايا التي حاول تشريحها بكثير من الدقة والتفصيل، من أجل تقييم المرحلة المقطوعة من حياة هذه الثورة، وتوضيح آفاق المجتمع الجزائري بعد استرجاع السيادة الوطنية، إضافة إلى تنظيم مختلف جوانب الكفاح المسلح وتصور المشروع السلمي لتسوية القضية الجزائرية مع العدو الاستعماري.[1]

وهنا تجدر الإشارة أيضا، بأن ميثاق مؤتمر الصومام 1956 يعتبر أول الإثراءات الثورية العملية والميدانية في الشقين الاجتماعي والإنساني للثورة الجزائرية، وقد تجلى ذلك من خلال الصور المختلفة لأشكال الجهود المبذولة في التعبئة الشعبية والجماهيرية لصالح القضية الوطنية الجزائرية، وهو ما وردت تفاصيل إدماج هذه الفئات ضمن العمل

1- محمد العربي الزبيري: **تاريخ الجزائر المعاصر(1942-1992)**، ج2، دار هومه، الجزائر، 2000، ص65.

النضالي الثوري التحرري، وهو ما ذكره ميثاق مؤتمر الصومام في القول: «السعي من أجل تحويل السيل الشعبي إلى طاقة خلاقة» وهو ما تم التركيز عليه في المقابل لأجل النهوض بالأوضاع المتدهورة والمأساوية التي يعيشها أغلب الأهالي والمدنيين الجزائريين، في نص الميثاق الذي ذكر: «يجب أن تكون جبهة التحرير الوطني قادرة على تصريف الأمواج الجبارة التي تهيج الحماس الوطني، ويجب أن لا تضيع الغضبة الشعبية ذات القوة الهائلة للشعب التي لا تقاوم، كما تضيع قوة السيل الجارف حيث تغور في الرمل...».[1]

وانطلاقا من قيمة العدالة الاجتماعية في مواثيق الثورة التحريرية، فقد ركز ميثاق مؤتمر الصومام جل اهتمامه لأجل الوصول بهذه الطاقات البشرية، إلى الأهداف التي سطرتها "جبهة.ت.و" بغرض النهوض بمجمل هذه الفئات الشعبية العريضة من المجتمع ومحاولة توظيفها والاستفادة منها لصالح الكفاح الثوري التحرري المعلن عنه في البلاد، وهو ما حاول الميثاق توضيحه من خلال التركيز على الظروف والعوامل المساعدة لهذا الكفاح، والتي تكون متلازمة ومتوافقة مع الأهداف والطموحات المسطرة من قبل قادة الثورة التحريرية لصالح الجزائريين، من أجل تحويل القوة الكامنة إلى طاقة هامة في البلاد، فقد شرعت جبهة التحرير الوطني في عمل كبير لاستخدام واستغلال الطاقات لدى الجزائريين، لأجل أن تكون الجبهة حاضرة في كل مكان وفي كل زمان، كما يجب كذلك تنظيم فروع النشاط البشري في أشكال عديدة ومتباينة، والتي كثيرا ما تكون مركبة ومعقدة حسب ما أفاد به قادة "جبهة.ت.و" ضمن نص ميثاق الصومام.[2]

كما تجدر الإشارة، بأن كل الجهود المبذولة من قبل قادة الثورة التحريرية الجزائرية لأجل احتواء الفئات الشعبية من أجل حمايتها من الأخطار التي باتت تشكلها الدعاية

1- ميثاق مؤتمر الصومام 1956، **المصدر السابق**، ص34.

2- عبد الله مقلاتي: مواثيق ووثائق...، **المرجع السابق**، ص 189.

الاستعمارية الفرنسية تجاه الجزائريين، وبخاصة في ظل المشاريع الاستعمارية والإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الشكلية، التي ما فتئت تتقدم بها الحكومات الفرنسية المتعاقبة إلى المدنيين الجزائريين، ومن مثل هذه الحكومات الفرنسية التي تقدمت بمثل هذه المشاريع: "روبير لاكوست"، "غي مولي"...الخ[1]، ومما زاد من كارثية هذا الوضع وتعقيده هو ذلك التدهور الحاصل في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، التي أضحت تعيشها الغالبية العظمى من الجزائريين، سيما بعد أن فسح المجال أمام المستوطنين الأوربيين من أجل الاستحواذ بل والاستيلاء على مجمل وأغلب المكاسب والممتلكات الخاصة بهؤلاء المدنيين الجزائريين عبر الطرق والوسائل غير الشرعية واللاقانونية في غالب الأحيان.[2]

وحول هذه القضية فقد وجبت الإشارة، إلى الجهود المبذولة من قبل "جبهة.ت.و" لأجل احتواء كل هذه الفئات الشعبية الجزائرية وإدماجها ضمن العمل التحرري، مع السعي بالمقابل إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين أبناء المجتمع الجزائري، ولأجل الوصول إلى هذه الغاية فقد عملت "جبهة.ت.و" على سن وتطبيق جملة من الإجراءات التنظيمية، والتي تهدف إلى تكريس المجابهة الفعلية للواقع الاستعماري والسعي من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية في صفوف الجزائريين، ومن بين هذه الأساليب المعتمدة نذكر:

- الاعتماد على الأساليب الفعالة في التصدي والمواجهة العملية للمشاريع الإصلاحية الفرنسية الوهمية الموجهة للمدنيين الجزائريين، من خلال تكثيف الجهود والسعي من أجل إحكام السيطرة والرقابة الثورية على جميع المراكز

1- يزيد بوهناف: **مشـــاريع التهدئة الفرنســـية إبان الثورة التحريرية وانعكاســـاتها على المســـلمين الجزائريين 1954-1962**، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2013-2014، ص128.

2- محمد داعي: **المرجع السابق**، ص108.

الفرنسية الحساسة وذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة للثورة الجزائرية؛ ومن بين هذه المصالح نذكر: المصالح الإدارية، الجيش الفرنسي مصالح الشرطة الفرنسية...الخ، والعمل بالمقابل على التكثيف من جهود الرقابة على الخونة وكل من يساعدهم في المهام التي ترمي إلى تقويض المنجزات المحصلة لصالح الثورة الجزائرية منذ بدايتها.

- العمل من أجل تجنيد أكبر عدد ممكن من المناضلين والثوريين، وكل ذلك سعياً من أجل توسيع دائرة نشاط الثورة التحريرية وعملياتها العسكرية، مع القضاء على جميع العراقيل التي تواجه الأعضاء النشطين في كل من " جيش.ت.و" و"جبهة.ت.و".
- تعميم دواعي القلق والارتباك في الأوساط العسكرية والمدنية الفرنسية الاستعمارية بصفة دائمة ومستمرة، من خلال إحلال واقع اللاأمن والخوف المستمر في الأوساط الفرنسية، والتي يكون الهدف من ورائها توسيع دائرة الحرب واللااستقرار الذي يستهدف بدرجة كبيرة المصالح الاستعمارية الفرنسية بالجزائر.
- العمل من أجل التغطية الشاملة لجميع المناطق المحررة والمسيطر عليها من طرف "جيش.ت.و"، والسعي من أجل تعميم مظاهر السلطة السياسية والسيطرة العسكرية للثورة التحريرية على جميع المناطق المحررة من قبل "جيش.ت.و"، في مقابل العمل على انحصار والتقليص من الوجود الاستعماري الفرنسي في هذه المناطق المسيطر عليها من قبل الثورة التحريرية.[1]

وفي ظل الجهود المبذولة من طرف قادة الثورة التحريرية، لدعم الحضور الفعلي للثورة ومجاهديها في كامل مناطق البلاد ونواحيها، فقد اجتهد القائمون على مؤتمر

1- ميثاق مؤتمر الصومام 1956، **المصدر السابق**، ص35.

الصومام في التأطير الصارم لهذه الفئات الشعبية الجزائرية، من أجل الوصول بهذا الكفاح التحرري إلى تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية في الأوساط الجزائرية، وذلك بالانطلاق من اعتبار العدالة في المجتمع واحدة من القيم الإنسانية الأساسية، التي استهدفت تجسيدها الثورة التحريرية الجزائرية في مواثيقها وممارساتها العملية لتقويض الواقع الاستعماري في البلاد، والتصدي بالمقابل لخطر الدعاية الاستعمارية الفرنسية، من خلال استحداث العديد المنظمات الشعبية والاجتماعية والمهنية الجماهيرية، التي تسعى إلى تنظيم الطاقات البشرية وتعمل من أجل إدماجها ضمن صفوف العمل الثوري التحرري في الجزائر من جهة، وتصدياً للمشاريع الاستعمارية الفرنسية الرامية إلى التمكين لأطروحات الدعاية الاستعمارية الفرنسية من جهة أخرى، ومن بين هذه المجالات التي اقتحمتها الثورة الجزائرية التحريرية، نذكر على سبيل المثال: الحركة الفلاحية، الحركة العمالية، حركة الشباب، المثقفون، أصحاب المهن الحرة، التجار والصناع، الحركة النسائية...الخ.[1]

ومما سبق التطرق له، نستنتج أن ميثاق مؤتمر الصومام وبعد سنتين كاملتين من الكفاح المسلح ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر، وفي ظل المنافسة الشرسة التي تقودها الدعاية الاستعمارية من أجل الإيقاع بالفئات الشعبية والمدنية من الأهالي الجزائريين، كفريسة للإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الوهمية التي تقدمت بها الإدارة الاستعمارية للجزائريين من أجل عزلهم أو تحييدهم عن الثورة، ولذلك فقد عمل ميثاق مؤتمر الصومام على تبني العديد من المنظمات والنقابات العمالية والمجتمعية لأجل استقطاب الفئات الشعبية المتضررة من جراء انعكاسات الدعاية الاستعمارية والوقائع العسكرية اللاإنسانية لهذه الحرب المعلنة على الشعب الجزائري ومقوماته،

1- ميثاق مؤتمر الصومام 1956، **المصدر السابق**، ص-ص 34-40.

والسعي بالمقابل إلى تكريس مبدأ العدالة الاجتماعية في الأوساط الشعبية والمدنية الجزائرية كبديل للإصلاحات الشكلية والوهمية، التي تقدمت بها المصالح الفرنسية الاستخباراتية والدعائية، وأشرفت على تنفيذها مؤسسات الحكومة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر.

الفصل الثاني

تجليات القيم الإنسانية للثورة الجزائرية

على المستوى الداخلي

المبحث الأول: موقف الثورة الجزائرية من مسألة الأقليات

المبحث الثاني: مكانة المرأة الجزائرية في مشروع الثورة التحريرية

المبحث الثالث: موقف الثورة التحريرية من الأسرى الفرنسيين

المبحث الرابع: المسألة الاجتماعية والصحية في ممارسات الثورة التحريرية

المبحث الخامس: الاهتمام الإنساني للثورة الجزائرية باللاجئين في المراكز الحدودية

المبحث الأول المبحث الأول: موقف الثورة الجزائرية من مسألة الأقليات

إن المتتبع لموقف الثورة التحريرية من الأقليات (المستوطنين) المقيمين في الجزائر إبان مرحلة الثورة الجزائرية 1954-1962، ليقف عند اهتمام كبير من قبل هذه الأخيرة بفئة الأقليات التي تكونت من بعض الفئات الفرعية المشكلة لها كالمسيحيين واليهود والعرقية كالفرنسيين والأوروبيين، وقد اكتسبت هذه الأقليات أهميتها ومكانتها في برامج ومشاريع الثورة التحريرية انطلاقا من أهميتها العددية التي تشكل بثقلها حضورا مكافئا وموازيا لفئة العسكريين الفرنسيين المقيمين في الجزائر[1]، وذلك ما يبرره تخصيص بيان أول نوفمبر الفئة المذكورة بالوضوح في المكانة التي ستحظى بها هذه الأخيرة في ظل الثورة التحريرية، إذ وضح البيان أن الهدف من الإعلان عن الكفاح المسلح إنما سيكون في إطار الاحترام الكامل للحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.[2]

وبالرغم من أن الحقائق كانت تؤكد أن فئات الأقليات في الجزائر تعد كتلة غير متجانسة في المطالب والأهداف لانقسامها إلى ثلاثة اتجاهات رئيسية متباينة، أبرزها: المحايدون، أنصار الحل الوسط والمتعاطفون مع استقلال الجزائر[3]، إلا أن الثورة الجزائرية ظلت وفية للعهد الذي قطعته للمستوطنين فيما يتعلق بحقهم في المواطنة الجزائرية بغض النظر عن أصولهم العرقية أو الدينية، فالجزائر المستقلة ستحفظ للجميع الحق في المواطنة أو اختيار مواطنة أخرى غيرها في نص صريح ورد فيه: «ففي نظر جبهة التحرير الوطني ليس ثمة أناس من غير الجزائريين في إطار المدنية

---

1 – أندريه ماندوز: **الثورة الجزائرية عبر النصوص**، تر: ميشال سطوف، منشورات ANEP، الجزائر، 2007، ص 93.

2 – وزارة الإعلام والثقافة: بيان أول نوفمبر...، **المصدر السابق**، ص 09.

3 – أندريه ماندوز: **المصدر السابق**، ص 93.

التي يجري بناؤها، فعند الانطلاق إذا يكون لكل فرد يسكن الجزائر جزائريا وفي جزائر الغد المستقلة سيكون من شأن كل جزائري أن يضطلع بأعباء المواطنة الجزائرية أو أن يرفضها لصالح مواطنة أخرى...».[1]

ولذلك فقد كان حق المواطنة المعروضة على المستوطنين بالجزائر، أول المنح التي خصص بها مجموع السكان الجزائريين من الأقليات، وذلك بمنحهم حق البقاء في الجزائر بالجنسية الجزائرية أو الاستقرار فيها كأجانب وهو ما وضحه نص البيان: «إن جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم حق الاختيار بين جنسيتهم الأصلية ويعتبرون بذلك كأجنب تجاه القوانين السارية، أو يختارون الجنسية الجزائرية، وفي هذه الحالة يعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات»[2]، وبالانطلاق من أهمية فئة المستوطنين في التعجيل بالوصول إلى حل نهائي للقضية الجزائرية، فقد كان لميثاق مؤتمر الصومام كذلك نفس الاهتمام بهذه الفئة العريضة من المجتمع الجزائري، غير أن ميثاق المؤتمر حاول هذه المرة التنبيه إلى المغالطات التي تحاول الدعاية الفرنسية التمكين لها فيما تعلق بموقف الثورة الجزائرية من هذه الفئات، وهي التي حاولت تشويه صورة الثورة التحريرية لديهم وإثارة مشاعر الخوف والهلع في نفوسهم خوفا من المستقبل الذي ينتظرهم في حال نجاح هذه الثورة في الوصول إلى أهدافها المسطرة[3]، وذلك في محاولة يائسة من الإدارة الاستعمارية لتأليب الرأي العام الأوروبي ضد الثورة الجزائرية، بالتركيز على إظهار هذه الثورة في ثوب الحرب الدينية المقدسة بين الإسلام والمسيحية[4] التي تقوم على تمجيد العرق الديني والانتصار له،

1 – فرانز فانون: **المصدر السابق**، ص 163.

2 – وزارة الإعلام والثقافة: بيان أول نوفمبر...، **المصدر السابق**، ص 10.

3 – عبد الكريم بوصفصاف وآخرون: **المرجع السابق**، ص 34.

4 – رابح لونيسي: إيديولوجية الثورة الجزائرية بين النظرية والتطبيق، **الملتقى الدولي الأبعاد الحضارية للدولة الجزائرية**، جامعة الجيلالي اليابس –سيدي بلعباس، دار الغرب للنشر، الجزائر، 2013، ص 102.

كما أنها تهدف حسب هذه الدعاية إلى طرد المستوطنين من الجزائر بصفة نهائية وذلك بتخييرها بين خيارين اثنين لا ثالث لهما فإما رحيل وإما موت في أعماق البحر.[1]

وللتدليل على النوايا الحسنة لجبهة التحرير إزاء فئة المستوطنين، وردا بالمقابل على الارتباك والخوف الذي أصاب هذه الفئة جراء الدعاية الاستعمارية التي جعلت من الصراع القائم حربا بين الهلال والصليب[2]، فقد وجهت جبهة التحرير عديد النداءات الأخوية للمستوطنين من أجل طمأنتهم والتدليل على حقهم في المواطنة، ومن ذلك الرسالة التي وجهتها لهم جبهة التحرير سنة 1957، والتي جاء فيها التعهد بضمان الحقوق الأساسية للمستوطنين، مذكرة إياهم بأن الدولة الجزائرية ستكون دولة جامعة لكل الجزائريين دون استثناء، بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية والعرقية، فالمهم أن يتمتع هؤلاء بالجنسية الجزائرية وفقط.[3]

إضافة إلى إقرار جبهة التحرير بحقهم في الجنسية الجزائرية، فقد دعت المستوطنين للمشاركة في بناء الدولة الجزائرية المستقلة التي تحفظ لهؤلاء خصائصهم الدينية والثقافية التي تميزهم عن السكان الأصليين للبلاد، بما في ذلك الدين، اللغة، العادات والتقاليد، ومما جاء في هذه الرسالة التي أورد مقتطفا منها أندريه ماندوز في كتابه ما يلي: «وإذا ما اضطلعت الجزائر بسيادتها في إطار هذه المجموعة ورفضت أي هيمنة عنصرية فهي على العكس من ذلك ستدعو لمساهمة أبنائها من دون تمييز،...حين لن يكون أي شخص مهددا في حرياته، كما أن السكان من أصل أوروبي متخلصين من خرافة التفوق العنصري ومعافين من العقدة الاستعمارية، هم مدعوون

1 – عبد الكريم بوصفصاف وآخرون: **المرجع السابق**، ص 87.

2 – عامر رخيلة: **المرجع السابق**، ص 51.

3 – محمد العربي ولد خليفة: المحنة الكبرى...، **المصدر السابق**، ص 316.

بدورهم أخويا وجنبا إلى جنب مع مواطنيهم المسلمون كي يقدموا ما بوسعهم من طاقة وذكاء...».[1]

وفي هذا التوجه إدراك واضح من قادة جبهة التحرير لجذور العلاقة التي ربطت بين المستوطنين والجزائر كبلد وكمصالح اقتصادية، وفي ذلك ورد القول: «إن تعلق الأقلية الأوروبية بالجزائر تعلق يستند إلى عدة عوامل متداخلة، وأهم هذه العوامل تتمثل في وجود جماعات اقتصادية قوية ترتبط مصالحها الخاصة باستقلال الجزائر على النمط الاستعماري، وعلى الرغم من أن هذه الجماعات لا تمثل إلا أقلية فإنها تملك مالا يقدر من الوسائل المالية والسياسية لتوجيه السياسة الفرنسية والرأي العام الفرنسي عن طريق البرلمان والصحافة والإذاعة، وفعلا فإن سياسة فرنسا لم تكن منذ قرن على الأقل إلا سياسة هذه الأقلية».[2]

ومن هذا المنطلق فقد خصت جبهة التحرير فئة المستوطنين بأسلوب مميز في التعامل، وذلك ما جاء التأكيد عليه في ميثاق مؤتمر الصومام بالقول: «...وعليه فمن الخطأ الفادح الذي لا يغتفر أن ينظر إلى جميع الأوروبيين واليهود من سكان الجزائر بعين واحدة، كما أن الخطأ الذي لا يغتفر توهم الوصول إلى كسبهم جميعا لقضية التحرير الوطني...وإنما تريد الثورة الجزائرية أن تسترد الاستقلال الوطني لإقامة جمهورية ديمقراطية اجتماعية تضمن مساواة حقة بين جميع سكان الوطن بدون تفريق ولا تمييز...»[3]، وفي ذات السياق أيضا توجهت جبهة التحرير برسالة إلى يهود الجزائر تعبر لهم فيها عن عمق العلاقة التي تربط هؤلاء بالجزائر مبررة دور الاحتلال في تأزيم العلاقة بين الطرفين بقولها: «وإنه من ناحية أخرى لخير معين على خلق الأخوة

1 – أندريه ماندوز: **المصدر السابق**، ص 144.

2 – جريدة المجاهد: ع 21، 1958/04/01، ص 06.

3 – وزارة الإعلام والثقافة: ميثاق مؤتمر الصومام...، **المصدر السابق**، ص 43.

الجزائرية خلقا جديدا بعد أن حطمها الاستعمار الفرنسي يوم أن فجعن به، إن جماعة الإسرائيليين بالجزائر في تخوفها من سوء مصيرها ومستقبلها كانت منذ ثورة 1954 محل اضطراب وتغييرات سياسية مختلفة».[1]

وفي ذات الاتجاه المتعلق بجهود استقطاب الأقليات في الجزائر خلال مرحلة الثورة، فقد توجه رئيس ح.م.ج.ج. بنداء أخوي إلى المستوطنين يدعوهم من خلاله إلى نبذ التطرف والعنصرية والانضمام إلى صف الثورة التحريرية لبناء جزائر تكون متسامحة وأخوية مع كل الأقليات الدينية والعرقية من المستوطنين القاطنين بالجزائر، إذ ذكر: «أيها الأوروبيون في الجزائر...انظروا حولكم: إن عالم اليوم لم يعد فيه مكان للمفاهيم الاستعمارية ولم فيه مكان للتمييز العنصري، فلا تحاولوا أن تتشبثوا بالمتناقضات وبقايا الماضي المتعفنة، ولا تحاولوا أن ترهقوا أنفسكم بين إبادة الشعب الجزائري أو رحيلكم عن الجزائر...»[2]، وذلك هو الموقف ذاته بالنسبة لفئة اليهود الذين وقفت جبهة التحرير على تعلقهم بالجزائر من جهة، وترددهم في شأن الانضمام إليها من جهة أخرى بقولها: «إن يهود الجزائر هم أنصاف جزائريين وأنصاف فرنسيين ولدوا في بيئة وعادات وتقاليد بربرية عربية إسلامية وتجنسوا بالجنسية الفرنسية»[3]، والذين ظلت جبهة التحرير مصرة على استقطابهم لصالح المشروع الثوري رغم تشتهم وتباين مواقفهم وتصريحاتهم في شأنها، فقد ظلت راسخة على مبادئها محافظة على أهدافها من خلال وعودها لهم بضمان المستقبل الأخوي والمتسامح في ظل الدولة الجزائرية

1 – جريدة المجاهد: ع3، 1956/09/01، ص 32.

2 – جريدة المجاهد: ع 62، 1960/02/22، ص 02.

3 – إبرير حمودي: **المرجع السابق**، ص 201.

المستقبلية التي أدرك اليهود عن قناعة مدى التسامح والتعايش الذي خصتهم به طيلة المراحل السابقة.[1]

ومع أن كثيرا من الفئات المشكلة لهذه الأقليات المستوطنة المستقرة بالجزائر كانت تؤيد أن تتغاضى عن تجاوزات إدارة الاحتلال ضد الجزائريين، وهو ما اتضح في صورة الرهبان الكاثوليك الذين تغاضوا عن جرائم الاحتلال الفرنسي، حيث بين ذلك جبهة التحرير في قولها: «إن يكن الشعب الجزائري قد أبدى أسفه عن سكوتهم فإنه أبصر بعين الاعتبار الموقف المعادي للاستعمار الذي أبداه الرهبان الكاثوليك مثل أولئك الذين كانوا في مناطق الحرب كالرمشي وسوق أهراس، وإنه لا يرى بعين الاعتبار حتى موقف كبير الأساقفة الآن رغم أنه كان في الماضي القريب يتصف بصفاة القمع الاستعماري»، فإن الثورة الجزائرية لم تتنكر لهؤلاء المستوطنين إزاء حقهم في المواطنة ودعوتهم إلى المشاركة في بناء البلاد بنص واضح: «إن جبهة التحرير الوطني لترجوا من قادة الجماعة اليهودية أن تؤدي بهم الحكمة إلى المشاركة في تشييد الجزائر الحرة ذات الإخاء الحقيقي، وما هذا الرجاء منها إلا أنها تعتبر الإسرائيليين الجزائريين من أبناء وطنها...وأن تحكم بدون تحفظ على النظام الاستعماري المحتضر وأن تصرّح باعتناقها الجنسية الجزائرية...».[2]

وفي ظل هذه الجهود التي بذلت من طرف جبهة التحرير لاحتواء فئة الأقليات غير المسلمة في الجزائر، فقد ظهر بعض الداعين إلى الانضمام إلى الأمة الجزائرية والمشاركة في بناء الجزائر الأخوية بقولها: «ما يزال الوقت أمامنا للعودة إلى المجموعة الجزائرية، فإن التعلق بصفة المواطنة الفرنسية المفتعلة هو خديعة في الوقت الذي تتكون فيه الأمة الجزائرية الحديثة والفتية والقوية، ونعلم أن مسلمين ويهود قد كشفوا في

1 – البخاري حمانة: **فلسفة الثورة الجزائرية**، ط1، دار الغرب للنشر، الجزائر، 2005، ص 129.

2 – جريدة المجاهد: ع 3، 1956/09/01، ص 32.

كفاحهم المشترك عن أخوة في العرق وإنهم يحسون بتعلق عميق بالوطن الجزائري، وإننا إذ نطرح تعلقنا بالأمة الجزائرية نعمل على إبطال الحجة التي يستخدمها المستعمرون...»[1]، وقد حاولت جبهة التحرير الوصول إلى تأييد هذه الفئات من الأقليات رغم تيقنها بوجود عراقيل وصعوبات قد تحول بينها وبين هذا المطلب، وهو ما جاء التأكيد عليه في عديد المواقف بقولها: «سيقال لنا أن هناك فرنسيين شجعانا ونزهاء قد وقفوا ضد حرب الجزائر، نعم بعض الفرنسيين قاموا في وجه سياسة حكومتهم في الجزائر لكنهم مع الأسف ما يزالون نادرين، وأنهم لا يكادوا يعبئ بهم في شيء ونفوذهم محدود جدا».[2]

وسعيا من جبهة التحرير في الوصول إلى تحقيق تعاطف أكبر عدد ممكن من هذه الأقليات، فقد ظلت على نفس النهج في توجيه نداءات الأخوة والتسامح لهذه الأقليات وذلك بقولها: «إن حرب الجزائر ليست حرب العرب ضد الأوروبيين أو حرب المسلمين ضد المسيحيين وليست هي أيضا حرب الشعب الجزائري ضد الفرنسي، بل هي حرب مفروضة على شعب عاش طويلا في الوهم...»[3]، وذلك بعد أن وعدتهم أن الجزائر تسع الجميع وسيبنيها الجميع بقولها: «فالجزائر للجزائريين، لكل الجزائريين أيا كان أصلهم وهذه القيم ليست خيالا بل تترجم واقعا حيا ...ففي الجهورية الجزائرية التي سنبنيها معا هناك مكان للجميع وعمل للجميع أيضا، فالجزائر الجديدة لن تعرف لا حواجز عرقية ولا كراهية دينية».[4]

1 – لصر الدين لعوج: الأبعاد الحضارية...، **المرجع السابق**، ص 445.

2 – جريدة المجاهد: ع 2، 1956/07/01، ص 28.

3 – أندريه ماندوز: **المصدر السابق**، ص 98.

4 – **المرجع نفسه**، ص 66.

ولأدل على الموقف الإنســـاني للثورة الجزائرية إزاء الأقليات والمســـتوطنين من الاعتراف لهم بحقوقهم المحصـل عليها بطرق شـرعية بقولها: «إن المصـالح الأوروبية الثقافية والاقتصـادية المتحصـل عليها بنزاهة سـتحترم سـواء كانت مصـالح رسـمية أو شخصية»[1]، كما زادتها اتفاقيات إيفيان الصادرة في 18 مارس 1962 جملة من المزايا السـياسـية والاقتصـادية والثقافية والاجتماعية[2] كالحق في الجنسـية والحق في حماية الممتلكات أو تعويضهم عنها.[3]

المبحث الثاني: مكانة المرأة الجزائرية في مشروع الثورة التحريرية

إن لتضـحيات المرأة الجزائرية في سـبيل اسـتقلال وطنها وحريته، جذور تاريخية تمتد إلى الأيام الأولى من الاحتلال الفرنسي للبلاد، حيث كانت لهذه الأخيرة تضـحيات جسـام في مجالي بناء المجتمع ومقاومة المسـتعمر على حد سـواء، فكانت بالرغم من أميتها عونا للرجل في مسـيرة المقاومة ضـد الاحتلال الفرنسـي وركيزة أسـاسـية في بناء المجتمع على مكـارم الأخلاق والفضـــيلـة، وفيمـا يتعلق بجهود المرأة خلال الفترة الاســـتعمارية «إن أول حجرة تضـــعها الأمة في بناء حريتها هو تهذيب المرأة وتثقيفها لأنها التربة التي ينبت الشـعب كله منها...والمرأة الجزائرية لا تزال على فترة ظاهرة نقية وإن كانت جاهلة فلنعلمها ما يهمها من ضروريات الحياة لا غير».[4]

---

1 – يوسف قاسمي: قراءة فكرية...، **المرجع السابق**، ص 21.

2 – سـهام ميلودي: **اتفاقيات إيفيان: أسـبابها ومضـمونها وردود الأفعال (دراسـة تحليلية)**، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2015–2016، ص 120.

3 – بن عتو رضـا، تلمسـاني بن يوسـف: الرؤية الاقتصـادية للجزائر المسـتقلة من خلال وثائق: (مخطط العقيد لطفي، ميثاق طرابلس، اتفاقيات إيفيان)، **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، ع19، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف–الجزائر، جانفي 2018، ص 98.

4 – أنيسة بركات: **نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية**، دار موفم للنشر، الجزائر، 2013، ص 16.

وانطلاقا من الدور الهام الذي نهضت به المرأة خلال مسيرة المقاومة للاحتلال الفرنسي، فقد كانت لها المكانة البارزة أيضا في مشروع الثورة التحريرية وهو ما أكدته المواثيق والنصوص المختلفة لها، حيث أن نجد أن ميثاق مؤتمر الصومام قد أشاد بدور المرأة وبطولاتها في الكفاح المسلح ضد الاستعمار منذ اللحظات الأولى للإعلان عن الثورة، ومما ورد في نص الميثاق في شأنها «وإننا لنحي بإعجاب وتقدير ذلك المثل الباهر الذي تضربه في الشجاعة الثورية الفتيات والنساء والزوجات والأمهات، ذلك المثل الذي تضربه جميع أخواتنا المجاهدات اللائي يشاركن بنشاط كبير وبالسلاح أحيانا في الكفاح المسلح من أجل تحرير الوطن».[1]

وبناء على ذلك فإن للتطورات الحاصلة في مسيرة أحداث الثورة التحريرية وأهمية دور المرأة في العمل الثوري إلى جانب الرجل، فقد اجتهد قادة جبهة التحرير في إسناد المرأة الجزائرية عديد المهام الثورية الحساسة، فكانت المرأة تقوم بأعمال مختلفة سواء تعلق الأمر بشؤونها الأسرية والاجتماعية أو بالمهام الثورية التي أسندها إياها قادة جبهة التحرير لمساعدة الثورة في الوصول إلى تحقيق هدفها المسطر وهو تحقيق الاستقلال بقولها: «إن الحركة النسائية مهمتها إذكاء روح الحماس في صفوف الجيش وأعمال الاتصال والمخابرات وتهيئة الملاجئ وإسعاف عائلات الشهداء والمعتقلين».[2]

وعليه فقد كان للأدوار التي نهضت بها المرأة في مجالات مختلفة الفضل في تحقيق الوثبة الحقيقية للكفاح المسلح الذي لم يعد حكرا على المجاهدين في الجبال فقط، بل تعداه إلى أدوار نضالية أخرى هامة كان للمرأة فيها الدور البارز على أصعدة ومستويات مختلفة كالاتصال والمخابرات والجوسسة والإرشاد الاجتماعي والرقابة

1 – وزارة الإعلام والثقافة: ميثاق مؤتمر الصومام...، **المصدر السابق**، ص 40.

2 – عبد الكامل جويبة: محطات من نضال المرأة في تاريخ الثورة الجزائرية، **مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ**، ع1، الجزائر، ديسمبر 2007، ص 164.

السياسية وغيرها[1] من البطولات التي كان فيها للمرأة اضطلاع بمهام كبرى للثورة كانت في حالات عديدة سببا مباشرا في تعرض هذه الأخيرة إلى السجن أو الحبس، إذ ورد ذكر عبد الكريم بوصفصاف أن المرأة الجزائرية قد تعرضت لكل أشكال الإهانة والتعذيب بقوله: «لقد زج الاستعمار الفرنسي بها في السجون وأوقفها بل وحبسها في المحتشدات وعذبها وقتلها...»[2]، ومن الأدوار التي أسندتها جبهة التحرير للمرأة إبان مرحلة الثورة نجد:

1-الاتصال والمخابرات: بعد اتساع الرقعة الجغرافية للثورة التحريرية وشمولية نطاقها السياسي والعسكري، انتهجت السلطات الفرنسية سياسة ترمي إلى تضييق الخناق على المجاهدين الجزائريين ومحاصرة جميع تحركاتهم المشبوهة، الأمر الذي كان سببا في إحداث فتور في مستوى العمل العسكري لدى جنود جيش التحرير، سيما في ظل انعدام الاتصال بين المجاهدين وغياب التنسيق بين المناطق المختلفة من البلاد، وعليه فقد أضحى الاعتماد على المرأة ضرورة لا مناص منها في ظل الأوضاع الصعبة المستجدة[3]، فكانت المرأة الواسطة الأمثل في عملية الاتصال بين المجاهدين ونقل المعلومات من مكان لآخر، كما كانت الواسطة غير المثيرة للانتباه بين المجندين الجزائريين في الجيش الفرنسي وقادة جبهة التحرير لتزويد الثورة بتحركات العدو ومخططاته العسكرية[4]، فكانت بفضل الثقة التي وضعت فيها العين البصيرة للثورة ورسولها الأمين في نقل الوثائق والأسلحة، وذلك ما جاء على لسان المجاهدة زينب بقولها: «لقد صممنا نحن معشر الفدائيات وجميع مجاهدات القرية أن نجاهد مثل

1 - وزارة الإعلام والثقافة: ميثاق مؤتمر الصومام...، **المصدر السابق**، ص 41.

2 - عبد الكريم بوصفصاف وآخرون: **المرجع السابق**، ص 09.

3 - فرانز فانون: **المصدر السابق**، ص 112.

4 - جازية بكرادة: **دور المرأة الجزائرية في الثورة التحريرية بالولاية الخامسة 1954-1962**، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة أبوبكر بلقايد -تلمسان، الجزائر، 2016-2017، ص 240.

الرجل تماما...»، لتضـيف مجاهدة أخرى في شـأن دور المرأة وأبنائها لصـالح الثورة بقولها: «وحتى أطفالنا الصـغار...لقد أصـبحوا كلهم ثوارا ومجاهدين منهم من يراقب تحركات العدو ومنهم من يحمل الوثائق السـرية والأسـلحة الخفيفة إلى جهات أخرى معينة».[1]

وفي الوقت الذي حاولت الدعاية الفرنسـية تشـويه صـورة المرأة بالتشـكيك في طبيعة تواجدها بين جنود جيش التحرير فإن الرد كان واضـحا من جبهة التحرير التي أبرزت في المقابل شـجاعة المرأة وعفتها في مجابهة قوى الاحتلال في الجزائر «إن المثل الجديد للمرأة الصبية في القبيلة، التي كانت ترفض عرضا للزواج لأنه لا يصدر عن رجل في المقاومة يكشـف بشـكل رائع تلك المعنويات الرفيعة التي تحرك الجزائريات»[2]، فكانت المرأة بهذا العمل أنموذجا للنضـال والوطنية من خلال جهودها في دفع وتيرة الكفاح المسلح بوسائل خطيرة ومعقدة، من أبرزها: الاتصال والجوسسة، ولذلك فقد كانت الإشـادة بأدوارها واضـحة في ميثاق مؤتمر الصـومام بنص جاء فيه: «إنه من الممكن في هذا الميدان أيضا تنظيم وسيلة من أخطر وسائل الكفاح وأجداها بطرق خاصة ومناسبة لعادات البلاد وتقاليدها الخاصة وذلك: تقديم الأخبار والمشاركة في الاتصالات والتموين...».[3]

2-الرقابة السياسية والإرشاد الاجتماعي: إن الأدوار الشجاعة التي نهضت بها المسبلة الجزائرية في عمليات الجوسسة لصالح الثورة وربط الاتصال بين المجاهدين لا تقص في شـيء من الأعمال الكبرى التي تكفلت الفدائية الجزائرية وخاصـة في المجالات الحساسة كنشر الوعي السياسي والإرشاد الاجتماعي في المجتمع من تقديم

1 - أنيسة بركات: **المرجع السابق**، ص 41.

2 - سليمان الشيخ: **المصدر السابق**، ص 404.

3 - وزارة الإعلام والثقافة: ميثاق مؤتمر الصومام...، **المصدر السابق**، ص 41.

للنصـــائح والتوجيهات الطبية والصـــحية، فضـــلا عن المهام الإدارية المنوطة بها في مكاتب قيادة الثورة، ومن هذه الجهود نجد: «وإضافة إلى دور المرأة في علاج المرضى والجرحى فقد اهتمت أيضـا بشـؤون الإدارة كمسـاعدة كاتب القيادة، واشـتغلت بالكتابة على الآلة الراقنة لإعداد المنشورات والأوراق والدعايات، وإيصـال الاشـتراكات أو كتابة التقارير والقوانين العسكرية».[1]

وفي ذات السياق أيضا ورد أن المرأة كانت تقوم بأعمال هامة وأساسية، فكانت المسـؤولة عن الحالة السـياسـية والعسـكرية والاجتماعية عبر منطقة كاملة، كما كانت الموجهة في الأمور الاجتماعية والسياسية للسكان في القرى والمناطق الجبلية إذ بذلت جهودا جبارة في تحســين الأوضــاع لســكان الأرياف وترقية الحس الاجتماعي لديهم بتخصيصهم بالدروس المختلفة في النظافة والتربية والتهذيب وطريقة العيش...الخ، كما اجتهدت المرأة المرشـدة في ربط العلاقة بين السـكان والثورة التحريرية بنشـر الوعي في أوســاطهم والتعريف بمبادئ وأهداف الكفاح المســلح الذي يقوده جيش التحرير لتحقيق الحرية والاسـتقلال وتخليصـهم من العبودية والاسـتعمار، وهي الأدوار التي جعلت من الإدارة الاستعمارية تعيد النظر في أساليب سياستها المنتهجة ضد هذه الأخيرة، وخاصة بعدما أدركت الخطورة والأهمية التي أضــحت تكتســيها المرأة بعد النتائج التي حققتها ضد مصـالحه الاسـتراتيجية بقول عبد الكريم بوصـفصـاف: «...إن القادة الفرنسـيين لم يكونوا يتصـورون أن تلك المرأة الأهلية المسـلمة بوضـعها الثقافي والاجتماعي المزري وباختفائها في البيت وخلف الرجل تصــل إلى هذا المســتوى من الكفاح الســياســي المسلح».[2]

1 – عبد الكامل جويبة: **المرجع السابق**، ص 164.

2 – عبد الكريم بوصفصاف وآخرون: **المرجع السابق**، ص 09.

3-مشاركة المرأة في الكفاح المسلح: إضافة إلى الأدوار البطولية التي نهضت بها المرأة خلال الثورة التحريرية، بإسنادها مهام هامة وخطيرة في مسيرة الكفاح المسلح ضد الاحتلال، فقد أسندت للمرأة أيضا أدوار أخرى أكثر خطورة وتتعلق بمشاركتها الرجل في الأعمال العسكرية المسلحة ضد القوات الفرنسية، سيما بعد أن أحدثت هذه الأخيرة ثورة حقيقية في المسلمات السابقة التي تجعل من المرأة رهينة للتقاليد البالية، وفي ذلك يذكر فرانز فانون في تحليله للمكانة الجديدة التي استحدثتها الثورة للمرأة في المجتمع بقوله: «إن المجتمع الجزائري وهو في معركة التحرير وفي التضحيات التي يزجيها في سبيل تحرره من النظام الاستعماري، يجدد نفسه ويوجد قيما لم تكن معروفة مبنية على علاقات جديدة بين الجنسين، فقد كفت المرأة عن كونها ذيلا للرجل، وبمعنى أدق فإنها قد انتزعت مكانتها بقوة ساعدها...».[1]

ومهما تكن الأسباب والدوافع التي جعلت المرأة تتخذ قرارها بالصعود إلى الجبل والالتحاق بالثورة[2]، فإن دورها في هذه الحالة يختلف كثيرا عن أدوارها السابقة، فاقتناع المرأة بالصعود إلى الجبل رفقة إخوانها المجاهدين يقتضي ارتداءها للزي العسكري وحملها للسلاح للقيام بأعمال عسكرية، أو الاستعداد لهجمات مباغتة من الاحتلال الفرنسي، وحول المصاعب التي عاشتها هذه الأخيرة مع جنود جيش التحرير نذكر: «حينئذ تتقدم المجاهدة مع إخوانها إلى الموت في شجاعة لم تعهدها من قبل فتعبر بحذر وتزحف بخطى وئيدة ثابتة هذه الحواجز النارية الملغمة، ثم تسعى بين الحبو والانبطاح على بطنها خوفا من شدة الانفجار التي تسببها الألغام والعبوات القوية المفعول التي حصدت مرارا أبطال شداد...».[3]

---

1 – فرانز فانون: **المصدر السابق**، ص 113.

2 – جازية بكرادة: **المرجع السابق**، ص ص 97-100.

3 – أنيسة بركات: **المرجع السابق**، ص 33.

وفي ظل التضحيات التي قدمتها المرأة كعربون لتحقيق الحرية والاستقلال، فقد تعرضت بالمقابل إلى تجاوزات جمة من إدارة الاحتلال الفرنسي التي أهانتها وعذبتها بأشكال ووسائل مختلفة كانت مخالفة في كثير من الأحيان مع الأحكام والقوانين الدولية لمعاملة الأسرى المدنيين والعسكريين على حد سواء[1]، في حين فضلت الكثيرات من جميلات الجزائر إيثار الشهادة على الوقوع ضحية بين أيدي جنود الاحتلال للتعذيب تارة والاعتداء تارة أخرى.[2]

المبحث الثالث: موقف الثورة الجزائرية من الأسرى الفرنسيين

لقد ظلت إشكالية الأسير ومكانته لدى الأطراف الحربية والعسكرية واحدة من المسائل المستعصية على الحقوقيين ورجال القانون لفترات طويلة، وذلك تماشيا مع التراتبية الدولية في تصنيف الدول المتحاربة إلى أطراف كاملة السيادة وأخرى فاقدة لها، وتلك هي المسألة التي عايشتها جبهة التحرير منذ الإعلان عن الكفاح المسلح لطرد الاحتلال الفرنسي، فكانت المواجهة العسكرية مع الاحتلال الفرنسي حتمية لبروز فئة الأسرى من الجانبين المتحاربين، وعليه فقد كان لهذه المستجدات في الساحة الثورية أساليب مناسبة للتكيف والتأقلم مع هذه الفئة بما يتوافق والضوابط الشرعية والأسس والمبادئ القانونية والدولية[3]، إذ أن الاحتلال الفرنسي وبالرغم من مصادقته الشكلية على النصوص القانونية الدولية المتعلقة بحماية الأسرى كاتفاقية جينيف التي تقر بالحماية القانونية للأسرى وضحايا النزاعات العسكرية المسلحة، في حين انتهج سياسة

1 – محمد أرزقي فراد: **جزائريات صنعن التاريخ**، ط3، دار الأمل، الجزائر، 2015، ص 116.

2 – بلحسن بالي: **المرأة الجزائرية خلال حرب التحرير 1954-1962**، تر: صاري علي حكمت، دار ثالة للنشر، الجزائر، 2014، ص 34.

3 – جريدة المجاهد: ع 1، 1956/06/01، ص 31.

قمعية تتنافى والمواثيق الدولية التي تقنن الحروب وتضبط النزاعات المسلحة بما يحفظ للأسرى الحماية القانونية والكرامة الإنسانية.[1]

أما ما تعلق بجرائم الاحتلال ضد فئة الأسرى الجزائريين، كتبت جريدة المجاهد في مقال لها أن: «...الاستعمار الفرنسي الغاشم المجرم ينتقم في البوادي والمدن بقتل الأبرياء من السكان المدنيين ويعذب الأسرى أشد العذاب ممثلا بهم حتى تزهق أرواحهم، وحيث أنه يخالف بفعله هذا قوانين الحرب فإن رجال الجيش الوطني الذين يحاربونه محاربة مشروعة ويطلقون سراح من يقع بين أيديهم من الأسرى بالخارجين عن القانون...».[2]

وفي المقابل من ذلك نجد أن الثورة الجزائرية قد تقيدت تقيدا صارما بالقوانين الدولية واجتهدت في تطبيق النصوص والضوابط الإنسانية التي أقرها القانون الدولي الإنساني في معاملة الأسرى الفرنسيين مدنيين كانوا أم عسكريين، ولأبلغ من المعاملة الإنسانية لجنود جيش التحرير للأسرى الفرنسيين مما جاء في الرسالة التي كتبتها الآنسة ميشلين كوميس (تلميذة بمدرسة الثانوية بتلمسان)، حيث ذكرت قائلة: «سأذكر لكم كيف أصبحت أعيش مع الفلاقة:...بمجرد وصولي أجلسوني على مناضد ناعمة، وقدموا إليّ القهوة والرغائف وسألوني هل أحب اللبن لكني لا أحبه، ثم أتوا لنا بالكسكس ومعه لحم كثير، لكن بعد الصدمات التي انتابتني لم أكن قادرة على الأكل فلم أتعش، وإن كنت قد اطمأنت منذ وصولي بجوار الفلاقة وتأثرت بهم تأثرا حسنا...إن اعتباري لهذا الجيش التحريري الذي يريد أن ينال استقلاله لحسن جدا، فقد كنت محاطة برعاية

1 – **اتفاقية جنيف بشأن معاملة الأسرى**، المادة 03، الصادرة في تاريخ 12 أغسطس/ أوت 1949.

2 – جريدة المجاهد: ع1، 1956/06/01، ص 23.

لا يمكن أن أتصور أحسن منها، ولاحظت أنهم لا يبغضون فرنسا ولا الفرنسيين ولكنهم يريدون استقلالهم ليتمكنوا من إصلاح شؤونهم الاجتماعية السيئة».[1]

إضافة إلى المعاملة الإنسانية الحسنة التي انتهجتها الثورة الجزائرية كنهج في معاملة الأسرى الفرنسيين وتخصيصهم بالحماية والرعاية خلال فترات إقامتهم بين جنود جيش التحرير، فقد كان للثورة أيضا أعمال إنسانية أخرى هامة لصالح الأسرى الفرنسيين قد بلغت في أحيان كثيرة درجة تسريحهم وتحريرهم للعودة إلى أهالهم، وفي هذا الشأن كتبت المجاهد: «إن ما قام به جيش التحرير من أعمال إنسانية يتوافق وما تطلبه القوانين الدولية من كل جيش، من عناية بالأسرى وسهر على صحتهم، ثم إن جيش التحرير قد ذهب في كثير من الأحيان إلى أبعد من ذلك وأطلق سراح عدة مساجين فرنسيين رجعوا إلى عائلاتهم يعيشون بينها يؤدون شهادة حية على ما يتصف به جيشنا من إنسانية ورحمة وعدل».[2]

وفي ذات السياق المتعلق بجهود الثورة التحريرية لصالح فئتي الأسرى الجزائريين والفرنسيين على حد سواء، فقد اجتهد قادة جبهة التحرير الوطني على إقامة علاقات إنسانية مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر من أجل تحسين مكانة الأسرى من الطرفين المتنازعين والتنديد بالمقابل بالأساليب العسكرية المستخدمة من السلطات الفرنسية ضد الأسرى الجزائريين مدنيين أو عسكريين، وحول هذا الدور الذي لعبه قادة الثورة في فضح التجاوزات الفرنسية لدى الهيئات الدولية القانونية، فقد أعلن قادة جبهة التحرير جهودهم في هذا الاتجاه، حيث أوردت المجاهد في مقال لها: «نحن نريد أن نصحح هذه الأوضاع تجاه الرأي العام العالمي ونسجل مسؤولية الفرنسيين، ونريد كذلك أن نقول كلمتنا في مشكلة الأسرى الحربيين وندلي برأينا في وجوب تسويتها...فمنذ الأشهر

1 – جريدة المجاهد: ع2، 1956/07/01، ص 47.

2 – جريدة المجاهد: ع 8، 1957/08/05، ص 05.

الأولى لاندلاع الثورة وجهت جبهة التحرير الوطني رسائل إلى الصليب الأحمر الدولي تعلمه فيها بالأساليب التعسفية التي يتبعها الجيش الفرنسي إزاء الجزائريين وبنقضه للقوانين الحربية وعلى هذا الأساس فإنها طالبت من تلك المنظمة الدولية أن تتدخل لإجبار الإدارة والجيش الفرنسي على احترام مواثيق جينيف الدولية».[1]

وقد حققت الجهود المبذولة من جبهة التحرير في مسألة الأسرى نجاحات كبيرة وفقا لما نصت عليه المواثيق الدولية والإنسانية وجميع القوانين المقننة للنزاعات العسكرية والحربية، ومن أبرز نتائج هذه المفاوضات التي خاضتها جبهة التحرير هي التوصل إلى استحداث مناطق محايدة لإقامة الأسرى من طرف النزاع، حيث ورد أن بعد نجاح المهمة الأولى تقدمت جبهة التحرير والهلال الأحمر الجزائري باقتراح إلى الصليب الأحمر الدولي يقضي بتوسيع المفاوضات من أجل الوصول إلى حل عام وإنساني طبقا لمواثيق جينيف، ولم تشأ جبهة التحرير أن تضع أي شرط في هذا الصدد بأن يعترف لها مثلا بصفة المحارب، بل كان كل همها منحصرا في ميدان الاعتبارات الإنسانية حتى أنها اقترحت على الحكومة الفرنسية أن يتفق الطرفان على وضع أسرى الحرب من كلا الجانبين في أقطار محايدة...».[2]

أما فيما يخص المعاملة التي حظي به الأسرى الفرنسيون من جنود جيش التحرير، فقد عبّر أسرى فرنسيون عن ذلك في تصريحات مختلفة منهم إلى مبعوثي اللجنة الدولية للصليب الأحمر الذين تمكنوا من عقد لقاءات معهم، حيث نقلوا لنا شهادة حية عن المعاملة والأوضاع التي عايشوها بين أحضان جنود جيش التحرير، ومنهم ما يلي:

---

1 – جريدة المجاهد: ع 24، 1958/05/29، ص 15.

2 – **المصدر نفسه**، ص 15.

1-الممرضة الفرنسية: مثلها مثل العديد من النساء الأوربيات أو الفرنسيات، لم تكن المرأة الفرنسية هدفا من أهداف الثورة التحريرية، ولا أدل على ذلك من موضوع الممرضة الفرنسية التي أطلق سراحها من قبل قادة "جبهة.ت.و" بعد أن كانت تعتقد أن حياتها قد اقتربت وشارفت على نهايتها، أين أخذت تبكي بشدة من جراء الخوف الذي أصابها بعد أن وقعت أسيرة بين جنود "جيش.ت.و"، وحول هذه الحادثة يروي أحد المجاهدين من شاهدي العيان عن هذه الواقعة، فيقول لقد أخذنا نهدأ من روعها ومن الخوف الذي تملكها جراء الحادثة؛ في قوله: «إن المجاهدين الجزائريين، ليسوا مثل العسكريين الفرنسيين الذين يقتلون النساء والأطفال، ويوهمون الأسرى بحريتهم ثم يطلقون عليهم النار من الخلف».[1]

2-الجندي جان شوفالي: يعتبر الجندي الفرنسي "جان شوفالي" أحد الصور الحية عن الإنسانية التي التزمت بها الثورة التحريرية الجزائرية في علاقتها وممارساتها مع الأسرى الفرنسيين، حيث أطلق سراح هذا العسكري الفرنسي رفقة خطيبته "الآنسة كيريا"، التي صرحت بعد تحريرها مباشرة من طرف قادة "جبهة.ت.و" حول طبيعة الظروف الحسنة والإنسانية، التي واجهتها رفقة خطيبها "جان شوفالي" خلال مرحلة الأسر لدى جنود "جيش.ت.و"، فقالت بالحرف الواحد: «لم نعامل معاملة سيئة في أي الأوقات، بل إنهم لم يحاولوا فصلي عن خطيبي، وهذا ما كنت أخشاه كثيرا، وعندما كنا ننتقل في الجبال كان الثوار يمدوننا بالكسرة والعسل، أما في حال استقرارنا بمراكز الجيش فإن مأكلنا كان أحسن وأشهى وأكثر تنوعا».[2]

1- خامس سامية: البعد الإنساني في الثورة الجزائرية، **الملتقى المغاربي الأبعاد الحضارية للثورة الجزائرية**، دار الغرب للنشر، جامعة الجيلالي اليابس-سيدي بلعباس، الجزائر، 2003، ص44.

2- الصديق محمد الصالح: **الجانب الإنساني في الثورة التحريرية**، ط1، منشورات بغدادي، الجزائر، 2005، ص79.

3-الجنود الأربعة: وفي نفس السياق؛ المتعلق بعمليات تسريح الأسرى الفرنسيين من قبل "جبهة.ت.و" وقادة الثورة التحريرية، في إطار المشروع الإنساني المعلن عنه في المواثيق الأساسية لهذه الثورة، فقد أكدت مجموعة من الأسرى العسكريين الفرنسيين لدى المصالح والأجهزة العسكرية للثورة التحريرية الجزائرية، والذين بلغ عددهم حوالي أربعة جنود من العسكريين الفرنسيين، الذين تحدثوا ووصفوا بإسهاب طبيعة الأوضاع المعيشية والاجتماعية المعاشة في أوساط المجاهدين، كما وضحوا أسس العلاقة السائدة بينهم وبين جنود "جيش.ت.و" قبل أن يتم تحريرهم من قبل قادة الثورة التحريرية، والجدير بالذكر أن تصريحات هؤلاء الأسرى قد كانت بعد تسلمهم هؤلاء قرارات الإفراج النهائية من قادة الثورة التحريرية، والشروع في مباشرة مراسيم التسليم إلى ممثل "ل.د.ص.أ" في 18 ماي 1959، مما يجعلهم في غنى عن هذه التصريحات لولا أنهم تأثروا بصفة حقيقية بمثل هذه المعاملة الإنسانية من الثوار والمجاهدين الجزائريين.[1]

وفي خلال هذه اللحظات التاريخية؛ فقد أصرت مجموعة الأسرى الفرنسيين الأربعة بضرورة كتابة رسالة طمأنة توجه إلى أهاليهم في أول رحلة إلى موطنهم الأصلي، ومما كتب الأسرى الفرنسيون في رسالتهم نستدل ببعض المقتطفات للتدليل على مواقفهم من الثورة التحريرية وطبيعة المعاملة التي تعرض لها هؤلاء بين المجاهدين الجزائريين، في القول: «بعد اشتباك في صباح السبت 11 جانفي 1958، وقعنا أسرى في أيدي جنود جيش التحرير الوطني، وقادونا من غير أن يمسوننا بأي أذى، ونحن في هذا الوقت نكتب هذه الرسالة، أربعة جنود من الفرقة الثالثة ونؤكد لكم أننا أحياء، وفيما يخص

1- مقدم فيصل: دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الرقابة على مدى تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني إبان الثورة الجزائرية، **المجلة الأكاديمية للبحث القانوني**، م13، ع01، الجزائر، 2016، ص 379.

غذاءنا ليس هناك ما نشتكي منه، فنحن نأكل خبزاً جديدا مع أغذية أخرى محضرة تحضيرا متقناً، كما أننا نشرب القهوة الساخنة الكثيرة السكر...».[1]

ومما تجدر الإشارة إليه، أن الثورة التحريرية وبالإضافة إلى توجهها الإنساني في معاملة الأسرى الفرنسيين، فهي بالمقابل من ذلك أيضاً ثورة أخلاقية اجتهدت من أجل تكريس الفضيلة والأخلاق الإسلامية الحميدة في نصوصها ومواثيقها، كما في ممارساتها وإسقاطاتها من خلال العمل على غرس الفضيلة في نفوس المجاهدين والمناضلين الجزائريين من بداية الثورة إلى نهايتها، وذلك في العديد من المجالات فمنها ما هو مرتبط بمعاملة الأصدقاء والمتعاطفين، أو حتى ما هو مرتبط بالعلاقات مع قوى الأعداء الفرنسيين من العسكريين أو المدنيين، والذين خصهم الحوار الإنساني والأخلاقي للثورة التحريرية، في صور وأشكال مختلفة من المعاملة الإنسانية مثل فئة الأسرى الفرنسيين العسكريين المتوقفين عن الحرب أو الأسرى المصابين، وفي هذا المقام نسوق لكم رواية منقولة عن أحد المجاهدين من شاهدي العيان على الأخلاق والإنسانية الرائدة التي تميز بها جنود "جيش.ت.و"، إذ يقول: «...في خلال معركة من معارك الثورة التحريرية، وأثناء اشتباك لجنود "جيش.ت.و" مع فرقة عسكرية من الجنود الفرنسيين بمنطقة الأوراس قرب مدينة (باتنة) حالياً، أسرت ثلاث "فتيات فرنسيات" كانتْن ضمن القافلة العسكرية الفرنسية التي وقع معها الاشتباك...» ويواصل في سرده لأطوار الحادثة قائلاً: «...لقد كانتْن ترتعدن من شدة الخوف، جراء طلقات الرصاص أثناء المعركة حامية الوطيس، وما زاد من خوفهن هو وقوعهن في قبضة جنود "جيش.ت.و" الذين صورتهم الدعاية الفرنسية للفرنسيين عامة، في صورة الوحوش الكاسرة الآكلة للحوم البشر...»، وبعد نهاية المعركة

1- محمد الصالح الصديق: الجانب الإنساني...، **المصدر السابق**، ص81.

حاولت واحدة من الأسيرات الفرنسيات تجميع كامل قواها النفسية والمعنوية، في قول متقطع لقائد الفرقة التابعة لجنود "جيش.ت.و": «لا تقتلونا...نحن نسوة...».[1]

ويواصل الشاهد؛ في سرده للوقائع والأحداث التي دارت أطوارها بين حيثياتها الأسيرات الفرنسيات والقائد العسكري لجنود "جيش.ت.و"، في قول الجندي لهؤلاء الأسيرات ما نصه: «...لا عليكن...اطمأنوا...فنحن ثرنا لنحارب الرجال لا النساء...»[2]، ويواصل شاهد العيان شهادته؛ في القول: «...ومن أجل حماية الفتيات الفرنسيات، فقد أفردنا لهن مكانا خاصا بهن، وقدمنا لهن الفراش والمأكل والمشرب اللائق بهن، وقد عشن مع المجاهدين فترة من الزمن دون أن يتعرضن للأذى أو يمسسهن سوء...»، وفي ذات السياق تجدر الإشارة أنه قد تأكد بعد إطلاق سراحهن من قبل قادة "جبهة.ت.و"، ما يثبت حقيقة مشاعرهن النبيلة تجاه الثورة التحريرية، إذ صرحت الأسيرات بكرم الضيافة وحسن المعاملة من جنود "جيش.ت.و" في القول: «...لقد وجدنا أحسن المعاملة من قبل جنود جيش التحرير الوطني، كما لم يمسسنا أذى في كرامتنا أو شرفنا».[3]

وبناء لما سبق التطرق له؛ نستطيع القول بأن الثورة التحريرية الجزائرية الممتدة أطوارها منذ 1954 وإلى غاية 1962، وبالـرغم من التـجاوزات اللاإنسانية للاستعمار الفرنسي طيلة المرحلة الاستعمارية 1830-1962، إلا أن أسس المعاملة الإنسانية من لدن قادة ومسؤولي الثورة التحريرية الجزائرية إزاء الأسرى الفرنسيين، كانت في مجملها مستمدة من النصوص الشرعية والفقهية للدين الإسلامي الحنيف، أين تجلت ملامح الحضور الإسلامي في عديد الصور والأشكال المختلفة من المعاملة الإنسانية، التي حفظت وصانت للأسير حقوقه الفطرية في الحياة والحماية والكرامة الإنسانية، وهو ما

1- محمد الصالح الصديق: الجانب الإنساني...، **المصدر السابق**، ص 60.

2- محمد الصالح الصديق: **المصدر نفسه**، ص 61.

3- محمد الصالح الصديق، **المصدر نفسه**، ص62.

تجسد بصورة عملية من خلال الممارسة اليومية والثورية لأطوار الثورة التحريرية، التي تمسكت بإنسانيتها وسماتها الإسلامية في كثير من المشاهد المتعلقة بتحرير الأسرى الفرنسيين بالمناسبة وبدونها، سيما في ظل الإصرار والتعنت الذي أبان عنه الاستعمار الفرنسي، بعد الرفض الصريح من قبله لكل السياسات الهادفة للمعاملة بالمثل في ما يخص عملية تحرير الأسرى الجزائريين لدى السلطات الفرنسية.

المبحث الرابع: المسألة الاجتماعية والصحية في ممارسات الثورة التحريرية

لقد شكل اندلاع المسلح ضد الاستعمار الفرنسي بالجزائر، محطة تحول حقيقية للرفع من وتيرة الجرائم العسكرية للجيش الفرنسي ضد الجزائريين، وذلك باتخاذ الإدارة الفرنسية لإجراءات صارمة تهدف إلى القضاء على الثورة التحريرية واستئصال بذور الفكر الثوري من الأوساط الشعبية الجزائرية، حيث تجسد رد الفعل الفرنسي في عمليات عسكرية كبرى خلفت أعدادا كبيرة من الضحايا الجزائريين الذين تباينت مستويات الخطر الاجتماعي والصحي لديهم، إذ وجد منهم الجرحى والمرضى والمعطوبون والمشوهون...، مما ألزم قادة الثورة الجزائرية للبحث عن حلول مستعجلة للتكفل بهذه الأوضاع الاجتماعية والصحية المستجدة.[1]

وفي ظل الوضاع المتدهورة التي بات يعاني منها عدد كبير من الجزائريين، فقد اجتهدت جبهة التحرير لأجل التكفل بهذه الأوضاع الاجتماعية التي أضحى يتخبط فيها جزء كبير مكن المدنيين الجزائريين، ولتحقيق ذلك فقد اتخذت هذه الأخيرة إجراءات تنظيمية واجتماعية للمساهمة في الحد من الانعكاسات السلبية للسياسة الاستعمارية أو التخفيف منها على الأقل، حيث ورد في ذلك «لقد أنشأت مجالس الشعب في البوادي

1 – صليحة علامة: **الأحوال الصحية بالجزائر خلال الاحتلال الفرنسي من 1830 إلى 1962 عمالة الجزائر (دراسة تاريخية)**، دكتوراه علوم، قسم التاريخ، جامعة أبوبكر بلقايد–تلمسان، الجزائر، 2016–2017، ص 476.

والأرياف وهي التي يلجأ إليها المدنيون لفض النزاعات وتسـجيل المواليد وعقود الزواج وهذا نظام الدرك والحراسة يشرف على الأرض ويتلقى الأخبار فهو بمثابة العين اليقظة لجيش التحرير، وهؤلاء حراس الغابات يشـرفون على تنظيم من يعملون هناك في حرية تامة»[1]، وفي هذا السـياق نجد أن الشـؤون الاجتماعية للمدنيين الجزائريين كانت من صـلب اهتمامات قادة جبهة التحرير، الذين كانت جهودهم العسـكرية متوازية مع الاهتمام بالأوضـاع الاجتماعية ومحاولة النهوض بها وفي ورد قول جريدة المجاهد: «لم تكتف بأعمال الحرب والتدمير للجهاز الاسـتعماري فقط، بل هي إلى جانب ذلك تعمل على إيجاد إدارة منظمة تشـرف على تسـيير شـؤون الجزائريين في كامل القطر، ولذلك نجد التناسق التام بين العمليات العسكرية والتنظيم السياسي، فالثورة الجزائرية لم تنتظر اسـتقلال الجزائر لتضـع يدها على الجهاز الإداري، بل إنها بدأت قبل الآن بين نيران المعارك ودوي الرصاص تطبق النظم وتدير البلاد وتشرف على كل شيء».[2]

إن هذه التغيرات الجذرية التي جسـدتها الثورة التحريرية في المجال الاجتماعي للجزائريين كانت واضـحة الأثر في الحياة اليومية للسـكان، وذلك ما أقرت به كاتبة فرنسـية لم تخف شـعورها إزاء التطور الاجتماعي الذي يعيشـه المجتمع الجزائري، وفي ذلك ذكرت: «إن تطور الشـعب الجزائري أمر لا يمكن جحوده، وإن اندفاعه المدهش منذ ثلاث سنوات نحو المستقل لا يمكن توقيفه، فالحياة الاجتماعية والسياسية والعقلية قد تغيرت فيه تغييرا عميقا، وإن هذا التغيير يبرز في جميع الأوساط حتى عند الشيوخ والعجائز الذين لم يفارقوا بيوتهم، فالشيخ أصبح يقول أننا حيوانات عتيقة وأن الشباب

1 – جريدة المجاهد: ع8، 1957/08/05، ص 05.

2 –**المصدر نفسه**، ص 03.

هم الذين يملكون الشجاعة والحكمة، وأما الشبان فإنهم لا يحلمون إلا بالمدنية العصرية والمساواة والديمقراطية...».[1]

وتجدر الإشـــارة أن الجهود التي بذلها قادة الثورة إنما تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية في الأوساط الجزائرية، وخاصة بعد أن ساهمت السياسة الاستعمارية في البلاد في اختلال التوازن الاجتماعي وتدهوره لدى فئات عريضة من الشعب الجزائري، وســـعيا لإعادة تحقيقه، فقد ذكر قادة جبهة التحرير «أن الجهورية الجزائرية بالنســـبة للمجاهد ليســـت أمنية في البلاد أو أملا عاديا، إنها تمثل عنده من الآن: في مجالس الشعب وفي التوزيع العادل للثروات وفي احترام الحريات ومحاربة كل جهاز ظالم».[2]

وبالموازاة مع المجال الاجتماعي، فإن للجانب الصحي كذلك نفس الاهتمام لدى قادة الثورة، إذ بذل قادة جبهة التحرير جهودا جبارة للنهوض بالأوضـــاع الصـــحية للجزائريين مدنيين أو عسكريين، وذلك بتأسيس المراكز الطبية وتكوين الإطارات البشرية المؤهلة للقيام بالأعمال الطبية بهذه المراكز، ومن صـــور الجهود المبذولة في هذا المجال ذكرت جريدة المجاهد: «وهذه مراكز الصـــحة والتمريض تتلقى الجرحى العســكريين والمرضـــى المدنيين، فتوزع الأدوية وتســهر على كل واحد، وهؤلاء نســاء وفتيات الجزائر اللاتي التحقن بالمقاومة المســلحة يتنقلن بين القرى والبوادي... ويهيئن للمستقبل ويبحثن عن الأمراض، فيعالجنها بالأدوية ويسقينها بالتطعيم والتلقيح، وأولئك المفوضون السياسيون يختلطون بطبقات الشعب ويوجهون جميع فروع النشاط المدني عند السكان».[3]

1 – جريدة المجاهد: ع 24، 1958/05/29، ص 14.

2 – جريدة المجاهد: ع 9، 1957/08/20، ص 10.

3 – **المصدر نفسه**، ص 05.

إضافة إلى المستشفيات الثابتة التي أنشأتها الثورة التحريرية لمعالجة المرضى المدنيين، فلقد كان لجنود جيش التحرير ذات الاهتمام بالنسبة للسياسة الصحية للثورة، أين اجتهدت هذه الأخيرة في توفير رعاية صحية كاملة لجنودها العسكريين، إما على مستوى المراكز الصحية الثورية أو حتى بإرسالهم إلى المستشفيات الكبرى في المدن، وفي ذكر جريدة المجاهد «وزيادة على الممرضين المتنقلين، فإن هناك عشرين مركزا صحيا ومستشفى بكامل الولاية (الولاية الرابعة)، ليست وقفا على الجنود فقط، بل إنها تساوي المدنيين المرضى أيضا، بل إن المسؤول عن المصلحة الصحية كثيرا ما يرسل المدنيين في حالة المرض الخطير إلى المدن لعالجوا هناك بأموال الثورة، وتبلغ النفقات التي تبذل في العلاج قيمة ملايين من الفرنكات شهريا».[1]

وسعيا للنهوض بالأوضاع الصحية المتدهورة التي بات يعاني منها عدد كبير من الجزائريين، فقد فسح المجال واسعاً أمام إنشاء مراكز طبية في كل منطقة للتكفل بالمرضى الجزائريين، كما تجلى ذلك في صورة الضوء الأخضر الممنوح لتأسيس العديد من المراكز الطبية الموزعة عبر كافة أنحاء البلاد، كما تظهر هذه الجهود في المراكز المخصصة للاجئين الجزائريين عبر الشريطين الحدوديين، أين تتسارع أحداث وتطورات الثورة التحريرية مما يجعل احتمالات الإصابات والجروح العسكرية تتضاعف بهذه المناطق، السبب الذي كان وراء التركيز الكبير على هذه المناطق الحساسة.[2]

وبهذه المراكز المخصصة للاجئين الجزائريين، كان تأسيس أول مركز لعلاج المدنيين من اللاجئين وغير اللاجئين على المناطق الحدودية الشرقية للبلاد، وهناك أسندت للمتخصصين في المجال الطبي مهمة تكوين الإطارات الطبية والاستشفائية، أين

1 – جريدة المجاهد: ع 10، 1957/09/05، ص 08.

2– صالح عسول: **اللاجئون الجزائريون بتونس ودورهم في الثورة 1956–1962**، رسالة ماجستير، إ: يوسف مناصرية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة العقيد الحاج لخضر–باتنة، الجزائر، 2009/2008، ص88.

وقع الاختيار على الطبيب "الصغير النقاش" كمسؤول على تكوين هذه الكفاءات البشرية بهذه المناطق، وبفضل مجهوداته الجبارة فقد تمكن في وقت وجيز من تخريج أعداد مقبولة من الإطارات الطبية الموجهة لخدمة الثورة التحريرية في هذه المراكز المخصصة للاجئين بالجهة الشرقية، ولا أدل على هذا التحول الحاصل من الزيادة المعتبرة في عدد المراكز الطبية في هذه المراكز، وحول هذه المراكز المستحدثة يذكر الدكتور "محمد أمير" في مؤلفه أن من المراكز المضافة بعد هذه الفترات التكوينية؛ نجد: مركز الكاف، مركز غار دي ماو، مركز تونس...الخ[1].

وضماناً للتغطية الصحية الشاملة في هذه المراكز، فقد كان اللجوء إلى تسطير برنامج علاجي وصحي مكثف، زيادة على تدعيمها بأطباء متخصصين للسهر على سلامة المرضى المتواجدين داخل المراكز، من خلال إبرام عدد من الاتفاقات والتعهدات مع أطباء متخصصين من شتى المستشفيات التونسية، وذلك للقيام بزيارات تفقدية واستطلاعية لفائدة هؤلاء المرضى والمسنين بصفة دورية، أي تنظم زيارات دورية بمعدل يوم في الأسبوع لكل طبيب، أي يوم لطبيب الرأس، يوم لطبيب الأمعاء، يوم لطبيب الأمراض العقلية والنفسية..، وبذلك تكون "جبهة.ت.و" قد غطت الحد الأدنى من الخدمات والمتطلبات الطبية للمرضى والمسنين الجزائريين على المناطق الحدودية.[2]

أما في ما تعلق بالجهة الغربية من البلاد فإن الاهتمام بمتضرريها هو نفسه، إذ نجد أن قادة "جبهة.ت.و" بالجهة الغربية للبلاد قد عمدوا إلى تأسيس أول مدرسة للتكوين الطبي والتلقي في مجال المعارف الطبية والصحية وحتى الاجتماعية، أين شهدت هذه المدرسة إقبالا منقطع النظير منذ الأيام الأولى لافتتاحها الرسمي، ويظهر ذلك بعد الجموع الكبيرة من الطلبة والتلاميذ الذين توجهوا إلى هذه المدرسة، بعد أن اتخذوا قرارهم

1 -*Mohamed Amir :* ***Histoir De La Santé en Algerie*** *, OPU, Algerie, 1986, P106.*

2- عبد الله مقلاتي: **الثورة الجزائرية والمغرب العربي**، ج06، دار شمس الزيبان، الجزائر، 2013، ص433.

بمغادرة مقاعد الدراسة في المدارس الفرنسية، واتخاذ قرار الالتحاق بصفوف الثورة التحريرية في 19 ماي 1956، وهناك أسندت مهام تكوين الإطارات الطبية بالجهة الغربية من البلاد إلى الطبيب المناضل "أمرجي يوسف بن إسماعيل".[1]

وفي ظل التعدد الحاصل في الأزمات التي عايشها الأهالي والمدنيون الجزائريون خلال الحقبة الثورية، فقد كان لزاما على الطبيب الجزائري الإلمام بجميع المهام الطبية المختلفة من أجل النهوض بجميع الحالات المرضية المختلفة التي تواجه هؤلاء الأطباء مثل: معالجة الصدمات النفسية، معالجة الصدمات العقلية، علاج الإصابات والجروح الجسدية، وبناء عليه فإننا نجد أن اهتمام هؤلاء الأطباء والأعوان الطبيين خلال الثورة التحريرية قد تباين بين مهام عديدة نذكر منها:

- مهام الرفع من معنويات المجاهدين الجزائريين المصابين أثناء القتال، والعمل على زيادة ثقتهم في أنفسهم.
- العمل على نشر وتعميم الوعي الصحي والوقائي بين المجاهدين الجزائريين في الجبال، من خلال إلقاء المحاضرات والدروس الطبية المتعلقة بهذا الجانب، والتي كانت تقدم للجنود والمناضلين من جنود "جيش.ت.و" بصفة دورية.
- مهام النهوض بالدور الرقابي والطبي، من خلال القيام بدوريات صحية واستطلاعية لأوضاع المرضى والمصابين، ويشمل هذا الدور جميع القطاعات الطبية والصحية الموزعة عبر نطاق الولاية والمناطق المحددة للعمل بالنسبة لهؤلاء الأطباء.[2]

1- عبد الله مقلاتي: الثورة الجزائرية والمغرب...، **المرجع السابق**، ص435.

2- جيلالي تكران: تطور المنظومة الصحية أثناء الثورة التحريرية 1954-1962 (الولاية الرابعة التاريخية نموذجاً)، **مجلة المصادر**، ع19، م.و.ب.ح.و.و.ث.أ.ن.54، الجزائر، د.ت، ص212.

ومثلما هو الحال بالنسبة للأطباء الثوريين؛ فالشيء ذاته ينطبق كذلك على المراكز الطبية والصحية المنشأة خصيصا لفائدة الجنود المصابين من أفراد "جيش.ت.و" في داخل البلاد، والتي اشترطت "جبهة.ت.و" لأجل قبول إنشائها وتجسيدها في الواقع؛ جملة من الشروط الأمنية والوقائية التي نذكر منها على سبيل المثال:

- أن يكون إنشائها في أماكن ومراكز مؤمنة عن الأخطار الخارجية، بحيث تأسس في وسط الغابات وبين التضاريس الصعبة، وذلك حتى يكون الوصول إليها من قبل الجيش الفرنسي أمراً صعب المنال.
- أن يراعي في تصميمها جملة المعطيات الصحية والطبيعية، مثل التغيرات المناخية التي تتميز بها الفصول الطبيعية طيلة فترة السنة، من أجل ضمان الراحة النفسية والفيزيولوجية لعامة المرضى والمصابين من جنود "جيش.ت.و".[1]
- شرط احتواء هذه المراكز الطبية والصحية على أَسرَة خاصة بالمرضى وضماناً لراحتهم، بالإضافة إلى قاعات متعددة للعلاج والأمور المتعلقة بهذه العملية، مثل: قاعة الطبيب، قاعة للطبخ، قاعة للعلاج...الخ.
- تخصيص المستشفيات والمراكز الطبية التابعة للثورة التحريرية، بمخابئ مخصصة للأدوية والمستلزمات الطبية اللازمة التي تكفل النهوض بالحالات الطبية المستعجلة والتي يمكن أن يكون الجرحى والمصابين من جنود "جيش.ت.و" عرضةً لها.[2]

1- جيلالي تكران: **المرجع السابق**، ص227.

2- علي كافي: **مذكرات الرئيس علي كافي (من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1956)**، دار القصبة، الجزائر، د.ت، ص 162.

- أن تكون هذه المراكز الطبية والمناطق المؤسسة عليها هذه المقار الطبية في غاية السرية، ولا تكون مكشوفة ومعلومة لدى عامة الناس حتى لا ينكشف أمرها بالنسبة للسلطات الفرنسية.
- تعزيز المستشفيات التابعة لجنود جيش التحرير الوطني بفرق أمنية وعسكرية مسلحة، مكونة في الغالب من جنود "جيش.ت.و" من أجل ضمان الحراسة والتأمين الدائمين لهذه المستشفيات والمراكز الطبية التابعة للثورة التحريرية.[1]

ومما سبق التطرق له، يمكننا القول أن الوضع اللاإنساني والاجتماعي المتدهور الذي آلت إليه أحوال المدنيين الجزائريين وبخاصة الصحية منها، قد كانت نتيجة حتمية للسياسة التعسفية المسلطة من قبل الاستعمار الفرنسي إزاء الجزائريين، السبب الذي جعل قادة هذه الثورة يكثفون ويضاعفون من مجهوداتهم لأجل النهوض بالأوضاع السالفة الذكر، من خلال تجميع كافة الطاقات السليمة المدنية والعسكرية للجزائريين، والعمل من أجل تجاوز الانعكاسات السلبية للسياسة الاستعمارية الموجهة لأجل القضاء على المشروع الثوري الجزائري.

المبحث الخامس: الاهتمام الإنساني للثورة الجزائرية باللاجئين في المراكز الحدودية

تصنف مسألة اللاجئين الجزائريين كواحدة من أهم الانعكاسات الكبرى لثورة التحرير الجزائرية التي تأثرت بالسياسة الاستعمارية المطبقة ضدها لمحاولة عزلها والقضاء عليها في المهد، ونتيجة لذلك فقد كان لهذه السياسة تداعيات مختلفة على المستويين الداخلي والخارجي، حيث شكلت مشكلة اللاجئين الجزائريين ذات الأعداد الكبيرة حضورها القوي والدائم في القطرين الشقيقين منذ سنة 1955، كما كان لهذه

1- جيلالي تكران: **المرجع السابق**، ص227.

المسألة الاهتمام الكبير بالنسبة للثورة الجزائرية، فاستنادا إلى الأوضاع الاجتماعية والمعيشية المتدهورة التي عاشتها هذه الفئة من الجزائريين بالمناطق الحدودية والتي اتسمت بالقسوة والفقر في جميع الميادين، حيث صورت لنا جريدة المجاهد في مقال لها: «إن كثيرا من هؤلاء اللاجئين لم يعرف الفقر في الملاجئ، وإنك لتجد الواحد منهم صامتا صابرا مبتسما وهو لم يأكل الطعام منذ أيام ويستحي أن يقول إني جائع... أيها في الإخوة في كل مكان إن كل شيء تتبرعون به للاجئين مهما كان بسيطا فقد يكون سببا في إنقاض حياة طفل من الموت أو عجوز أنهكه الجوع أو تغذية امرأة جف ثديها من الحليب فلم يجد رضيعها قوتا يعيش به».[1]

وفي ذات السياق المتعلق بانعكاسات الأوضاع الاجتماعية إزاء فئة اللاجئين، فقد أكد عديد الصحافيين العالميين ما يعانيه اللاجئون الجزائريون بالمراكز الحدودية من أوضاع اجتماعية وصحية متدهورة بقولهم: «اللاجئون...شبح مرعب ينتصب أمام الضمير العالمي...وصورة مؤلمة تمكن صحافيون عديدون من إدراك بعض ما يدور في الجزائر من مجازر ومآسي، إنهم هنا وهناك مشردون بعد أن فقدوا القليل الذي يملكون، نساء شبن قبل الأوان، وأطفال التصق الجلد من أجسامهم بالعظام، وشيوخ تقوست ظهورهم إلى الأبد...وفي قلوب الجميع أمل في العودة إلى الأطلال يوما من الأيام...».[2]

وفي إطار الجهود المبذولة للنهوض بهذه الأوضاع المتدهورة لفئة اللاجئين، فقد اجتهد قادة جبهة التحرير في بذل جهود مضاعفة في اتجاهات مختلفة اجتماعية، وصحية وحتى دعائية ودبلوماسية لانتشال فئة اللاجئين من واقعها المأساوي الذي تعيش فيه، ومن هذه الجهود المبذولة نذكر ما يلي:

1 – جريدة المجاهد: ع 36، 1959/02/06، ص 01.

2 – جريدة المجاهد: ع 33، 1958/12/08، ص 20.

1-في المجال التنظيمي: لقد بذلت جبهة التحرير جهودا كبيرة للنهوض بالأوضاع اللاإنسانية للاجئين بالمراكز الحدودية بين تونس والمغرب خاصة في مجالها التنظيمي، حيث قامت بتأسيس لجنة إنسانية تعنى بانشغالاتهم حيث أطلق على تسميتها "لجنة الشؤون الاجتماعية" التي تم استصدارها بعد مقررات مؤتمر الصومام 1956، أين أخذت هذه الأخيرة على عاتقها مهام النهوض بالأوضاع المتدهورة التي يعيشها أغلب اللاجئين الجزائريين في المراكز الحدودية، ومن بين هذه المهام الإنسانية التي أسندتها "جبهة.ت.و" لهذه اللجنة في مجال التنظيم والرعاية، حيث ذكرها لنا المناضل "الطاهر سعيداني" في مذكراته، وهي كما يلي:

1- منح بطاقة تعريفية لكل لاجئ جديد وتسمى "بطاقة اللاجئ".

2- توزيع المواد المعاشية والخيم على اللاجئين الجدد.

3- السهر على السلامة الصحية لجميع اللاجئين، وإحالة المرضى منهم على العلاج الفوري.

4- القيام بعمليات الإحصاء الدوري لأعداد اللاجئين الجزائريين على الأراضي التونسية.

5- تحديد مناطق استقرار اللاجئين الجزائريين، عبر مختلف المدن والمناطق الواقعة عبر الشريطين الحدوديين بكل من تونس والمغرب.[1]

وفي ظل تعدد المهام الملقاة على عاتق هذه اللجنة الإنسانية، وتشتت أدوارها خلال المرحل الأولى من تأسيسها، فقد بادر قادة "جبهة.ت.و" إلى استحداث طرق ووسائل بديلة لأجل التكفل بهؤلاء المتضررين وضمانا للتغطية الإنسانية الشاملة، لجميع المراكز المخصصة للاجئين عبر مجمل المناطق الحدودية بالقطرين الشقيقين، وذلك بالسعي إلى إنشاء مصالح ولجان إنسانية موازية تكون مهامها محددة في التكفل

1- الطاهر سعيداني: **القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض**، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص113.

بالانشغالات اليومية والحياتية لهؤلاء اللاجئين، وجميع المتضررين المدنيين من الانعكاسات السلبية للسياسة الاستعمارية المطبقة ضد المدنيين الجزائريين خلال هذه المرحلة الثورية.[1]

ومع تسارع وتيرة أحداث الثورة التحريرية وتداعيات تطوراتها العسكرية على أوضاع اللاجئين الجزائريين بالمراكز الحدودية، ومحدودية المهام والإمكانيات الموكلة لهذه اللجنة الإنسانية من أجل النهوض بالأوضاع اللاإنسانية للاجئين الجزائريين بهذه المناطق الحدودية، وسعيا من هذه اللجنة للنهوض بأوضاع اللاجئين من ضحايا الممارسة الاستعمارية، واقتباس التجربتين الإنسانيتين في كل من تونس والمغرب[2]، فقد تقرر تأسيس أول هيئة إنسانية من طرف المناضلين الجزائريين بالمغرب الشقيق، سعياً من أجل النهوض بالأوضاع المتدهورة واللاإنسانية التي بات يعيشها الكثير من اللاجئين الجزائريين عبر المراكز الحدودية المخصصة لهؤلاء، وتعاني من تداعياتها وانعكاساتها أغلب مؤسسات وهياكل الثورة التحريرية الجزائرية، ولذلك فقد اقترح اسم: "الهلال الأحمر الجزائري" وسماً لهذه الهيئة الإنسانية الجديدة.[3]

وهنا لابد من الإشارة، أن تأسيس أول هيئة إنسانية جزائرية ممثلة في "هـ.أ.ج" قد مر بعديد المراحل الكبرى، التي سبقت الموافقة المبدئية لأجل التأسيس الفعلي للهيئة المذكورة والاجتهاد لتحقيق قبول اعتمادها والمصادقة عليها من قادة "جبهة.ت.و" والهيئات الدولية والإنسانية كمرحلة ثانية، سيما بعد أن لمحت الهيئات الدولية الإنسانية

1- عبد الله مقلاتي: النشـــاط الإنســـاني للثورة الجزائرية بمراكز اللاجئين وأثره على العلاقات الجزائرية-المغاربية (نشـاط الهلال الأحمر الجزائري، نموذجا)، **مجلة المعيار**، ع04، جامعة الأمير عبد القادر -قســنطينة، الجزائر، 2003، ص233.

2- فاروق بن عطية: **الأعمال الإنســـانية أثناء حرب التحرير 1954-1962**، تر: عبد الرحمن كابوية، محمد سالم، منشورات دحلب، الجزائر، 2010، ص65.

3- فاروق بن عطية: **المصدر السابق**، ص 64.

بعدم الموافقة على اعتماد الملف الجزائري بصفة قانونية لأسباب تنظيمية وقانونية تسير عمل هذه الهيئات الدولية[1]، وعليه فقد تم تأجيل الاعتراف بـ "هـ.أ.ج" كهيئة إنسانية وطنية وإنسانية إلى غاية مرحلة ما بعد الاستقلال، ومن المراحل التي مر بها تأسيس "هـ.أ.ج" نذكر:

- **المرحلة الأولى:** وفيها كان النقاش بين المناضلين الجزائريين القاطنين بمدينة تيطوان المغربية، حول الأهمية والحاجة الماسة إلى تأسيس هيئة إنسانية وطنية، تعنى بمهام النهوض بالأوضاع المأساوية التي تعيشها فئات عريضة من المدنيين الجزائريين.
- **المرحلة الثانية:** إعداد أرضية أولية للمشروع الإنساني، وصياغة مشروعه الأولي وإرسال مسودة منه إلى قادة الثورة التحريرية (ل.ت.ت C.C.E) بالولاية التاريخية الخامسة، من أجل إبداء رأيها في هذا الموضوع وقد كان ذلك في شهر أكتوبر 1956.[2]
- **المرحلة الثالثة:** وتظهر في صورة الرد بالقبول من قبل قادة الثورة التحريرية من أعضاء "ل.ت.ت"، على الطلب المودع من قبل المناضلين الجزائريين لدى مصالح هذه الأخيرة، في تاريخ 18 جانفي 1957[3] وهو التاريخ الذي اعتبره العديد من المناضلين بمثابة التاريخ الفعلي لتأسيس "هـ.أ.ج"، كهيئة وطنية وإنسانية تعنى بمهام النهوض بالأوضاع الإنسانية المتردية بالنسبة لعموم الجزائريين والجزائريات،

---

1 - محفوظ عاشـور: نشـاط الهلال الأحمر الجزائري ودوره في قضـية الأسـرى إبان الثورة التحريرية 1957-1962، **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، ع13، الجزائر، 2015، ص 109.

2- محفوظ عاشـور: **دور اللجنة الدولية للصـليب الأحمر والهلال الأحمر الجزائري أثناء الثورة التحريرية 1954-1962**، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص23.

3- جمال بلفردي: الدور الإنسـاني ل: ج.ت.و في التكفل باللاجئين الجزائريين خلال فترة الثورة التحريرية، **مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية**، ع10، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، مارس 2015، ص61.

وذلك هو الهدف الذي وضحه المناضل "الطيب الثعالبي" في قوله: «كل القوانين المتعلقة بـ "هـ.أ.ج" قد وضعت بعمالة طنجة، وفي يوم 18 جانفي 1957 قد تم الإعلان الرسمي عن ميلاد هذه الهيئة الإنسانية الفتية" هـ.أ.ج" في الصحافة والإذاعة الثورية».[1]

2-في المجال الاجتماعي: أما ما تعلق بالمجال الاجتماعي، فيمكن أن نحصرها في جملة النقاط التالية:

- الجهود المبذولة في المجالات التربوية والتعليمية والثقافية، والتي نهض بها أعضاء وأفراد من الهيئة الإنسانية والاجتماعية للثورة التحريرية الجزائرية، من خلال العمل على استحداث مراكز تربوية وتعليمية عبر أغلب المراكز المخصصة لهؤلاء اللاجئين الجزائريين بالأقطار الشقيقة مثل تونس والمغرب، وذلك بهدف رفع الأمية والجهل عن أبناء اللاجئين والشهداء وجميع الأطفال اليتامى من أبناء الجزائريين والجزائريات.[2]
- تخصيص جزء من المساعدات الإنسانية المحصل عليها لفائدة اللاجئين، لصالح جنود "جيش.ت.و" بالولايات الداخلية للوطن، وهم الذين كانوا في أمس الحاجة لمثل هذه المساعدات الإنسانية المختلفة[3]، سيما في ظل الظروف العسكرية

1- عبد الله مقلاتي: النشاط الإنساني للثورة...، **المرجع السابق**، ص236.

2- محمد بن ســـاعو: الأطفال اللاجئون خلال الثورة التحريرية 1954-1962، من خلال كتاب (أطفال الحدود قصـــص تاريخية لعبد الرحمن ناصـــر)، **مداخلة في الملتقى الوطني الطفل والثورة في الخطاب الأدبي والفني**، المركز الجامعي أحمد زبانة -غليزان، الجزائر، نوفمبر 2015، ص 69.

3- لمياء بوقريوة: اللاجئون الجزائريون في المغرب إبان الثورة التحريرية، **مجلة البحوث والدراســـات**، ع06، المركز الجامعي الوادي، الجزائر، جوان 2008، ص232.

وسياسة التطويق التي انتهجتها السلطات العسكرية الفرنسية إزاء الثورة التحريرية الجزائرية وجنودها العسكريين من أفراد ومناضلي "جيش.ت.و".[1]

- إسماع صوت المعاناة التي يعيشها اللاجئون الجزائريون، من خلال التوجه بنداءات الاستغاثة الإنسانية في اتجاهات مختلفة من العالم الديمقراطي الحر، إما في اتجاه الدول الشقيقة والصديقة (نحو العالمين العربي والإسلامي)، أو في اتجاه دول العالم الحر (نحو الأحرار والديمقراطيين في العالم)، أو في اتجاه المنظمات الإنسانية الدولية والعالمية، بهدف الدعاية والتعريف بالقضية الوطنية والمآسي التي يكابدها اللاجئون الجزائريين عبر المناطق الحدودية، وذلك من خلال السعي إلى كسب التأييد المعنوي من لدن الأحرار والديمقراطيين، أملاً في الحصول على مختلف المساعدات الإنسانية لأجل النهوض بالأوضاع المأساوية التي أضحت تلازم مجمل اللاجئين الجزائريين بالمراكز الحدودية السابقة الذكر.[2]
- النهوض بمهام التوزيع والتقسيم المنظم للمساعدات الإنسانية المختلفة، والمحصل عليها من قبل المنظمات الإنسانية الدولية والعالمية السالفة الذكر، والعمل على توزيع هذه المساعدات المقدمة لصالح هؤلاء اللاجئين بطرق عادلة ومتساوية، سيما في ظل تعدد المراكز الخاصة بهؤلاء اللاجئين وعدم توفر أرقام وإحصائيات دقيقة حول أعداد هؤلاء اللاجئين.[3]

1- عبد الله مقلاتي: **المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1954-1962**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص135.

2 - ANA: 6G1/02/02/006.

3- حول هذه القضية تروي لنا العديد من الروايات التاريخية، أن تداخلاً قد حصل في توزيع المهام بين الهيئات الإنسانية التونسية التي كانت تستقبل المساعدات وتوزعها حسب المعطيات المتوفرة لديها، والهلال الأحمر الجزائري الذي طالب بضرورة التوزيع العادل لهذه المساعدات الإنسانية في ظل المعطيات الواقعية التي يحوز عليها والتي لا تتوفر لدى الأشقاء التونسيين، الأمر الذي أدى إلى حرمان العديد من هؤلاء اللاجئين من هذه=

3-في المجال الدعائي: لقد كان لقادة جبهة التحرير الوطني دورا كبيرا في المجال الدعائي للتعريف بقضية اللاجئين الجزائريين من خلال النقاط التالية:

- التعاطي الإيجابي مع الهيئات الدولية التي تعنى بالقضايا الإنسانية مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر.
- التعريف بمآسي اللاجئين عبر المراكز الحدودية بين تونس والمغرب.[1]
- لفت أنظار أحرار العالم، سعياً منها للحصول على المساعدات من قبل الدول والحكومات المناهضة للاستعمار.[2]

=المساعدات وهم الذين كانوا في أمس الحاجة لمثل هذه المساعدات الإنسانية؛ ينظر. عبد الله مقلاتي: **الثورة الجزائرية والمغرب العربي**، ج06، دار شمس الزيبان، الجزائر، 2013، ص430.

1- يشير العديد من الدارسين أن أكثر المناطق استقرارا لدى اللاجئين الجزائريين في المناطق التابعة للبلدين الشقيقين (تونس والمغرب)، هي المناطق الحدودية المحاذية للحدود الجزائرية، ومن بين هذه المناطق فقد ذكر الدارسون المدن الآتي ذكرها: **في تونس:** باجة، بنزرت، جربة، قابس، قفصة، قرمبالية، القيروان، الكاف، مكثر، صفاقس، مجاز الباب، سوسة...، أما ما تعلق بالمناطق الحدودية **المغربية** نذكر: سعيدية، أحفير، بركان وجدة، بوبكر، بوعرفة، برقانة، تندرارة، فقيق...الخ؛ ينظر. صالح عسول: **المرجع السابق**، ص79؛ كما ينظر أيضا. لمياء بوقريوة: **المرجع السابق**، ص227.

2- جريدة المجاهد: ع22، التاريخ: 15 أفريل 1958.

الفصل الثالث

تجليات القيم الإنسانية للثورة الجزائرية على المستوى الخارجي

المبحث الأول: تأثير قيم الثورة الجزائرية في بلورة نصوص القانون الدولي الإنساني

المبحث الثاني: دور القيم الإنسانية للثورة الجزائرية في تضامن الحكومات والدول

المبحث الثالث: إنسانية الثورة الجزائرية وأثرها في تضامن المثقفين

المبحث الرابع: البعد الإنساني للثورة الجزائرية وتأثيره في الحركات التحررية العالمية

المبحث الأول: تأثير قيم الثورة الجزائرية في بلورة نصـــوص القانون الدولي الإنساني

إن من الأهداف الرئيســـية التي ســـطرتها الثورة التحريرية بعد اندلاعها، هي القضـــاء على النظام الاســـتعماري والتأســـيس للجزائر المســـتقلة القائمة على مبادئ الديمقراطية واحترام المعتقدات والحقوق الإنسـانية المختلفة، وهو ما سـعت إلى تجسـيده القوانين الدولية المختلفة التي حاولت من خلال نصـــوصـــها مواكبة الحركات التحررية والوقوف عند مطالبها وأهدافها في تحقيق الحرية والاســـتقلال، واســـتنادا إلى ذلك فقد دأبت الثورة الجزائرية من خلال جهود قادتها في إعطاء الكفاح التحرري بعدا إنســـانيا وقانونيا يتماشـى مع النصـوص القانونية الدولية، وذلك بالالتزام الصـارم بقوانين الحرب والمبادئ والأعراف الإنســانية، وخاصــة بعد انعقاد مؤتمر الصــومام الذي أعطى لهذه الأخيرة بعدها الدولي والإنسـاني، من خلال ما ورد على لسـان جريدة المجاهد: «فجيش التحرير الوطني منذ مؤتمر 20 أوت 1956 صـارت له شـخصـيته المتميزة الواضـحة، إذ صـار له لباسـه الخاص والموحد، وهو على هذا يقود حربا حقيقية يحترم فيها قوانين الحرب، وليس كما تحاول فرنسـا أن تصـنفه كمجموعة من الفرق، ولأدل على أن جيش التحرير الوطني جيش متميز الشـــخصـــية، لا يختلف في هذه الناحية عن بقية جيوش العالم مما قام به من أعمال إنسانية تتوافق وما تطلبه القوانين الدولية من كل جيش».[1]

وإضـــافة إلى البعد القانوني الذي كرســـه المؤتمر في جانبه التنظيمي للثورة، فقد أعطاها بالمقابل أيضـا قيما أخلاقية وإنسـانية تنظم سـلوك المجاهد وتضـبطه بما يتوافق والنصـــوص القانونية الدولية والإنســـانية، حيث أورد المجاهد: «بعد مؤتمر 20 أوت 1956 ســـن جيش التحرير في كامل ولايات الكفاح بالقطر الجزائري قوانين محددة، لا

1 – جريدة المجاهد: ع9، 1957/08/20، ص 05.

يتعداها المجاهد ويرجع إليها جميع القادة وهكذا أصـــدر المؤتمر الأمر بتحريم الإعدام ذبحا وتحريم جميع أنواع التمثيل بالشـخص أو التشـويه لخلقته، كما نص على أن كل من يتعدى على عر ض فتاة أو امرأة يحكم عليه بالإعدام وعلى أن تنفيذ الإعدام لا يتم إلا بعد محاكمة شـــرعية قانونية يمكن فيها المحاكم من الدفاع عن نفســـه...»[1]، وفي ذات الســـياق قد وضـــح قادة جبهة التحرير العلاقة الوطيدة التي تربط بين القوانين والنصـوص الدولية مع واقع الممارسـة اليومية لجنود جيش التحرير، حيث أكدوا أن هذه النظم هي برنامج ممارسة بالنسبة لجنود جيش التحرير بقولهم: «إن تلك النظم لم تكن برنامجا من وضـــع شـخص بمفرده، ولكنها كانت نظاما يتجاوب مع ما يشـــعر به كل جزائري في أعماقه من إحساس عميق، وما يؤمن به داخل نفسـه من سلوك وما يطبقه في حياته من أخلاق، ولذلك لم يجد مســـؤولو جيش التحرير عندما رجعوا إلى مراكزهم صـــــعوبة في تطبيق تلك النظم، ولذلك لم تبق تلك النظم عبارة عن قاعدة مكتوبة أو محفوظة ولكنها صـارت حقيقة حية يعيشـها المجاهد ويطبقها في حياته اليومية ويؤديها الشعب بأكمله».[2]

كما قامت الثورة الجزائرية بتطوير بنود القانون الدولي الإنســـاني الذي يعتبر "مجموعة من القواعد القانونية المطبقة أثناء النزاعات العسـكرية المسـلحة الدولية وغير الدولية، والتي تهدف إلى تقييد أطراف النزاع في اختيار أسـاليب ووسـائل القتال"[3]، وهو القانون المســـتحدث بنـاء على اتفاقيات جنيف 1949"[4]، حيث أظهرت هذه الأخيرة التزامها القانوني بكامل بنوده، كما قامت أيضـا بتطبيق قوانين الشـريعة الإسـلامية في

1 – جريدة المجاهد: ع9، 1957/08/20، ص 12.

2 – جريدة المجاهد، ع 10، 1957/09/05، ص 12.

3– أحمد بوغانم: **الرقابة الدولية على تطبيق القانون الدولي الإنســـاني**، دار الأمل للطباعة والنشـــر، الجزائر، 2013، ص–ص 22–23.

4– أحمد بوغانم: **المرجع نفسه**، ص 29.

ضبط النزاع العسكري القائم مع الاحتلال الفرنسي بما يتماشى والقانون الدولي الإنساني الصـادر عن اتفاقية جنيف[1]، حيث اسـتفادت الثورة الجزائرية بانضـمامها على اتفاقية جينيف إلى تحقيق جملة من المطالب التي كان لها صدى واسع في إعادة في نصوص القانون الدولي الإنساني والتي كان أهمها:

- اعتراف المجموعة الدولية بأهلية إدراج الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، كطرف من أطراف النزاع المسلح القائم مع السلطات الاستعمارية، بعد أن كانت هذه الأخيرة تدعي أن ما يحصل في الجزائر شأن داخلي يخص فرنسا لوحدها.
- الالتزام والتقيد من "جبهة" و "جيش.ت.و" بالاحترام الكامل لبنود ونصـــوص القانون الدولي الإنساني.
- إرغام الطرف الفرنســي بالخضــوع إلى القوانين الدولية والتي ترمي إلى ضــبط الممارسات في النزاعات العسكرية.
- خروج القضــية الجزائرية من حالة النزاع الداخلي الذي كرســته الســياســة الاستعمارية إلى وضعها القانوني ضمن إطار الحركات التحريرية التي شهدها العالم بداية القرن العشرين.
- التعاون مع المنظمات الإنسـانية الدولية لضـمان تسـهيل مهام اللجان ومبعوثي الهيئات الإنسانية الدولية خلال النزاعات المسلحة.
- إقرار المجتمع الدولي بالثغرات القانونية في القانون الدولي الإنســاني، وضــرورة التعجيل بمراجعة البنود والنصوص القانونية التقليدية في هذا المجال، مع الدعوة إلى ضرورة تحديثها بما يتلاءم والأهداف الحديثة والمستقبلية للحركات التحررية

1- سلمان نصر: **المرجع السابق**، ص 24.

السائدة في أنحاء العالم، وبخاصة ما تعلق منها بمعايير التصنيف المعتمدة لتصنيف حالات النزاع كنزاعات داخلية أو حروباً دولية.[1]

المبحث الثاني: دور القيم الإنسانية للثورة الجزائرية في تضامن الحكومات والدول

اتخذت الثورة الجزائرية من البعد الإنساني الوارد في مواثيقها وممارستها عاملا أساسيا في الدعاية والتعريف بقضيتها لدى الحكومات والدول في العالم، كما ساهمت المبادئ والأهداف العادلة والديمقراطية للكفاح المسلح الجزائري ضد الاستعمار في حملة تضامن وتعاطف من عديد الدول والحكومات التي عبرت بكل سيادة عن مساندتها للكفاح الجزائري ضد الاستعمار، أين تجسدت هذه المواقف في أشكال مختلفة منها: المواقف السياسية، المساعدات الاقتصادية، التضامن الإنساني...الخ.

واستنادا إلى المبادئ الإنسانية التي كرستها الثورة التحريرية كاستراتيجية في كفاحها المسلح ضد الاستعماري، فقد حظيت هذه الأخيرة باهتمام ومساندة كبيرين من عديد الدول الشقيقة والصديقة، كما كانت عاملا أساسيا في الدعم الدولي والإنساني للقضية الجزائرية على المستوى الخارجي، حيث أوردت جريدة المجاهد: «إن الحرب الجزائرية باتت موضوع اهتمام دول أخرى، فإخواننا المغاربة والتونسيون وسكان البلاد العربية لم يفتأوا عن مساعدتنا مساعدة فعالة، وقد صار موقف فرنسا أمام الرأي العام الدولي موقفا محرجا».[2]

أما ما تعلق بالمساندة الإفريقية الآسيوية للقضية الجزائرية، فلا أدل من مشاركة وفد جبهة التحرير في مؤتمر باندونغ أفريل 1955 بفضل المساعدة والدعم من الرئيس

1- عبد القادر حوبه: **الوضع القانوني للمقاتلين في القانون الدولي الإنساني**، أطروحة دكتوراه، إ: مزياني فريدة، قسم الحقوق، جامعة الحاج لخضر –باتنة، الجزائر، 2014/2013، ص45.

2 – جريدة المجاهد: ع 1، 1956/06/01، ص 24.

المصري جمال عبد الناصر[1] الذي بذل جهودا لتدويل القضية الجزائرية على المستوى الدولي[2]، كما كان للمؤتمر الثاني لحركة عدم الانحياز المنعقد بالعاصمة اليوغسلافية "بريوني" ذات الدعم والتضامن مع القضية الجزائرية، وهو ما تبين في مواقف قادة المؤتمر الثلاثة (جوزيف بروز تيتو "يوغسلافيا" جمال عبد الناصر "مصر" جواهر لال نهرو "الهند")، والذي أكدوا مناهضتهم للاستعمار ودعمهم للقضية الجزائرية التي تعد أنموذجا فريدا للتحرر في العالم، حيث أوردت المجاهد بقولها: «لقد استخلص الشعب الجزائري من المؤتمر الذي عقده في بريوني كل من السادة: تيتو، عبد الناصر، نهرو، فائدة يزيدها أهمية ما جاء به الاستعماريون الفرنسيون من خيبة، إذ أبرم على نظامهم الاستغلالي حكما لا مرد له، بينما حظيت الثورة الجزائرية بالتقدير والمودة، لكن يجب الملاحظة أن هذا الانتصار ليس إلا انتصارا مبدئيا ولئن كان الفرنسيون يتأثرون بإدانة الرأي العام الدولي لهم، فإنهم بما طبعوا عليه من عناد لا يريدون أن يعتبروا مثل هذه الأحكام كإدانة لجرائمهم...غير أن هذا لا يزيدنا إلا افتخارا ببريوني وبالانتصارات الدبلوماسية المقبلة التي سيتم بها انعزال فرنسا الاستعمارية وسنؤكد عدالة قضيتنا المقدسة».[3]

كما نجد أن الثورة التحريرية قد أحدثت أيضا هزة حقيقة في نظرة الدول الخاضعة للاستعمار إزاء القوى التي تسيطر عليها، إذ نجد أن كثيرا من هذه الدول الإفريقية قد أعربت عن تضامنها وتأييدها للكفاح التحرري بالجزائر، مما جعل الاستعمار في انحصار وأفول تدريجي، وفي ذلك كتب جريدة المجاهد في مقال لها: «إن الثورة

1 – أحمد بشيري: **الثورة الجزائرية والجامعة العربية**، دار ثالة، الجزائر، 2009، ص 48.

2 – أحمد بن فليس: **السياسة الدولية للحكومة المؤقتة الجزائرية 1958–1962**، رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية، جامعة الجزائر، الجزائر، 1985، ص 150.

3 – جريدة المجاهد: ع 2، 1956/07/01، ص 05.

الجزائرية قد قلبت رأسا على عقب كل علاقات الفرنسيين مع مستعمراتهم، وصحيح أن تطور جميع الشعوب نحو التحرير هو ارتباك لا يمكن مقاومته لكن الشكل الذي اتخذه الكفاح التحريري الجزائري قد بلغ درجة من الأصالة والشدة والشمول مما أحدث تصدعا في جدار الاستعمار الفرنسي، بحيث تستطيع كل مستعمرة فرنسية القضاء عليه بسهولة»[1]، وهو ذات الموقف الذي أعلنته الحكومة الصينية تجاه الثورة الجزائرية بعد اقتناعها أن خيار الكفاح المسلح هو السبيل الأمثل والطريق الأقصر لاسترداد الحرية المسلوبة بقولها: «لقد شكلت حرب التحرير الجزائرية نموذجا عمليا لانتصار المنظور الصيني والحصول على الاستقلال والتحرير غير المشروط لأن الاستقلال والسلم مع الدول الاستعمارية يمكن الحصول عليها بالصراع وليس بالتوسل».[2]

كما حمل الموقف اليوغسلافي المؤيد للثورة الجزائرية أبلغ دليل على عدالة القضية وإنسانيتها، سيما وأن أهداف البلدين تشترك في النضال من أجل التحرر، وبخصوص هذا الموقف ذكر لنا الباحث "إسماعيل دبش" قوله: «لقد كانت علاقة يوغسلافيا مع الجزائر (مع الشعب الجزائري) وثيقة، فقد كانت يوغسلافيا من أسبق الشعوب والحكومات إلى تأييد كفاحنا، لأن تجربتها النضالية ضد النازية جعلتها تتعرف بسهولة على عدالة قضيتنا وشرعية كفاحنا...».[3]

المبحث الثالث: إنسانية الثورة الجزائرية وأثرها في تضامن المثقفين

اجتهدت الثورة التحريرية منذ إعلانها الكفاح المسلح على مستويات مختلفة لتحقيق أهدافها المسطرة في بيان أول نوفمبر 1954، فكانت العمل المسلح الخيار

1 – جريدة المجاهد: ع 22، 1958/04/15، ص 07.

2 – إسماعيل دبش: **السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954–1962**، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 144.

3 – **المرجع نفسه**، ص 182.

الأمثل لمواجهة القمع العسكري الفرنسي على المستوى الداخلي، في حين كانت الدعاية والتعريف بالثورة الجزائرية ومبادئها الإنسانية الوسيلة الأفضل لتحقيق التضامن والمساندة لهذه القضية في ظل حملة الدعاية والأكاذيب التي شنتها أجهزة المخابرات الفرنسية ضد الثورة الجزائرية، ولأجل تحقيق ذلك فقد بذلت جبهة التحرير جهودا جبارة في اتجاه الأحرار والديمقراطيين للتعريف بمبادئ وأهداف الكفاح المسلح الذي يقوده الشعب الجزائري في مواجهة الاحتلال الفرنسي، وهو ما تجلى في عديد المواقف المساندة والمؤيدة للثورة التحريرية من قبل عديد الفئات المثقفة الفرنسية والمسيحية.

1-المثقفون الفرنسيون: إن عديد من المثقفين الفرنسيين أعلنوا تعاطفهم مع القضية الجزائرية، معلنين مساندتهم ومؤازرتهم لها بعد الجرائم التي استهدفت الجزائريين، أين أدرك كثير منهم أن السلطات الاستعمارية مسؤولة عن الجرائم اللاإنسانية المقترفة ضد المدنيين الجزائريين، حيث راح ضحيتها العديد من الأبرياء بعد أن طبقت ضدهم أساليب متنوعة من الانتقام والتنكيل المبرمج.

وفي هذا السياق يبرز لنا بوضوح الموقف المتضامن لفئة المثقفين الفرنسيين المناهضين للتوجه الاستعماري مع القضية الجزائرية، ومن هؤلاء نجد: أستاذ الحقوق بجامعة الجزائر الدكتور "روني كابيتون" الذي اتخذ قراره الإنساني بالتضامن مع القضية الجزائرية عن قناعة تامة، بعد مقتل الطالب الجزائري "أحمد بومنجل" في شهر مارس 1958، والذي كان لحادثة مقتله من قبل العسكريين الفرنسيين عميق الأثر على نفسيته ومساره المهني في البلاد، بعد اتخاذ قراره التوقف النهائي عن ممارسة مهام التدريس بجامعة الجزائر رفضاً واحتجاجاً على السياسة الاستعمارية المسلطة ضد الجزائريين، حيث اعتبر "كابيتون" أن قتل الطلبة والمدنيين الجزائريين عموماً يعد جريمة في حق الإنسانية، على اعتبار أن "أحمد بومنجل" من أنجب طلبة هذا الأخير في كلية الحقوق،

كما أنه واحد من الجزائريين ذوي السمعة الطيبة بين أقرانه وأترابه، وتأثرا بهذه الجريمة كتب "كابيتون" ناعيا هذه الجريمة بحق الإنسانية، فيقول: «...لقد كان علي بومنجل أحد طلبتي في كلية الحقوق بالجزائر، إنني أجد نفسي اليوم عاجزا عن التدريس بكلية حقوق فرنسية، أقيلوني إن شئتم...، فإنني أتقبل ذلك بكل ارتياح،...ما تتخذونه من قرار شرط إبلاغ صوتي».[1]

وفي نفس الاتجاه، المتعلق برصد المواقف الفرنسية المثقفة المتضامنة مع الثورة الجزائرية فقد كان لموقف الطبيب فرانز فانون ذي الأصول المارتينيكية[2] التابعة للمستعمرات الفرنسية القديمة[3]، نفس الموقف المساند للكفاح المسلح الجزائري وخاصة بعد أن وقف هذا الأخير عند حقيقة التجاوزات اللاإنسانية للاستعمار في حق الشعوب المستعمرة، أين قرر التوقف النهائي عن مواصلة أداء واجبه كطبيب معالج للأمراض العقلية بمستشفى البليدة سنة 1956، وذلك بعد أن قرر الانضمام عن إرادة واختيار حر إلى صفوف الكفاح المسلح الجزائري ومساندة القضية الجزائرية بكل ما يستطيع أن يساعدها، سيما بعدما أيقن أن السياسة الفرنسية في هذه البلدان المستضعفة، إنما هي تقوم على القمع والاستبداد خدمة للدول والشعوب الاستعمارية دون غيرها من شعوب المستعمرات المقهورة، ليقرر سنة 1957[4] انضمامه النهائي للثورة التحريرية الجزائرية، هذه الأخيرة التي استفادت من خبراته الطويلة في مجالات عدة نذكر منها: السياسية

1- سمير البكوش: ثورة التحرير الجزائرية: خصوصياتها وموقف الفرنسيين منها، **مداخلة بملتقى ثورة التحرير الجزائرية والاستعمار الفرنسي-المنطلقات، الحقائق والأبعاد**، جامعة 20 أوت 1955-سكيكدة، الجزائر، ديسمبر 2006، ص90.

2- محمد الميلي: **فرانز فانون والثورة الجزائرية**، منشورات anep، الجزائر، 2007، ص08.

3- عماد الدين طهيري: الكولونيالية وخطاب التحرر في فلسفة فرانز فانون، **مجلة منيرفا**، م03، ع06، الجزائر، جوان 2017، ص 60.

4- عماد الدين طهيري: **المرجع السابق**، ص61.

والإيديولوجية وحتى الفكرية...الخ، وهو الذي منحها عصارة تجاربه السياسية والفكرية التي اكتسبها طيلة مساره النضالي والسياسي في النضال والكفاح من أجل الفئات المستضعفة، وهو الذي اختار أن تكون لمسته واضحة لفائدة المسيرة التحررية للثورة الجزائرية، وذلك ضمن عرف بـ: تجارب فرانز فانون في الفكر والممارسة الثورية.[1]

وإضافة إلى هؤلاء المثقفين الفرنسيين ممن ساندوا الكفاح التحرري الجزائري بأفكارهم وأقلامهم، وعملوا على مناهضة الواقع الاستعماري من خلال مواقفهم السياسية والفكرية المنددة بالسياسة الاستعمارية الفرنسية المطبقة تجاه المدنيين الجزائريين، نقف أيضا على موقف الأستاذ بجامعة الجزائر "أندري ماندوز" الذي لم يتردد هو الآخر في إظهار معارضته إزاء السياسة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر، ليؤكد رفضه القاطع للتجاوزات والخروقات الحاصلة إزاء القوانين الدولية والإنسانية العالمية إزاء المدنيين في مستعمرة الجزائر، ويعزي العديد من الباحثين أن الأصول التاريخية لملامح السخط والتذمر المعلن ضد النظام الاستعماري من الأستاذ الفرنسي" أندري ماندوز" إنما هي في حقيقتها تعود إلى سنة 1947، وهناك بدأت البوادر الأولى لبروز ملامح الرفض للواقع الاستعماري عبر تجربة هذا الأخير في الصحافة المكتوبة في "مجلة إيسبري" ذات التوجهات الوجودية المعتدلة، ومما يثبت الحقائق الواردة بشأن كتاباته الناقدة للنظام الاستعماري القائم في الجزائر؛ هو المقال الصادر لهذا الأخير في المجلة في سنة 1948، والذي ورد بعنوان: «لنتجنب الحرب في شمال إفريقيا» هذا الأخير الذي تنبأ فيه

1- نور الدين عســـال: المثقفون الفرنســـيون والتعذيب، **مجلة الخلدونية للعلوم الإنســـانية والاجتماعية**، ع07، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2014، ص14

الأستاذ "ماندوز" بمأساة وشيكة الحصول في الجزائر، في حال ما لم تتخذ الإجراءات الوقائية لتدارك الأوضاع السائدة بصفة مستعجلة في هذه البلاد.[1]

وفي ذات السياق، وعلى خطى جميع المثقفين الفرنسيين المناهضين للمشروع الاستعماري بالجزائر، نجد أن رجل القانون الفرنسي "جاك فرجاس" الملقب بـ"العم منصور" يجاهر هو الآخر بالرفض الصريح للواقع الاستعماري القائم على الظلم والاستبداد، وهو الذي انتقد جميع الممارسات التعسفية واللاإنسانية المطبقة من قبل النظام الاستعماري ضد المدنيين الجزائريين، حتى أن المحامي "جاك فرجاس" قد قرر بمحض إرادته، وبناء على قناعاته الإنسانية والفكرية المطعمة بالفكر الوجودي تولي مهمة الدفاع عن جنود "جيش.ت.و" أمام جميع المحاكم الفرنسية الواقعة على التراب الفرنسي عسكرية كانت أو مدنية.

كل ذلك بالرغم؛ أنه كان يعلم في قرارة نفسه أن المحاكمات الفرنسية في حق الجزائريين، إنما هي في الحقيقة محاكمات غير شرعية من وجهة النظر القانونية، ولا تستند إلى أي أساس شرعي أو قانوني أو حتى دليل مادي يثبت إدانة المدنيين الجزائريين، وأضاف يقول أن المقاومة المنظمة من قبل السكان الجزائريين، إنما هي لأجل غاية نبيلة وهدف إنساني يتمثل في تحقيق الحرية والاستقلال، ولا يمكن بحال من الأحوال أن تصنف ضمن حوادث حفظ النظام العام في الدولة الفرنسية، مثلما حاولت الترويج الدعاية الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، وفي هذا السياق فقد ذكر المحامي "جاك فرجاس" هذه الحقائق في قوله: «إنه الوضع الاستثنائي الذي حرم المتهمين الجزائريين

1- خالد بوهند: النخبة الفرنسية المثقفة المناهضة للاستعمار، **مجلة الخلدونية للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، ع06، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2013، ص54.

من كل الضمانات، سواء تلك المتعلقة بالقانون العام أو القانون الدولي الإنساني الذي تنص عليه اتفاقية جنيف».[1]

وفي نفس السياق؛ المتعلق برصد جهود المثقفين الفرنسيين في مساندة الكفاح التحرري الجزائري، ومناهضة المشروع الاستعماري الفرنسي القائم في هذه البلاد منذ احتلالها سنة 1830 فقد قرر المثقف الفرنسي الوجودي "فرانسيس جانسون"، إعلان المساندة الفكرية والأدبية وحتى الأيديولوجية للثورة والقضية الجزائرية عامة، بعد اقتناع أن الكفاح المسلح المعلن عنه من قبل الجزائريين في بلد الجزائر، إنما هو كفاح ونضال من أجل قضية عادلة وإنسانية، وعليه فقد اتخذ "فرنسيس جانسون" مع زوجته "كوليت جانسون" قرارهما الإنساني العادل، بمساندة هذه القضية من خلال إعلانهما ضرورة التشهير والتعريف بالجرائم الاستعمارية المرتكبة ضد المدنيين الجزائريين لدى الرأي العام العالمي، مع العمل على التعريف بالقضية الجزائرية والسعي لكسب وتحقيق مواقف التعاطف معها من لدن الدول الصديقة والشقيقة، وقد تجسد ذلك في إصدار الزوجين "جانسون" لمؤلف إنساني عنوانه "الجزائر خارجة عن القانون"، هذا الذي أحدث ضجة حقيقية في فرنسا والعديد من البلدان الأوربية، لما شكله من صدمة بالنسبة للأوساط الفرنسية المساندة للسياسة الاستعمارية في الجزائر، كما أن الكتاب قد كان محلاً للعديد من ردود الفعل الإعلامية المساندة للقضية الجزائرية وأهاليها، في الوقت الذي برزت أهمية هذا المؤلف أيضا لدى الأوساط السياسية والإعلامية المناوئة للقضية الجزائرية،

1- محفوظ عاشـور: نداء صـديق الثورة التحريرية جاك فرجاس إلى اللجنة الدولية للصـليب الأحمر بخصـوص جميلة بوحيرد وزميلاتها 1958، **مجلة تاريخ العلوم**، ج01، ع08، جامعة زيان عاشـور -الجلفة، الجزائر، جوان 2017، ص230.

سيما بعد الحملة الإعلامية التي طالت مؤلف الكتاب أين وصلت درجة مطالبة العديد الفرنسيين بإصدار قرار بمنع الكتاب ومحاكمة مؤلفه.[1]

وفي ظل الضجة التي أحدثها الكتاب "القنبلة " كما جاء في وصفه من بعض الأوساط الفرنسية، والمؤلف من قبل الزوجين "جانسون" وما أعقب هذا الكتاب من ردود أفعال متباينة إزاء القضايا والتجاوزات العسكرية والسياسية والإعلامية...التي فضح أصحابها من خلال هذا المؤلف، وللإشارة فإن "فرانسيس جانسون" لم يتوقف عند هذا الحد من المساندة الفكرية للقضية الجزائرية كونها قضية إنسانية عادلة فحسب، بل تعداها إلى أشكال وأنماط جديدة من المساعدة والدعم للقضية الجزائرية عموماً، وذلك بالعمل على تجسيد مواقفه الفكرية والأيديولوجية إلى واقع عملي وممارساتي مساند لهذه القضية الإنسانية، وقد تجلى ذلك في إنشائه لمنظمة الدعم السرية لفائدة المناضلين الجزائريين وقد أطلق على هذه المنظمة اسم: "شبكة جانسون السرية".[2]

وفي سياق متصل بجهود المثقفين الفرنسيين وصور دعمهم للقضية الجزائرية، فقد نقل عن المناضل "عمر بوداود"[3] اعترافه في شأن الجهود الإنسانية المقدمة من قبل

1- سـعدي بزيان: **فرنسـيون أحرار في ثورة 1 نوفمبر 1954**، ط1، دار نسـيبان للطباعة والتوزيع، الجزائر، 2016، ص13.

2- ماري بيار أولوا: **فرانسيس جانسون الفيلسوف المناضل**، تر: مسعود حاج مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص113.

3- من مواليد منطقة سيدي داود بالقبائل الكبرى (تيزي وزو حالياً) سنة 1924، وبها تلقى أولى معارفه التربوية والتعليمية لينتقل بعدها إلى معهد التكوين المهني الفلاحي، وفي خلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945) التحق بصفوف حزب الشعب الجزائري ليتم اعتقاله بعد مجازر 08 ماي 1945 بالشرق الجزائري ليطلق سراحه بعد فترة وجيزة من ذلك، انتقل إلى فرنسا بعد أن أطلق سراحه للمرة الثانية سنة 1948، وهناك تجند في صفوف المناضلين الجزائريين ضمن صفوف "جبهة.ت.و" بفرنسا، وبعد اعتقال "محمد لبجاوي" رئيس فيدرالية "جبهة.ت.و" بفرنسا، تم استدعاء "عمر بوداود" من قبل "عبان رمضان" لتولي هذه المهمة، وقد أشارت الدراسات والأبحاث بأن هذا الأخير قد نهض بهذه المسؤولية على أكمل وجه إلى غاية استعادة الاستقلال في الـــ05 جويلية 1830؛ ينظر. عبد الله مقلاتي: **أعلام وأبطال الثورة الجزائرية**، ج05، دار شمس الزيبان، الجزائر، 2013، ص 87.

هؤلاء المثقفين الفرنسيين للثورة التحريرية، أين أكد أن الأشكال المختلفة للدعم والمساعدة المقدمة من قبل هؤلاء النخبويين الفرنسيين، قد كانت من أهم نقاط القوة خلال المسيرة الثورية والتحررية التي نهض بها الجزائريون، وقد تجلى ذلك من خلال عديد المهام المسندة لهؤلاء المثقفين الفرنسيين من المتعاطفين مع القضية الجزائرية، وهم الذين كرسوا جهودهم الفكرية والإنسانية في الدعم والدعاية لصالح القضية الجزائرية والتعريف بها، أو حتى في صور الجهود العملية من هؤلاء مساعدة للمناضلين الجزائريين، وهم الذين حملوا على عاتقهم عديد المهام المتعلقة بمحاولة النهوض بالكثير من المهام والأعمال الهامة خلال المسيرة الثورية الجزائرية، ومن بين هذه المهام نذكر: إخفاء المناضلين، جمع التبرعات، الدعاية الصحفية، جهود التعريف بالقضية الجزائرية،...وغيرها من الجهود الميدانية ذات الفعالية، والتي نهضت بها أعداد كبيرة من المثقفين الفرنسيين لصالح الثورة الجزائرية خاصة والقضية الإنسانية عامة.[1]

وهنا تجدر الإشارة؛ إلى أن أغلب المساعدات المقدمة لصالح الثورة الجزائرية من قبل هؤلاء النخبويين الفرنسيين كانت أغلبها تتسم بطابع السرية والتكتم خوفا من ملاحقات الإدارة الاستعمارية، هذه الأخيرة التي لا تزال شكوكها وإلى غاية هذه المرحلة بعيدة عن هؤلاء المثقفين والنخبويين الفرنسيين، في وقت كانت فيه الرقابة البوليسية والعسكرية الفرنسية شديدة على الجزائريين وبخاصة من أولئك القاطنين على التراب الفرنسي.[2]

2-رجال الدين المسيحيون: بالرغم من أن السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر قد حاولت وخططت من أن تجعل من القضية الجزائرية وثورتها التحريرية، صورة

1- محمد بليل: مناصـــرة المثقفين الفرنســـيين للثورة الجزائرية 1954-1962 أمام الرأي العام البلجيكي-قراءة في وثائق أرشـــيفية، **مجلة جيل العلوم الإنســـانية والاجتماعية**، س04، ع 34، مركز جيل البحث العلمي، الجزائر، سبتمبر 2017، ص 10.

2- عبد الله مقلاتي: المثقفون الفرنســيون والثورة الجزائرية: فرانســيس جانســون أنموذجاً، **مجلة المصــادر**، ع21، م.و.د.ب.ح.و.ث.أ.ن.54، الجزائر، ص237.

من صور الحرب العقائدية أو الحرب الدينية المقدسة، والتي مهدت لها عبر الوسائل والوسائط الدعائية المضللة، محاولة من خلال هذه الأخيرة إثارة العالم المسيحي ضد القضية الجزائرية وأهدافها التحررية، كما حاولت تقويض أركان ثورتها التحريرية بالتأليب المقنن للجنود والعسكريين الفرنسيين ضد المدنيين الجزائريين وقضيتهم المحورية، من خلال إبراز النضال الجزائري كشكل من أشكال الإرهاب والتطرف ضد السلطة السياسية الحاكمة، سيما بعد أن أظهر هؤلاء الفرنسيون ملامح عصيان مرتقب في صفوف الجيش، بعد الجرائم الاستعمارية المقترفة متسائلين عن الجدوى من الحرب الإبادية التي أعلنت ضد شعب أعزل.[1]

جاء في ميثاق مؤتمر الصومام الذي كان أكثر تفصيلاً وإحاطة بطبيعة الصراع الفرنسي مع الجزائريين، الاهتمام بالأقليات المسيحية المستهدفة وبشكل كبير من قبل الدعاية الفرنسية لترهيبها من الثورة الجزائرية، السبب الذي جعل من قادة "جبهة.ت.و" يركزون اهتمامهم على هذه الأقلية ضمن مقررات ميثاق مؤتمر الصومام 1956، في نص صريح جاء فيه: «...وقد عمد الاستعمار لبلوغ هدفه المسطر إلى قذف الفزع في قلوب الأقلية المسيحية، فاتهم الحكومة بإهمال الأقلية الأوربية، وإلقائها بين يدي (الوحشية العربية) وتركها ضحية (للحرب الدينية) ومكيدة أفظع من سان "بارتيليمي" الشهيرة...»[2]

ومن أجل التصدي للتشويه الذي طال الثورة التحريرية، من خلال وصفها بالعديد من الأوصاف التي لا تتلاءم وطبيعة المبادئ والأهداف التي أقرتها هذه الثورة، والتي نجد منها "الحرب الدينية" و"الحرب العقائدية المقدسة"، "الصراع بين الأديان"...الخ[3]،

1- جمال قندل: مقاربات الاحتلال الفرنسي في التعاطي مع الثورة الجزائرية – "الحرب النفسية أنموذجا" 1954-1962، **المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، ع19، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، جانفي 2018، ص 224.

2- ميثاق مؤتمر الصومام 1956: **المصدر السابق**، ص 42.

3- عبد الله مقلاتي: مواثيق ووثائق...، **المرجع السابق**، ص 165.

وفي ظل هذه الحملة الدعائية التي أعلنتها السلطات الاستعمارية لتشويه الثورة التحريرية، وصد المستوطنين الأوربيين عامة والمسيحيين خاصة من الانضمام إليها أو مساندتها، فقد قرر قادة "جبهة.ت.و" توظيف جميع المنابر الإعلامية والدعائية المختلفة، لدحض كل محاولات التشكيك في نزاهة المبادئ والأهداف التي أعلنتها في المواثيق الرسمية لها، حيث جاء على لسان المؤرخ عبد الكريم بوصفصاف قوله: «...أما الإسلام فإن الجهاد فيه لإعلاء كلمة الله وحماية بيضة المسلمين، وهو ليس موجهاً ضد أي دين من الأديان، بل هو موجه ضد ظلم أهل أي دين للمسلمين، فهو يقاوم الظالمين منهم دون غيرهم، ولا أدل على هذا من أن الإسلام يحرم على المسلمين أثناء حروبهم ضد أعدائهم المساس ببيع وكنائس أهل الكتاب...».[1]

وبعد أن اطمأن بعض رجال الدين المسيحيين إلى عدالة القضية الجزائرية وصدق أهدافها ونواياها التحررية، فقد أعلنوا مساندتهم للقضية الجزائرية، حيث كان دورهم بارز في إعلان قلقهم إزاء الأوضاع السائدة في الجزائر، داعين السلطات الفرنسية إلى ضرورة النظر بروح المسؤولية والضمير الإنساني لتحسين الأوضاع المعيشية والاجتماعية للجزائريين، قبل حلول الكارثة التي ستؤول تداعياتها إلى عواقب وخيمة، ومما ورد في تصريحاتهم: «...وكما قلناه عدة مرات، فمن المستعجل زيادة الجهود في مكافحة الفقر والبؤس والبطالة، كما يجب الحفاظ على روح المحيط، ونؤكد ضرورة رفع مستوى المعيشة».[2]

وعليه فإن العديد من القساوسة ورجال الدين الذين استجابوا وبسرعة لنداء الضمير الإنساني، بعد اقتناعهم بعدالة القضية الجزائرية وإنسانيتها والظلم الذي تمارسه السلطات

1- عبد الكريم بوصفصاف وآخرون: **المرجع السابق**، ص35.

2- مولود قاسم نايت بلقاسم: **ردود الفعل الأولية داخلاً وخارجا على غرة نوفمبر**، دار الأمة، الجزائر، 2007، ص96.

الاستعمارية ضد المدنيين الجزائريين، من خلال اتخاذ قرارهم النهائي تنديدا بالممارسات القمعية والتسلطية ضد الجزائريين، حيث أوضحت الإحصائيات أن أعدادا كبيرة من الجزائريين قد راحوا ضحية لمثل هذه التجاوزات، السبب الذي جعل الكثير منهم يعتبرون الممارسات القمعية إهانة للعقيدة المسيحية، وفي هذا الاطار ذكر القس "بيير نغار" مسؤوليته الكاملة في تفجيره للقنبلة الإنسانية التي هزت العرش المسيحي في مناطق أمريكا الجنوبية، بعد إعلانه الصريح عن حقيقة وقوع تجاوزات سلطوية استعمارية من قبل السلطات الفرنسية ضد الجزائريين.[1]

حيث قام الكاردينال دوفال بإرسال رسالة إلى أساقفة مدينة الجزائر بتاريخ 20 جانفي 1955، التي دعاهم من خلالها إلى ضرورة التوحد والتكتل من أجل مواجهة سياسة الإبادة المطبقة في الجزائر والتنديد بجميع الجرائم القمعية والتجاوزات المرتكبة من قبل السلطات الفرنسية ضد الجزائريين باسم الأمة الفرنسية، حيث تضمن الرسالة نقداً صريحاً موجهاً من قبل هؤلاء إلى سلطات الاحتلال بالجزائر، والتي اتهمها رجال الكنيسة بممارسة التعتيم والتضليل إزاء الحقائق والجرائم المقترفة من قبل هذه الأخيرة في حق الجزائريين العزل، حيث ورد فيها: «...لسنا عمياناً ولا طرشاً ولا منكمشين في كنائسنا، بالعكس إننا نعرف كل ما يجري، فالكثير من جنودنا يأتون للاعتراف ويحكون لنا كل شيء بالتفاصيل، عن الأشخاص الذين يعذبونهم والنساء اللائي يهتكون أعراضهن»[2].

1- نور الدين عسال: الكنيسة الكاثوليكية الفرنسية والتعذيب إبان الثورة التحريرية، **المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية**، م 03، ع02، **المتوسطية**، جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر، د.ت، ص 269.

2- نور الدين مقدر: التعذيب الاستعماري في الجزائر خلال الثورة التحريرية بين المعطى القانوني والتعنت الاستعماري، **الملتقى الدولي الثورة التحريرية الكبرى دراسة قانونية وسياسية**، جامعة 08 ماي 1945 – قالمة، الجزائر، ماي 2012، ص205.

في ظل هذا الواقع المأساوي، التي حملته اعترافات القساوسة ورجال الدين الفرنسيين حول المجازر المرتكبة في حق الجزائريين، وهي الجرائم والتجاوزات التي تأكدت حقيقتها للعديد من أحرار العالم وديمقراطييه على لسان الكاردينال "دوفال"، الذي وجه أصابع الاتهام ومن دون مجاملة للسلطات الاستعمارية بالجزائر، متهماً إياها بالاعتداء وممارسة القوة السلطوية في قمع الجزائريين وإهانتهم بالقوة العسكرية، السبب الذي جعل رسالته إلى أساقفة مدينة الجزائر تحقق صدى دعائياً منقطع النظير، لاسيما في الأوساط الإعلامية الفرنسية والعالمية، الشيء الذي حافزاً للإعلان عن كثير من ردود الأفعال المختلفة والمتباينة إزاء ما يحصل من تجاوزات على أرض الجزائر.[1]

وكدليل آخر عن تصريحات رجال الدين المسيحيين إزاء الجرائم الفرنسية ضد الجزائريين، فقد أقر "الكاردينال دوفال" بحقيقة هذه التجاوزات المرتكبة، أين أكد أن مواقف رجال الدين المسيحيين تباينت ردود أفعالها إزاء التجاوزات الحاصلة بالجزائر إلى فئتين، إحداهما متعاطفة ومساندة للجزائريين في معركتهم المصيرية ضد الاستعمار الفرنسي، وأخرى قررت المساندة المطلقة للسياسة الاستعمارية ومناهضة القضية الجزائرية بالرغم من إدراكها بعدالتها وإنسانيتها، أين وصل الحد بمثل هؤلاء المسيحين إلى المطالبة بمحاكمة الكاردينال "دوفال" وإقالته من منصبه كمسؤول في الكنيسة الفرنسية مع تجريده من جميع امتيازات الدولة الفرنسية، وفي ظل هذه التهديدات والوعيد بالثأر الذي تلقاه القس الفرنسي "دوفال" بالانتقام والتصفية الجسدية من قبل العديد من الأطراف الفرنسية المتعصبة للجرائم السلطوية المرتكبة في حق المدنيين الجزائريين، نجد أن موقف هذا الأخير ظل ثابتاً من القضية الجزائرية وثورتها التحريرية وتجريمه بالمقابل للجرائم الفرنسية المرتكبة ضد الجزائريين حيث حفظت له عبارته الشهيرة موقفه الثابت من القضية

1- سمير شوقي: التعذيب كأسلوب ممنهج أثناء الاحتلال الفرنسي للجزائر، **مجلة حوليات جامعة الجزائر 01**، ج02، ع33، جامعة الجزائر، الجزائر، جوان 2019، ص 17.

الجزائرية، والتي جاء فيها: «إن حق الإنسان في الحياة، لا يتوافق مع ممارسة التعذيب، والإعدام بلا محاكمة».[1]

المبحث الرابع: البعد الإنســـاني للثورة الجزائرية وتأثيره في الحركات التحررية العالمية

تشـــترك الحركات التحريرية في الكثير من العالم في مناهضـــتها للســـياســـات الاستعمارية، حيث تسعى إلى استرداد حريتها المسلوبة بواسطة الكفاح المسلح، سعيا إلى تحقيق الاســتقلال والســيادة الوطنية المســلوبة لســكانها[2]، وعليه فقد اعتبرت الثورة الجزائرية أحد النماذج الرئيســـية لحركات التحرر في العالم، حيث شـــكلت بمبادئها وأهدافها الإنسانية شكلا جديدا من أشكال النضال والتحرر، حيث ورد في مؤلف أندريه ماندوز قوله: «إن التحرر الحقيقي ليس أبدا ذاك الاســـتقلال المزيف، حيث يتجاوز بعض الوزراء محدودي الصـلاحية هنا مع اقتصـار يحكم الميثاق الاسـتدماري...بل إن التحرر المنشـــود يعني قبر النظام الاســـتدماري بدءا من هينة لغة المســـتدمر واعتبار المستدمرات كولايات تابعة لها...».[3]

ومن هذا المنطلق فقد كان للكفاح المسلح ضد الاستعمار الفرنسي للجزائر أبعادا دولية وإنســـانية كان لها التأثير المباشـــر في الكثير من الحركات التحررية الإفريقية والعالمية على حد سواء.

1-على المســـتوى الإفريقي: لقد ظلت الجزائر لفترات طويلة أنموذجا تحرريا وإنسانيا في مجابهة الاستعمار الاستيطاني على المستوى الإفريقي، إلا أن الإعلان عن

1- عبد الكريم بوصفصاف وآخرون: **المرجع السابق**، ص132.

2 - عمر سعد الله: **آراء في تقرير المصير السياسي للشعوب**، دار هومه، الجزائر، 2014، ص297.

3 - أندريه ماندوز: **المصدر السابق**، ص 55.

الثورة التحريرية وكفاحها المسلح قد أعطى هذا الأخير بعدا إفريقيا وإنسانيا تشترك فيه جميع الدول الإفريقية الخاضعة للاستعمار[1]، وعليه فقد كان للبعد الإفريقي ارتباط واضح بالكفاح التحرري بالجزائر، حيث ورد ذلك: «إن الشعوب الإفريقية كلها لا تنسى أبدا أن هذه الانتصارات الجريئة التي حققتها والآفاق الواسعة التي تتفتح أمامها ترتبط ارتباطا وثيقا بالكفاح الذي تخوضه الجزائر الدامية في سبيل حريتها وحرية إفريقيا جمعاء».[2]

كما نجد أيضا أن للمؤتمرات المنعقدة بالقارة الإفريقية دور حاسم في توجيه العمل التحرري وتشجيع البلدان الإفريقية على خيار المجابهة العسكرية لقوى الاستعمار رفضا منها لكل أشكال الهيمنة والاستبداد التي تفرضها الأنظمة الاستعمارية على الشعوب الإفريقية، جاء في جريدة المجاهد: «إن المؤتمر يصادق على شعار الاستقلال العاجل ويقرر اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لتجنيد الجماهير الإفريقية حول هذا الشعار، ولتجسيم هذه الإرادة في الاستقلال تجسيما واقعا ملموسا "بهذه العبارات أعلنت شعوب إفريقيا السوداء من منبر كوتونو حربها على حكومة الجنرال ديغول"، والواقع أن الجهاز الاستعماري الفرنسي في إفريقيا السوداء بدأ يتضعضع منذ سبتمبر 1957 في مؤتمر باماكو، ففي ذلك المؤتمر أعلن إخواننا الأفارقة عن رفضهم للقانون الإطاري الذي اعتبرهم فرنسا بمقتضاه رعايا لا مسؤولية لهم في الحكم ولا حق لأوطانهم في الاستقلال».[3]

1 – عبد الله مقلاتي: **الثورة الجزائرية وإفريقيا**، ج7، دار شمس الزيبان، الجزائر، 2013، ص 13.

2 – جريدة المجاهد: ع 52، 1959/10/05، ص 06.

3 – جريدة المجاهد: ع 28، 1958/08/28، ص 19.

2-على المستوى العالمي: أما على المستوى العالمي والدولي، فقد حققت الثورة الجزائرية أيضا تأثيرا كبيرا في الحركات التحررية التي أعلنتها دول أمريكا اللاتينية، كما أسهمت هذه المواقف في إبراز نوع من التضامن والتعاطف بين هذه الحركات التحررية الهادفة إلى استرداد حريتها واستقلالها، فنجد أن حركة التحرر في كوبا قد أعلنت بصراحة موقفها الإنساني المتضامن مع جميع الحركات التحررية بما فيها الثورة الجزائرية بقولها: «إن حركات عديدة من بينها ثورة كوبا قد خلقت هذه المدة الأخيرة شعورا مناهضا للاستعماريين في أمريكا اللاتينية، وحمست شعوب هذه القارة ليقفوا موقف التأييد للشعب الجزائري في نضاله البطولي...لأن كفاح الجزائر من أجل استقلالها هو في نظرنا كفاح تحريري لكل الشعوب المضطهدة وكل الشعوب التي تعاني درجات مختلفة من أنواع الاستعمار».[1]

وفي ذات السياق فقد برزت حملة تأييدات واسعة من باقي دول أمريكا اللاتينية للكفاح المسلح الجزائري ضد النظام الاستعماري، وذلك ما وقف عنده الصحفي البرازيلي باولو دي كاستو بقوله: «...ومع هذا فإن الحركة المؤيدة للجزائر في أمريكا اللاتينية قد بلغت درجة عظيمة في أوساط العمال والمثقفين، حتى أن الفئات الحاكة عندنا يشعرون بالصعوبات الجسيمة التي تمنعهم من أن يؤيدوا فرنسا التي لا تتورع عن ممارسة التعذيب»[2]، وعليه فإن النظرة المشتركة من هذه الدول للاستعمار على اعتبار أنه الخطر الحقيقي الذي يهدد الإنسانية في نظمها المختلفة حيث جاء فيها: «أن الاستعمار نظام عالمي يسيء إلى الإنسانية جمعاء، وأن تساند قوى مختلفة في نظمها السياسية والاجتماعية وفي مذاهبها ونظرتها إلى الحياة للقضاء على الاستعمار، لا

1 - جريدة المجاهد: ع 51، 1959/09/21، ص 04.

2 - **المصدر نفسه**، ص 04.

يعني انصهار هذه القوى في بوتقة مذهبية واحدة، وإنما يعني فقط التقاءها حول أهداف إنسانية عامة يمكن على أساسها أن يقوم نظام للتعايش السلمي الحقيقي بين كل شعوب العالم».[1]

1 – جريدة المجاهد: ع 83، 1960/11/28، ص 10.

خـــــاتمة

من خلال دراستنا لموضوع القيم الإنسانية للثورة الجزائرية 1954-1962، يمكننا أن نقف عند النتائج التالية:

- إن القيم والمبادئ الإنسانية للمجتمع الجزائري، هي قناعات فكرية متأصلة في شخصية ووجدانية الفرد الجزائري، كان لها امتداد تاريخي ساهم في صقل الشخصية الوطنية بالثوابت الهوياتية للأمة.
- التأكيد على الحضور الفكري والممارساتي للقيم والأبعاد الإنسانية للثورة التحريرية المتمثلة في (قيمة الحرية، قيمة السلم، قيمة حرية المعتقد، قيمة العدالة والمساواة...الخ) في نصوص الثورة التحريرية وممارساتها التي باتت واقعا حياتيا في يوميات الثورة وجنودها.
- اجتهاد قادة "جبهة.ت.و" في التعريف والدعاية للمبادئ والأبعاد الإنسانية التي طبقتها الثورة الجزائرية، إزاء الأقليات الدينية والعرقية من الفرنسيين والأوربيين وحتى من باقي أحرار العالم، والذين أجبرتهم الظروف السياسية على خوض الحرب الاستعمارية غير العادلة ضد المدنيين الجزائريين؛ مثل: الأسرى الفرنسيين، الأحرار والديمقراطيين من المستوطنين الأوربيين، الجنود والعسكريين من قوات اللفيف الأجنبي...إلخ.
- الاقتناع بواقعية المساندة والدعم الدولي والعالمي للقضية الجزائرية، من خلال المساندة والتعاطف الدولي مع الثورة الجزائرية من قبل الأحرار والديمقراطيين الأوربيين وغير الأوربيين (باقي دول العالم)، والذين قرروا بمحض الإرادة توظيف قناعاتهم الفكرية ومبادئهم الوجودية والإنسانية، في أشكال وصور مختلفة ومتعددة من المواقف الإنسانية الراقية لمساندة القضية الجزائرية ومتضرريها من المدنيين الجزائريين، إما دعماً معنوياً أو حتى دعائياً لصالح القضية الجزائرية، أو حتى

في أشكال أخرى من المساعدات المادية واللوجستيكية للقضية الوطنية، والتي وجدت في الكثير من المتعاطفين الأحرار والديمقراطيين الأوربيين والعالميين، ومن المنظمات الإنسانية الدولية والعالمية سندها الحقيقي في مواجهة الاستعمار الفرنسي غير الشرعي للبلاد، وذلك بعدما آثرت الأطراف السالفة الذكر المساندة اللامشروطة للقضية الجزائرية اقتناعاً منها بعدالتها وإنسانيتها.

- إصرار العديد من الأقليات على مناهضة الثورة التحريرية الجزائرية، بالرغم من عدالة وشرعية قضيتها التحررية وقانونية كفاحها التحرري ضد النظام الاستعماري الفرنسي بالجزائر، وفي ذلك عدم اقتناع منهم بالعديد من المتغيرات الداخلية والخارجية الطارئة على الساحة الدولية، والتي نذكر منها: التوجهات الأيديولوجية، المصالح الاقتصادية، القناعات الشخصية...الخ، وهي الطموحات غير الشرعية التي تناقضت وتعارضت مع الآمال الجزائرية في التحرر والانعتاق الأبدي من قيود وسلاسل النظام الاستعماري الفرنسي ضد الجزائريين.
- التعدد والتباين في الأساليب الاستعمارية اللاإنسانية من قبل الفرنسيين ضد الجزائريين، كانت سبباً مباشراً في بروز العديد من اللجان والهيئات الإنسانية الوطنية الثورية، مثل: (لجنة الشؤون الاجتماعية، الهلال الأحمر الجزائري)، والتي حاولت من خلال جهودها السعي للنهوض بالأوضاع المأساوية الناجمة عن العدوان العسكري والاستيطاني الفرنسي المسلط على بلد الجزائر، أين تجلت هذه الجهود الإنسانية في تخصيص الفئات الجزائرية المتضررة بالعديد من المساعدات الإنسانية والاجتماعية المختلفة، والموجهة بالأساس نحو الفئات الآتي ذكرها: اللاجئين، المرضى، الجرحى، الفئات الهشة (الأطفال، النساء، كبار السن)...الخ.

- الإقرار بأهمية الجهود والمساعي الإنسانية المعتمدة من طرف الهيئات والمؤسسات الرسمية للثورة التحريرية، وهي الهادفة إلى تحقيق ولو جزء بسيط من المساعدات الاجتماعية والطبية لصالح ضحايا الحرب الاستعمارية ضد الجزائريين، كما كان لها الدور في لفت انتباه الهيئات الإنسانية الدولية إزاء ما يحصل لضحايا الحرب من المدنيين الجزائريين، ومن هذه الهيئات الإنسانية الدولية نجد: اللجنة الدولية للصليب الأحمر. والتي تجلت مؤازرتها للمدنيين الجزائريين أو حتى بالنسبة لبعض الفرنسيين في صورة إعانات مادية موجهة من أجل النهوض بالأوضاع الاجتماعية والصحية المتدهورة لضحايا الحرب الفرنسية على الجزائر.
- التأكيد على المساعي الإنسانية والقانونية التي استهدفت تحقيقها الثورة التحريرية الجزائرية، بهدف تجسيدها للشرعية والعدالة القانونية على كفاحها التحرري المعلن ضد النظام الاستعماري الفرنسي ، ويظهر ذلك في صور الجهود المبذولة من "جبهة.ت.و" في الانضمام والانتساب إلى الهيئات الدولية والعالمية ذات التوجهات الإنسانية والقانونية، مع الإشارة إلى الصعوبات التي واجهت الثورة التحريرية، في الانضمام إلى مثل هذه الهيئات الدولية التي تسهر على تطبيق القوانين الدولية والمبادئ الإنسانية خلال الحروب والنزاعات الدولية المسلحة.

الملاحـــــق

جدول يوضح قائمة الملاحق:

الملحق رقم	العنوان
01	نداء من جبهة التحرير الوطني إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر "هيئة الصليب الأحمر الدولي والجزائر"
02	نداء من الهلال الأحمر الجزائري إلى الأمة العربية
03	جدول إحصائي يبين عدد العائلات وعدد الأشخاص الجزائريين الموزعين عبر المدن الحدودية التونسية
04	جدول إحصائي يوضح أنموذج عن كميات المواد الاستهلاكية الموزعة على الجزائريين بمراكز اللجوء التونسية لشهر ديسمبر 1959
05	جدول يوضح إحصائيات للأطفال الجزائريين اللاجئين الموزعين عبر المدن التونسية
06	دائرة نسبية توضح أعداد اللاجئين الجزائريين عبر المناطق الحدودية التونسية حسب الفئات الجنسية والعمرية لسنة 1958
07	اللاجئين الجزائريين بالمدن المغربية جوان 1957
08	مسؤول من اللجنة الدولية للصليب الأحمر يتفقد أوضاع الجزائريين في المحتشدات بمنطقة وهران سنة 1958
09	صورة توضح الإعانات الغذائية المقدمة للأطفال الجزائريين من طرف "ل.د.ص.أ" في المراكز الاجتماعية بمنطقة عين بسام سنة 1960
10	صورة توضح حوار أعيان من الأهالي الجزائريين ببريكة مع مسؤول "ل.د.ص.أ" "بيار غايار" في بريكة سنة 1961
11	صورة توضح مساعدات اجتماعية مقدمة من قبل "ل.د.ص.أ" للأطفال الجزائريين بمنطقة بازر سكرة (العلمة حالياً) سنة 1961
12	صورة لمجموعة من المناضلين الجزائريين والأعضاء الفاعلين في هيئة "هـ.أ.ج"
13	قائمة إسمية للأسرى الفرنسيين المفرج عنهم من قبل "جيش .ت. و"

الملحق رقم (01): نداء من جبهة التحرير الوطني إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر "هيئة الصليب الأحمر الدولي والجزائر".[1]

"لقد أعلنت هيئة الصليب الأحمر الدولي أنها أوفدت بعثة للجزائر، وأدعت أنها زارت معتقلات الأسرى المحجوزين تحت يد فرنسا، فوجدتهم على أحسن حال يعاملون طبقا لمقررات القوانين الدولية وأسفت أنها لم تتمكن من زيارة الأسرى الفرنسيين، الذين هم بيد الثوار لأنها قدمت بذلك طلبا لجبهة التحرير بالقاهرة ولم تتلق منها ردا.

إننا نسائل هذه الهيئة، هل قامت بشيء ولو يسير؟ لفائدة جرحى الثوار؟...وهل في استطاعتها أن تفعل ذلك ولو أرادت...؟

إن فرنسا لا تسمح لهؤلاء الجرحى بالاتصال بالأطباء، وتحرم التحريم البات أن يصل إليهم أدنى شيء من الدواء والدليل على ذلك أنها قد اغتالت الطبيب التلمساني ابن الزرجب، لأنه قد اتهم بمداواة الجرحى الثوار. كما اغتالت الصيدلي القسنطيني علاوة بن جلول، لأنه قد اتهم بتصريف الدواء لأولئك الجرحى، كما حاولت بصفة عامة أن تغتال جميع الأطباء والصيادلة المسلمين بمدينة قسنطينة بالأخص وبالقطر الجزائري بالأعم.

لولا خروجهم من بلادهم وفرارهم إلى المغرب وتونس ومصر وليس من الخفي على أحد أن السلطة الفرنسية قد قررت تقنين بيع الأدوية

أما الأسرى الذين زعمت لجنة هذه الهيئة أنها زارتهم واطلعت على أحوالهم فليسوا بأسرى وإنما هم معتقلون سياسيون في المعتقلات، والقليل من هذه المعتقلات تتوفر فيها الشروط الصحية أما الأسرى العسكريون من الثوار فلا وجود لهم وذلك لسبب بسيط هو أن الفرنسيين يعدمون كل من ألقى عليه القبض منهم سواء كان صحيحا بسلاحه أو كان مريضا أو مجروحا ألقى السلاح.

إذا كانت هذه الهيئة تحترم نفسها وتصدق. فلتراجع الإحصائيات الرسمية حسب البلاغات الرسمية اليومية وتساءل فرنسا عن مصير كل هذه الأفواج التي تزعم أنها اعتقلتهم كأسرى

وإذا كانت هذه الهيئة صادقة مبرأة من كل تهمة تلطخ الإنسانية فلتتدخل أيضا لدى فرنسا لتعترف للثوار بصفة المحاربين حتى يعاملوا معاملة المحاربين وانه لفي وسعها أن تفرض على فرنسا أن تطبق على هؤلاء قوانين المحاربين وبعد ذلك لها أن تلتفت إلى جبهة التحرير لتطالبها بما اعترفت به فرنسا

إن جيش التحرير الوطني الجزائري يطبق كل القوانين الحربية وقد شهدت بذلك رسائل هؤلاء الأسرى إلى ذويهم وقد نشر بعضها في الصحف ومما يؤسف له انه لما أطلق سراح بعض هؤلاء الأسرى اتخذت السلطة العسكرية الفرنسية الإجراءات حتى لا يتصل هؤلاء الأسرى بإخوانهم المحاربين المجندين لئلا يكذبوا جميع ما قيل لهم عن فضائع الثوار.

وتسهيلا لمهمة الصليب الأحمر الدولي، فان جبهة التحرير الوطني قد أسست الهلال الأحمر الجزائري، لخدمة الإنسانية وجعلت مركزه مؤقتا بطنجة، ليتيسر لكل من له أن يعاون المنكوبين الجزائريين أن يقوم بهذا الواجب المقدس الإنساني".

---

1 - A.N.A : 6G1/001/01/014

الملحق رقم (02): نداء من الهلال الأحمر الجزائري إلى الأمة العربية.[1]

أيها الإخوة العرب:

إن الشعب الجزائري وهو على أعتاب السنة الخامسة من ثورته التي أعلنها على الاستعمار الفرنسي يدعوكم على لسان الهلال الأحمر الجزائري باسم النخوة العربية إلى نجدة إخوانكم في العروبة اللاجئين الجزائريين في كل من تونس ومراكش.

إن أكثر من 300ألف لاجئ جزائري من ضحايا الحرب والإرهاب الفرنسي الوحشي في الجزائر يقاسون شدائد وآلاما تكاد تفتت همومها الأكباد إنهم يعيشون في خيام بالية وأغلبهم لا يجدون حتى تلك الخيام البالية.

إن بعضهم يتخذ من المغارات والكهوف وظلال الأشجار سكنا له ولا يجد له فراشا أو غطاءا أو كساء وها هو فصل الشتاء برياحه وثلوجه وأمطاره الغزيرة هاهو مقبل عليهم وليس لهم من الإمكانيات المادية ما يستطيعون به أن يقوا أنفسهم من تلك الأمطار والثلوج والبرد القارس

إن لهم في عنقكم أيها الإخوة العرب لحقوقاً وواجبات تفرضها عليكم النخوة العربية والأخوة في العروبة وفي الآمال والآلام.

إن أكثر من 300الف من اللاجئين التعساء في كل من تونس والمغرب هم الآن معرضون لأخطار جسيمة وقد تفشت بينهم فعلا الأمراض ومختلف الأوبئة خصوصا بين الأطفال الصغار منهم وذلك نتيجة لنقص التغذية وعدم توافر العلاج اللازم وازدحامهم في أمكنة غير صحية وصار الموت يفتك بالعشرات منهم يوميا

أيها العرب إن مأساة اللاجئين الجزائريين لتقل عن الوصف وان الحالة التي هم عليها الآن لتدعو إلى سرعة النجدة والبذل إنهم لا يجدون الغذاء الذي يسد رمقهم ولا الملابس التي تستر أجسادهم ولا الدواء الذي يخفف من ألام مرضاهم ولا المساكن الواقية لهم من شبح فصل الشتاء المخيف وزمهرير برده.

إن الهلال الأحمر الجزائري بإمكانياته المحدودة قد بذل مجهودات جبارة طيلة أربع سنوات كاملة ومن اجل تخفيف الآلام عليهم ومحاولة توفير ضروريات الحياة لهم ولكن الهلال الأحمر الجزائري إزاء تفاقم الحالة وكثرة وفود اللاجئين الهاربين يوميا من جحيم العذاب الذي تسلطه عليهم القوات الاستعمارية الغاشمة في الجزائر إلى كل من تونس والمغرب.

إزاء كل ذلك قد أصبح الهلال الأحمر الجزائري اليوم عاجزا عن مواجهة الكارثة بمفرده ولذلك نناشدكم أيها الإخوة العرب باسم العروبة والأخوة والإنسانية نناشدكم مد يد المساعدة إلى الهلال الأحمر الجزائري حتى يتمكن من أداء رسالته الانسانية المقدسة نحو إخوانكم اللاجئين الجزائريين البؤساء.

إننا نناشدكم أن تتبرعوا للهلال الأحمر الجزائري بكل ما تستطيعون التبرع به، من ملابس وأغطية وأدوية ومواد غذائية.

إن اللاجئين الجزائريين يضعون اليوم كل أمالهم في إخوانهم العرب في محنتهم التي يعانونها منذ أربع سنوات فهل تتحقق هذه الآمال.

إن الهلال الأحمر الجزائري يناشد جميع الهيئات الخيرية والجمعيات النسائية ومنظمات الشباب وجمعيات الهلال الأحمر في كل الأقطار العربية يناشدهم مد يد العون والمساعدة له حتى يستطيع النهوض برسالته القومية نحو إخوانكم من لاجئي الجزائر المنكوبين والهلال الأحمر الجزائري واثق كل الثقة بان الأمة العربية التي وقفت بجانب الجزائر وناصرتها في كفاحها المجيد من اجل الحرية والاستقلال سوف تسرع بتلبية هذا النداء وتهب جميعها لمد يد العون إلى اللاجئين الجزائريين في محنتهم القاسية والرجاء من إخواننا العرب إن يبعثوا بتبرعاتهم إلى المكاتب الجزائرية الموجودة في كل من :دمشق، القاهرة، بيروت، بغداد، الكويت، وجدة، بن غازي، الخرطوم.

1 – A.N.A : 6G1/02/02/006

الملحق رقم (03): جدول إحصائي يبين عدد العائلات وعدد الأشخاص الجزائريين الموزعين عبر المدن الحدودية التونسية[1]

الناحية	عدد العائلات	عدد الأشخاص
تونس العاصمة	437	2211
نابل	25	165
باجة	150	380
سوسة	60	302
صفاقس	25	150
بنزرت	51	226
القيروان	44	203
مدنين	10	45
المجموع	802	3682

الملحق رقم (04): جدول إحصائي يوضح أنموذج عن كميات المواد الاســـتهلاكية الموزعة على الجزائريين بمراكز اللجوء التونسية لشهر ديسمبر1959.[2]

المنطقة	التاريخ	دقيق	سكر	زيت	صابون	حليب أطفال
القصرين	12-24				100غ	3علب
سبيطلة	4-1-				100غ	
حلمة	60	15كغ	1كغ	نصف لتر	100غ	
سببية	12-29	15كغ	نصف كغ	نصف لتر		
قفصة	12-4	15كغ	400غ	400غ		
الرديف	12-24	15كغ	400غ	400غ		
متلوي	12-24	15كغ	400غ	400غ		
مول ارس	12-24	15كغ	400غ	400غ		
	12-24					

1 - A.N.A: **6G1/04/02/005.**

2- A.N.A: **6G1/04/02/005**

المحلق رقم (05): جدول يوضح إحصائيات للأطفال الجزائريين اللاجئين الموزعين عبر المدن التونسية.[1]

الفئة	فئة اللاجئين من 0 إلى 3سنة	فئة اللاجئين من 4 سنوات الى 9	فئة اللاجئين من 10الى 15 سنة	فئة اللاجئين من 15 إلى 20سنة
تونس العاصمة	841	1523	827	488
الكاف	6715	11347	4961	1827
باجة	121	226	112	86
القصرين	3298	4650	2923	1645
القيروان	46	43	32	24
سوسة	19	56	27	16
سفاقس	15	36	19	8
بنزرت	2	11	10	9
كاب بون	42	85	41	13
قابس	10	12	9	6
قفصة	241	327	180	57
المجموع=	11350	18316	9141	4179

1- A.N.A : **6G1/04/02/005**.

الملحق رقم (06): دائرة نسبية توضح أعداد اللاجئين الجزائريين عبر المناطق الحدودية التونسية حسب الفئات الجنسية والعمرية لسنة 1958.[1]

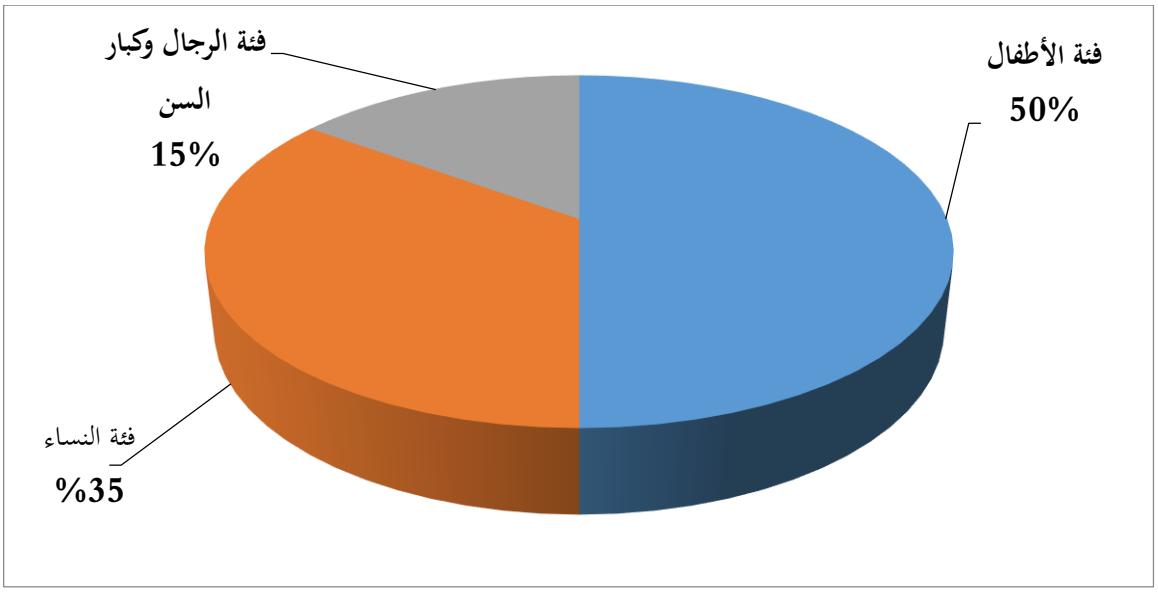

الملحق رقم (07): اللاجئين الجزائريين بالمدن المغربية جوان 1957.[2]

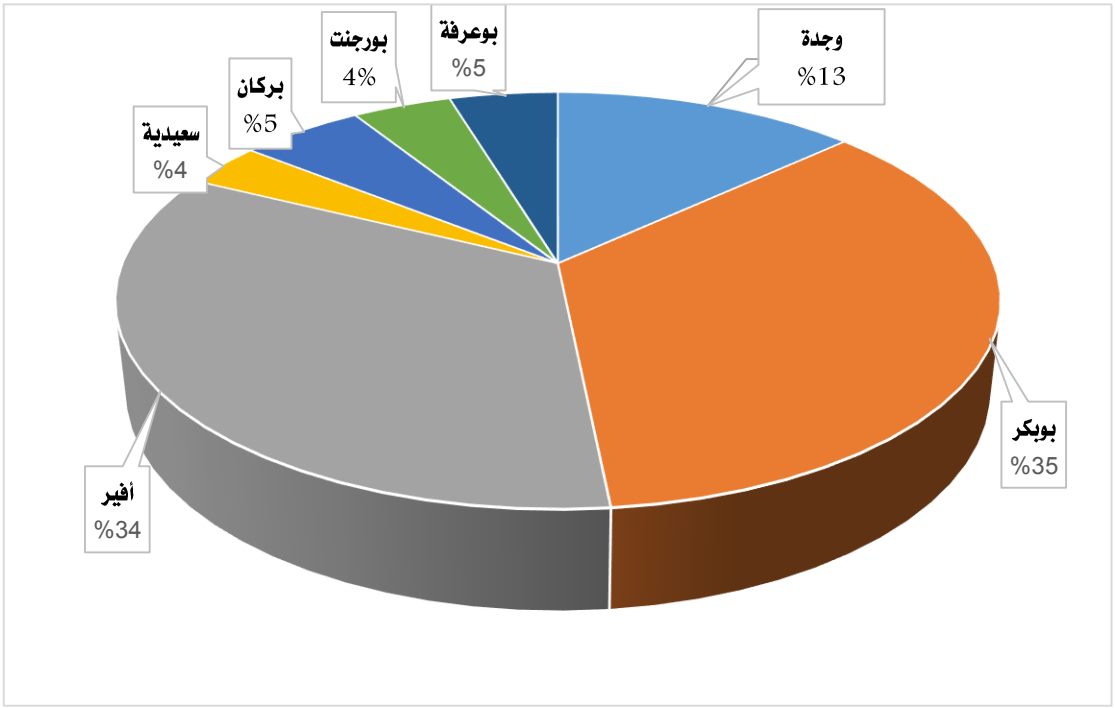

1- A.N.A : **6G1/04/02/005.**

2 - *Mostefa Khiati.* ***La Croix-Rouge Internationale Et La Guerre Dalgerie*** *, Editions Houma, Alger, 2014, pp 494-495.*

الملحق رقم (08): مسـؤول من اللجنة الدولية للصـليب الأحمر يتفقد أوضـاع الجزائريين في المحتشدات بمنطقة وهران سنة 1958.[1]

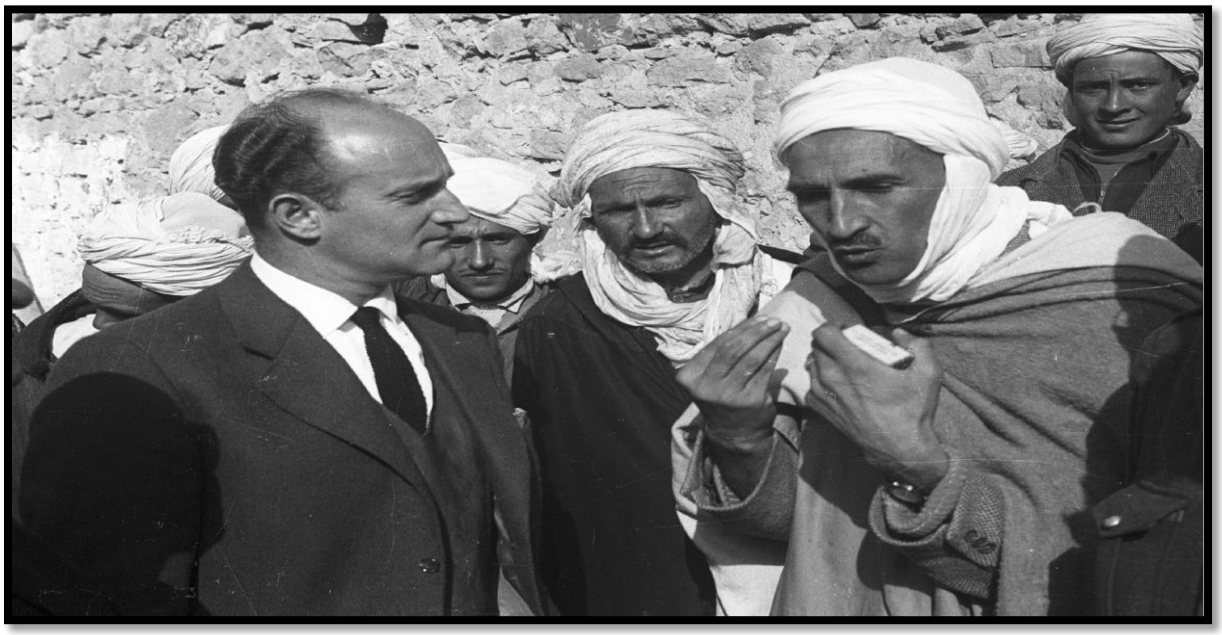

الملحق رقم (09): صـورة توضـح الإعانات الغذائية المقدمة للأطفال الجزائريين من طرف "ل.د.ص.أ" في المراكز الاجتماعية بمنطقة عين بسام سنة 1960.[2]

1 – *Françoise Perrt, Françoise Buginon : Entre Insurrection et Gouvernement : L'Action du Comité International de la Croix-Rouge durant La Guerre D'Algérie (1954-1962),* ***Revue Internationale de La Croix-Rouge****, V93, Sélection Française, 2011, p 313.*

2 – *Ibd, p316.*

الملحق رقم (10): صورة توضح حوار أعيان من الأهالي الجزائريين ببريكة مع مسؤول "ل.د.ص.أ" "بيار غايار" في بريكة سنة 1961.[1]

الملحق رقم (11): صورة توضح مساعدات اجتماعية مقدمة من قبل "ل.د.ص.أ" للأطفال الجزائريين بمنطقة بازر سكرة (العلمة حالياً) سنة 1961.[2]

1 - *Françoise Perrt, Françoise Buginon,* ***op.cit***, p325.

2- *Ibid, p317.*

الملحق رقم (12): صورة لمجموعة من المناضلين الجزائريين والأعضاء الفاعلين في هيئة "هـ.أ.ج".[1]

من اليسار إلى اليمين: يعقوبي زهير، لاليام مصطفى، أمير محمد، منتوري بشير، بودرعة عباس.

1 - *Mohamed Amire :* ***op.cit,*** *p104.*

الملحق رقم (13): قائمة إسمية للأسرى الفرنسيين المفرج عنهم من قبل "جيش.ت. و".[1]

C.I.C.R. - A.G.H. Mars 1962

LISTE DE MILITAIRES FRANCAIS

prisonniers du F.L.N. libérés sous les auspices du COMITE INTERNATIONAL DE LA CROIX-ROUGE ou à la suite de démarches effectuées auprès du CROISSANT ROUGE ALGERIEN et du G.P.R.A.

Nom et prénom		grade et incorporation
En 1958		
BERTRAND	Pierre	Chasseur au 5.Groupe de Chasseurs
DZIEZUK	Jean	Caporal 3/22 R.I.A.
GUIRRIEC	Jean	Soldat 2/22 R.I.C.
JACOB	Jean	Soldat, 1° Cie. Mle 1736
KIT	Pierre	Soldat 2 cl. 36§ R.A. SP.87.951
MARCHAND	Jean-Pierre	Caporal 1/22,II Cie. SP. 88.790. RTA
MORALES	Vincent	1 . Cie. Mle 2083
POITREAU	Gaston	Brigadier-Chef SP. 86.007
SZEWCZYK	Joseph	Brigadier SP. 87.951
TONNIN	Michel	Brigadier-Chef.SP.87.5?? ou 87.951
VIALARON	Jean-Eugène	Caporal 12.Cie. Mle 1356
En 1959		
[illegible]	Robert	6. Spahis
[illegible]	Maurice	Canonnier
[illegible]	Marcel	---
[illegible]	Jean	Soldat 6§ RIC. SP. 87.951
[illegible]	Ingenio	Soldat
[illegible]	Jacques	2 cl. 1.DBFC.
[illegible]	Gilbert	Canonnier
[illegible]	François	Sergent-Chef 3/22 RTA.10.Cie.SP.88. 823.
[illegible]	Jean	Sergent

En 1959 (suite)

GAILLANDE de	Pierre	Soldat 1 cl. SP. 86.073
GARAT	Henri	Soldat 1 cl. 3o.Dragons,3.Cie.
GELOS	André	Soldat 1 cl. 1/23 R.A.
GENESTOUX	Yvonne	Infirmière militaire
JACQUEY	Yvon	Soldat 1 cl.22 RTA.SP.88.697 ou 88.823
KOEPPEL	Raymond	Chasseur 27 B.C.A.
LEDOUX	Marcel	Art.FAT Metro.RAA 4o8.SP. 86.777
LOUVET	Lucien	Caporal
SAUVAGE	Gilbert	Soldat 2 cl. 2e BCA
TOUREN	Alain Joël	Soldat 1 cl.
En 1961		
GAILLARD	Frédéric Georges	Lieutenant aviateur. Avion 4 S/84
HURTAUD	Guy	Soldat 1 cl. Dragons. SP. 86.251
LEPREUX	Yves	Soldat 1 cl. 29.Dragons.

1 – عاشور محفوظ: **المرجع السابق**، ص ص 151–152.

قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

- **القرآن الكريم برواية ورش عن نافع.**

أولا-الوثائق الأرشيفية:

1. A.N.A : 6G1/001/01/014
2. A.N.A : 6G1/02/02/006
3. A.N.A : 6G1/04/02/005.

ثانيا-الوثائق المطبوعة:

1. **اتفاقية جنيف بشأن معاملة الأسرى**، المادة 03، الصادرة في تاريخ 12 أغسطس/ أوت 1949.
2. وزارة الإعلام والثقافة: **النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني (1954-1962)**، الجزائر، 1979.

ثالثا-الجرائد:

1. جريدة المجاهد: ع1، 1956/06/01.
2. جريدة المجاهد: ع2، 1956/07/01.
3. جريدة المجاهد: ع3، 1956/09/01.
4. جريدة المجاهد: ع8، 1957/08/05.
5. جريدة المجاهد: ع9، 1957/08/20.
6. جريدة المجاهد: ع9، 1957/08/20.

7. جريدة المجاهد: ع10، 1957/09/05.
8. جريدة المجاهد: ع21، 1958/04/01.
9. جريدة المجاهد: ع22، 1958/04/15.
10. جريدة المجاهد: ع22، 1958/04/15.
11. جريدة المجاهد: ع24، 1958/05/29.
12. جريدة المجاهد: ع28، 1958/08/28.
13. جريدة المجاهد: ع33، 1958/12/08.
14. جريدة المجاهد: ع36، 1959/02/06.
15. جريدة المجاهد: ع51، 1959/09/21.
16. جريدة المجاهد: ع52، 1959/10/05.
17. جريدة المجاهد: ع62، 1960/02/22.
18. جريدة المجاهد: ع63، 1960 /03/07.
19. جريدة المجاهد: ع83، 1960/11/28.

رابعا-المصادر:

أ-باللغة العربية:

1. الشيخ سليمان: **الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين**، تر: محمد حافظ الجمالي، دار القصبة، الجزائر، 2003.
2. الصالح الصديق محمد: **البعد الروحي في ثورة نوفمبر التحريرية**، موفم للنشر، الجزائر، 2014.

3. الصديق محمد الصالح: **الجانب الإنساني في الثورة التحريرية**، ط1، منشورات بغدادي، الجزائر، 2005.

4. أولوا ماري بيار: **فرانسيس جانسون الفيلسوف المناضل**، تر: مسعود حاج مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009.

5. بن خدة بن يوسف: **نهاية حرب التحرير في الجزائر-اتفاقيات إيفيان**، تر: لحسن زغدار، محل العين جبايلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ت.

6. بن عطية فاروق: **الأعمال الإنسانية أثناء حرب التحرير 1954-1962**، تر: عبد الرحمن كابوية، محمد سالم، منشورات دحلب، الجزائر، 2010.

7. تقية محمد: **الثورة الجزائرية-المصدر، الرمز والمآل**، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة، الجزائر، 2010.

8. سعيداني الطاهر: **القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض**، دار الأمة، الجزائر، 2010.

9. فانون فرانز: **العام الخامس للثورة الجزائرية**، ط1، تر: ذوقان قرقوط، منشورات Anep، 2004.

10. فايس موريس: **مفاوضات إيفيان في أرشيف الدبلوماسية الفرنسية ... نحو السلم في الجزائر**، تر: صادق سلام، دار عالم الأفكار، الجزائر، 2013.

11. كافي علي: **مذكرات الرئيس علي كافي (من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1956)**، دار القصبة، الجزائر، د.ت.

12. ماندوز أندريه: **الثورة الجزائرية عبر النصوص**، تر: ميشال سطوف، منشورات ANEP، الجزائر، 2007.

ب-باللغة الفرنسية:

1. *Harbi Mohammed:* ***Les Archives de la Revolition Algeriennes****, p.f: charles rebert Ageron, edition jeune afrique. Paris.1983.*
2. *Khiati Mostefa:* ***La Croix-Rouge Internationale Et La Guerre D'Algerie*** *, Editions Houma, Alger, 2014.*
3. *Amir Mohamed:* ***Histoir De La Santé en Algerie*** *, OPU, Algerie, 1986.*

خامسا-المراجع:

أ-الكتب:

1. إسعد لهلالي: **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962**، ط1، دار بيت الحكمة، الجزائر، 2015.
2. البخاري حمانة: **فلســـفة الثورة الجزائرية**، ط1، دار الغرب للنشـــر، الجزائر، 2005.
3. الزبيري محمد العربي: **تاريخ الجزائر المعاصـــر(1942-1992)**، ج2، دار هومه، الجزائر، 2000.
4. الزبيري محمد العربي: **كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962**، م. و. ب. ح. و. ث. أ. ن 54، الجزائر، 2007.
5. العلوي محمد الطيب: **مظاهر المقاومة الجزائرية 1830-1954**، ط3، د. د. ن، الجزائر، د.ت.

6. العوا عادل: **العمدة في فلسفة القيم**، ط1، دار طلاس، سوريا، 1986.
7. الغزالي محمد: **حقوق الإنسان بين تعاليم الإسلام وإعلان الأمم المتحدة**، دار الهناء، الجزائر، د.ت.
8. الميلي محمد: **فرانز فانون والثورة الجزائرية**، منشورات anep، الجزائر، 2007.
9. بالي بلحسن: **المرأة الجزائرية خلال حرب التحرير 1954-1962**، تر: صاري علي حكمت، دار ثالة للنشر، الجزائر، 2014.
10. بركات أنيسة: **نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية**، دار موفم للنشر، الجزائر، 2013.
11. بزيان سعدي: **فرنسيون أحرار في ثورة 1 نوفمبر1954**، ط1، دار نسيبان للطباعة والتوزيع، الجزائر، 2016.
12. بشريرات علي: **ممارسات حقوق الإنسان في الجزائر1830-1962**، تر: مسعود حاج مسعود، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.
13. بشيري أحمد: **الثورة الجزائرية والجامعة العربية**، دار ثالة، الجزائر، 2009.
14. بلحاج صالح: **جذور السلطة في الجزائر-الأزمات الداخلية لجبهة التحرير الوطني من 1956 إلى 1965**، دار بن مرابط، الجزائر، 2014.
15. بن حرب علي: **الكتاب الثاني من حديث سفيان بن عيينة للطائي**، ط1، موقع الشبكات الإسلامية، د.ب، 2004

16. بوصفصاف عبد الكريم وآخرون: **القيم الفكرية والإنسانية للثورة التحريرية الجزائرية(1954-1962)**، ج1، منشورات مخبر الدراسات التاريخية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2003.

17. بوضربة عمر: **النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (1958-1960م)**، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2012.

18. بوعزيز يحي: **الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه**، ط. خ، دار البصائر، الجزائر، 2009.

19. بوعزيز يحي: **من وثائق جبهة التحرير الوطني الجزائرية 1954-1962**، دار البصائر، الجزائر، 2009.

20. بوغانم أحمد: **الرقابة الدولية على تطبيق القانون الدولي الإنساني**، دار الأمل للطباعة والنشر، الجزائر، 2013.

21. بولر. بول. ف: **الحرية والقدر في الفكر الأمريكي**، تر: إسماعيل كشميري، مكتبة الأنجلو مصرية، مصر، د.ت.

22. تواتي دحمان: **منظمة الجيش السري ونهاية الإرهاب الاستعماري الفرنسي في الجزائر 1961-1962**، منشورات وزارة الثقافة، الجزائر، 2008.

23. تيللي تشارلز: **الديموقراطية**، تر: محمد فاضل طباخ، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2010.

24. دبش إسماعيل: **السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962**، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

25. رزقبر جان بول: **فلســـفة القيم**، تر: عادل العوا، دار عويدات للنشـــر، لبنان، 2001.

26. سعد الله عمر: **آراء في تقرير المصير السياسي للشعوب**، دار هومه، الجزائر، 2014.

27. سعد الله فوزي: **يهود الجزائر... موعد مع الرحيل**، دار قرطبة، الجزائر، 2018.

28. شـــحادة عمر محمد: **حقوق الإنســـان في الدســـتور والمواثيق الدولية**، ط1، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2016.

29. شـــريط الأمين: **التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية 1919-1962**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.

30. فراد محمد أرزقي: **جزائريات صنعن التاريخ**، ط3، دار الأمل، الجزائر، 2015.

31. قنصوه صلاح: **نظرية القيم في الفكر المعاصر**، دار التنوير، لبنان، 2010.

32. لوصيف سفيان: **السياسة الثقافية في الجزائر (الأيديولوجيا والممارسة)**، ط1، دار منتدى المعارف، لبنان، 2014.

33. لونيســـي رابح: **دراســـات حول إيديولوجية وتاريخ الثورة الجزائرية**، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2012.

34. معاليقي فاروق محمد: **حقوق الإنســـان بين الشـــرعة الدولية والقانون الدولي الإنساني**، ط1، مؤسسة الكتاب الحديث، لبنان، 2013.

35. مقلاتي عبد الله: **الثورة الجزائرية وإفريقيا**، ج7، دار شـــمس الزيبان، الجزائر، 2013.

36. مقلاتي عبد الله: **الثورة الجزائرية والمغرب العربي**، ج06، دار شـــمس الزيبان، الجزائر، 2013.

37. مقلاتي عبد الله: **الثورة الجزائرية والمغرب العربي**، ج06، دار شـــمس الزيبان، الجزائر، 2013.

38. مقلاتي عبد الله: **المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصـوصـها الأسـاسـية 1954-1962**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

39. مقلاتي عبد الله: **مواثيق ووثائق الثورة الجزائرية (دراسـة وتحليل)**، ج10، دار شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

40. موسى عبد الله: **مقدمات في فلسفة القيم**، دار الغرب، الجزائر، 2004.

41. نايت بلقاسـم مولود قاسـم: **ردود الفعل الأولية داخلاً وخارجا على غزة نوفمبر**، دار الأمة، الجزائر، 2007.

42. ولد خليفة محمد العربي: **الجزائر المفكرة والتاريخية (أبعاد ومعالم)**، دار الأمة، الجزائر، 2007.

ب-القواميس:

1. مصطفى حسيبة: **المعجم الفلسفي**، دار أسامة للنشر، الأردن، د.ت.

2. ابن منظور: **لسان العرب**، ج 12، ط1، دار صادر، لبنان، 1997.

3. مرتاض عبد المالك: **دليل مصـــطلحات الثورة الجزائرية 1954-1962**، م.و.د.ب.ح.و.ث.أ.ن.54، الجزائر، د.ت.

4. مقلاتي عبد الله: **أعلام وأبطال الثورة الجزائرية**، ج05، دار شـــمس الزيبان، الجزائر، 2013.

سادسا-الرسائل الجامعية:

أ-أطروحات الدكتوراه:

1. بكرادة جازية: **دور المرأة الجزائرية في الثورة التحريرية بالولاية الخامسة 1954-1962**، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة أبوبكر بلقايد -تلمسان، الجزائر، 2016-2017.
2. حمودي أبرير: **مواقف الجزائريين من القضية الفلسطينية 1945-1973**، أطروحة دكتوراه، إ: علي أجقو، جامعة الحاج لخضر-باتنة-، الجزائر، 2015/2014.
3. حوبه عبد القادر: **الوضع القانوني للمقاتلين في القانون الدولي الإنساني**، أطروحة دكتوراه، إ: مزياني فريدة، قسم الحقوق، جامعة الحاج لخضر -باتنة، الجزائر، 2014/2013.
4. داعي محمد: **الأقلية الأوروبية في الجزائر ما بين 1945-1962**، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة الجيلالي اليابس (سيدي بلعباس)، الجزائر، 2014-2015.
5. زقب عثمان: **السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1914(دراسة في الأساليب الإدارية)**، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر -باتنة، الجزائر، 2014/2015.
6. علامة صليحة: **الأحوال الصحية بالجزائر خلال الاحتلال الفرنسي من 1830 إلى 1962 عمالة الجزائر (دراسة تاريخية)**، دكتوراه علوم، قسم التاريخ، جامعة أبوبكر بلقايد-تلمسان، الجزائر، 2016-2017.

7. قاسمي يوسف: **مواثيق الثورة الجزائرية 1954-1962(دراسة تحليلية نقدية)**، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر-باتنة، الجزائر، 2008-2009.

8. لعوج لصر الدين: **الأسس الإيديولوجية والأبعاد الحضارية للثورة الجزائرية 1954-1962**، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر، 2012-2013.

9. ميلودي سهام: **اتفاقيات إيفيان: أسبابها ومضمونها وردود الأفعال (دراسة تحليلية)**، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2015-2016.

ب-رسائل الماجستير:

1. بن أزواو فتح الدين: **إيديولوجية الثورة الجزائرية**، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2000-2001.

2. بن فليس أحمد: **السياسة الدولية للحكومة المؤقتة الجزائرية 1958-1962**، رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية، جامعة الجزائر، الجزائر، 1985.

3. بودلاعة رياض: **القيم الديمقراطية في الثورة التحريرية**، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2006.

4. بوهناف يزيد: **مشاريع التهدئة الفرنسية إبان الثورة التحريرية وانعكاساتها على المسلمين الجزائريين 1954-1962**، رسالة ماجستير، إ: قريري سليمان، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2014/2013.

5. عاشور محفوظ: **دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر الجزائري أثناء الثورة التحريرية 1954-1962**، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2008-2009.

6. عسول صالح: **اللاجئون الجزائريون بتونس ودورهم في الثورة 1956-1962**، رسالة ماجستير، إ: يوسف مناصرية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة العقيد الحاج لخضر-باتنة، الجزائر، 2009/2008.

7. كمون عبد السلام: **مجموعة الإثنين والعشرين ودورها في تفجير الثورة التحريرية الجزائرية 1954**، رسالة ماجستير، قسم العلوم الإنسانية، جامعة أدرار، الجزائر، 2012-2013.

سابعا-المقالات العلمية:

أ-باللغة العربية:

1. بلفردي جمال: الدور الإنساني ل: ج.ت.و في التكفل باللاجئين الجزائريين خلال فترة الثورة التحريرية، **مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية**، ع10، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، مارس 2015.

2. بليل محمد: مناصرة المثقفين الفرنسيين للثورة الجزائرية 1954-1962 أمام الرأي العام البلجيكي-قراءة في وثائق أرشيفية، **مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية**، س04، ع 34، مركز جيل البحث العلمي، الجزائر، سبتمبر 2017.

3. بن عتو رضا، تلمساني بن يوسف: الرؤية الاقتصادية للجزائر المستقلة من خلال وثائق: (مخطط العقيد لطفي، ميثاق طرابلس، اتفاقيات إيفيان)، **مجلة**

الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ع19، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف–الجزائر، جانفي 2018.

4. بوقريوة لمياء: اللاجئون الجزائريون في المغرب إبان الثورة التحريرية، **مجلة البحوث والدراسات**، ع06، المركز الجامعي الوادي، الجزائر، جوان 2008.
5. بوهند خالد: النخبة الفرنسية المثقفة المناهضة للاستعمار، **مجلة الخلدونية للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، ع06، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2013.
6. تكران جيلالي: تطور المنظومة الصحية أثناء الثورة التحريرية 1954–1962 (الولاية الرابعة التاريخية نموذجاً)، **مجلة المصادر**، ع19، م.و.ب.ح.و.و.ث.أ.ن.54، الجزائر، 2009.
7. جويبة عبد الكامل: محطات من نضال المرأة في تاريخ الثورة الجزائرية، **مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ**، ع1، الجزائر، ديسمبر 2007.
8. رخيلة عامر: البعد الإنساني في الثورة الجزائرية، **مجلة المصادر**، ع07، م.و.ب.ح.و.ث.أ.ن.54، الجزائر، 2002.
9. شريط محمد: القيم الإنسانية في النزاعات الحربية (قبسات من مشكاة السيرة النبوية)، **مجلة البحوث السياسية والإدارية**، ع04، الجزائر، 2014.
10. شوقي سمير: التعذيب كأسلوب ممنهج أثناء الاحتلال الفرنسي للجزائر، **مجلة حوليات جامعة الجزائر 01**، ج02، ع33، جامعة الجزائر، الجزائر، جوان 2019.

11. طاهري فاطمة: تجليات البعد الديني في بيان أول نوفمبر1954، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، ج1، ع 10، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، جوان 2016.

12. طهيري عماد الدين: الكولونيالية وخطاب التحرر في فلسفة فرانز فانون، **مجلة منيرفا**، م03، ع06، الجزائر، جوان 2017.

13. عاشور محفوظ: نداء صديق الثورة التحريرية جاك فرجاس إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر بخصوص جميلة بوحيرد وزميلاتها 1958، **مجلة تاريخ العلوم**، ج01، ع08، جامعة زيان عاشور –الجلفة، الجزائر، جوان 2017.

14. عاشور محفوظ: نشاط الهلال الأحمر الجزائري ودوره في قضية الأسرى إبان الثورة التحريرية 1957–1962، **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، ع13، الجزائر، 2015.

15. عبد الوهاب خالد: الأبعاد الفكرية والإنسانية في نصوص الثورة الجزائرية–بيان أول نوفمبر 1954 أنموذجاً–، **مجلة دراسات إنسانية**، م04، ع09، جامعة قسنطينة 02، الجزائر، 2018.

16. عسال نور الدين: الكنيسة الكاثوليكية الفرنسية والتعذيب إبان الثورة التحريرية، **المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية**، م 03، ع02، **المتوسطية**، جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر، 2014.

17. عسال نور الدين: المثقفون الفرنسيون والتعذيب، **مجلة الخلدونية للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، ع07، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2014.

18. عليوان اسعيد: الحرية الدينية في الإسلام، **مجلة المعيار**، م09، ع17، جامعة العلوم الإسلامية الأمير عبد القادر–قسنطينة، الجزائر، 2009.

19. الغول الطاهر: القيم الإنسانية والمبادئ السلمية في الثورة التحريرية بين الكتابة التاريخية والخطاب الشعري، **مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، س05، ع7، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، جوان 2016.

20. الفضة عبد المجيد: البعد الإنساني في الثورة التحريرية 1954–1962، **مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية**، ع14، جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي، الجزائر، 2017.

21. قندل جمال: مقاربات الاحتلال الفرنسي في التعاطي مع الثورة الجزائرية – "الحرب النفسية أنموذجا" 1954–1962، **المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، ع19، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، جانفي 2018.

22. لعوج لصر الدين: الثورة الجزائرية 1954–1962 رائدة للتعايش المشترك، **مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية**، م10، ع 01، جامعة معسكر – الجزائر، جوان 2019.

23. لونيسي إبراهيم: مفهوم الديمقراطية في أدبيات الحركة الوطنية الجزائرية قبل 1954، **مجلة المصادر**، ع 11، م.و.د.ب.ح. و.ث.أ.ن 1954، الجزائر، 2005.

24. لونيسي رابح: منظمة الجيش السري وإرهابها في تاريخ الجزائر، **مجلة عصور**، ع22–23، جامعة وهران، الجزائر، جويلية – ديسمبر 2014.

25. مقدم فيصـــل: دور اللجنة الدولية للصـــليب الأحمر في الرقابة على مدى تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنســـاني إبان الثورة الجزائرية، **المجلة الأكاديمية للبحث القانوني**، م13، ع01، الجزائر، 2016.

26. مقلاتي عبد الله: المثقفون الفرنســـيون والثورة الجزائرية: فرانســـيس جانســـون أنموذجاً، **مجلة المصادر**، ع21، م.و.د.ب.ح.و.ث.أ.ن.54، الجزائر، 2010.

27. مقلاتي عبد الله: النشـــاط الإنســـاني للثورة الجزائرية بمراكز اللاجئين وأثره على العلاقات الجزائرية-المغاربية (نشـــاط الهلال الأحمر الجزائري، نموذجا)، **مجلة المعيار**، ع04، جامعة الأمير عبد القادر -قسنطينة، الجزائر، 2003.

28. نصر سلمان: صور من آثار البعد الديني في سلوك مجاهدي الثورة التحريرية، **مجلة المعيار**، ع 04، جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة، الجزائر، 2003.

ب-باللغة الفرنسية:

1. *Françoise Perrt, Françoise Buginon : Entre Insurrection et Gouvernement : L'Action du Comité International de la Croix-Rouge durant La Guerre D'Algérie (1954-1962),* ***Revue Internationale de La Croix-Rouge****, V93, Sélection Française, 2011.*

ثامناً-الملتقيات العلمية:

1. البكوش سـمير: ثورة التحرير الجزائرية: خصـوصـياتها وموقف الفرنسـيين منها، **مداخلة بملتقى ثورة التحرير الجزائرية والاســـتعمار الفرنســـي-المنطلقات، الحقائق والأبعاد**، جامعة 20 أوت 1955-سكيكدة، الجزائر، ديسمبر 2006.

2. بن ساعو محمد: الأطفال اللاجئون خلال الثورة التحريرية 1954-1962، من خلال كتاب (أطفال الحدود قصص تاريخية لعبد الرحمن ناصر)، **مداخلة في الملتقى الوطني الطفل والثورة في الخطاب الأدبي والفني**، المركز الجامعي أحمد زبانة -غليزان، الجزائر، نوفمبر 2015.

3. بن مالك بشير: قراءة في بيان أول نوفمبر 1954 (تمهيد وتقسيم)، **مداخلة بالملتقى الدولي الثورة التحريرية الجزائرية (دراسة قانونية وسياسية)**، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2012.

4. بوشنافي محمد: **البعد الديني في ثورة التحرير الجزائرية**، الملتقى المغاربي الأبعاد الحضارية للثورة الجزائرية، دار الغرب للنشر، الجزائر، 2003.

5. خامس سامية: البعد الإنساني في الثورة الجزائرية، **الملتقى المغاربي الأبعاد الحضارية للثورة الجزائرية**، دار الغرب للنشر، جامعة الجيلالي اليابس-سيدي بلعباس، الجزائر، 2003.

6. قاسمي يوسف: قراءة فكرية وسياسية في بيان أول نوفمبر 1954م، **مداخلة بالملتقى الدولي الثورة التحريرية الجزائرية (دراسة قانونية وسياسية)**، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2012.

7. لونيسي رابح: إيديولوجية الثورة الجزائرية بين النظرية والتطبيق، **الملتقى الدولي الأبعاد الحضارية للدولة الجزائرية**، جامعة الجيلالي اليابس -سيدي بلعباس، دار الغرب للنشر، الجزائر، 2013.

8. مجاود محمد: المجالات الإنسانية في الثورة الجزائرية، **مداخلة في ملتقى الأبعاد الحضـــارية للثورة التحريرية الجزائرية**، دار الغرب للنشـــر، جامعة الجيلالي اليابس–سيدي بلعباس، الجزائر، جوان 2003.

9. مقدر نور الدين: التعذيب الاســـتعماري في الجزائر خلال الثورة التحريرية بين المعطى القانوني والتعنت الاســتعماري، **الملتقى الدولي الثورة التحريرية الكبرى دراســـة قانونية وســـياســـية**، جامعة 08 ماي 1945 – قالمة، الجزائر، ماي 2012.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى **الصفحة**

شكر وعرفان

إهداء

مقدمة: 02

مدخل مفاهيمي

ماهية القيم الإنسانية

المبحث الأول: ماهية القيم (لغة واصطلاحاً) 15

1-مفهوم القيم في اللغة..... 15

2-مفهوم القيم في الاصطلاح..... 17

المبحث الثاني: ماهية القيم الإنسانية 18

أولا: تعريف القيم الإنسانية..... 18

ثانياً: أهم القيم الإنسانية..... 19

1-قيمة الحياة 20

2-قيمة الحرية..... 21

3-قيمة السلم..... 22

4-قيمة حرية المعتقد..... 23

5-قيمة العدالة والمساواة 25

الفصل الأول

القيم الإنسانية في مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية 1962-1954

المبحث الأول: قيمة الحرية في مواثيق التحريرية الجزائرية..... 28

المبحث الثاني: قيمة السلم في مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية 39

المبحث الثالث: قيمة الديمقراطية في مواثيق الثورة التحريرية..... 52

المبحث الرابع: قيمة الوحدة في مواثيق الثورة التحريرية 56

المبحث الخامس: قيمة حرية المعتقد في مواثيق الثورة الجزائرية..... 61

المبحث السادس: قيمة العدالة الاجتماعية في مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية 74

الفصل الثاني

تجليات القيم الإنسانية للثورة الجزائرية على المستوى الداخلي

المبحث الأول المبحث الأول: موقف الثورة الجزائرية من مسألة الأقليات 81

المبحث الثاني: مكانة المرأة الجزائرية في مشروع الثورة التحريرية..... 88

1-الاتصال والمخابرات..... 90

2-الرقابة السياسية والإرشاد الاجتماعي..... 91

3-مشاركة المرأة في الكفاح المسلح..... 93

المبحث الثالث: موقف الثورة الجزائرية من الأسرى الفرنسيين..... 94

1-الممرضة الفرنسية..... 98

2-الجندي جان شوفالي..... 98

3-الجنود الأربعة..... 99

المبحث الرابع: المسألة الاجتماعية والصحية في ممارسات الثورة التحريرية 102

المبحث الخامس: الاهتمام الإنساني للثورة الجزائرية باللاجئين في المراكز الحدودية..... 109

1-في المجال التنظيمي..... 111

2-في المجال الاجتماعي..... 114

3-في المجال الدعائي..... 116

الفصل الثالث

تجليات القيم الإنسانية للثورة الجزائرية على المستوى الخارجي

المبحث الأول: تأثير قيم الثورة الجزائرية في بلورة نصوص القانون الدولي الإنساني 118

المبحث الثاني: دور القيم الإنسانية للثورة الجزائرية في تضامن الحكومات والدول 121

المبحث الثالث: إنسانية الثورة الجزائرية وأثرها في تضامن المثقفين..... 123

1-المثقفون الفرنسيون..... 124

2-رجال الدين المسيحيون..... 130

المبحث الرابع: البعد الإنساني للثورة الجزائرية وتأثيره في الحركات التحررية العالمية 135

1-على المستوى الإفريقي..... 135

2-على المستوى العالمي..... 137

خاتمة 140
الملاحق 144
قائمة المصادر والمراجع 155
فهرس المحتويات 173